



جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: محاسبة ومالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

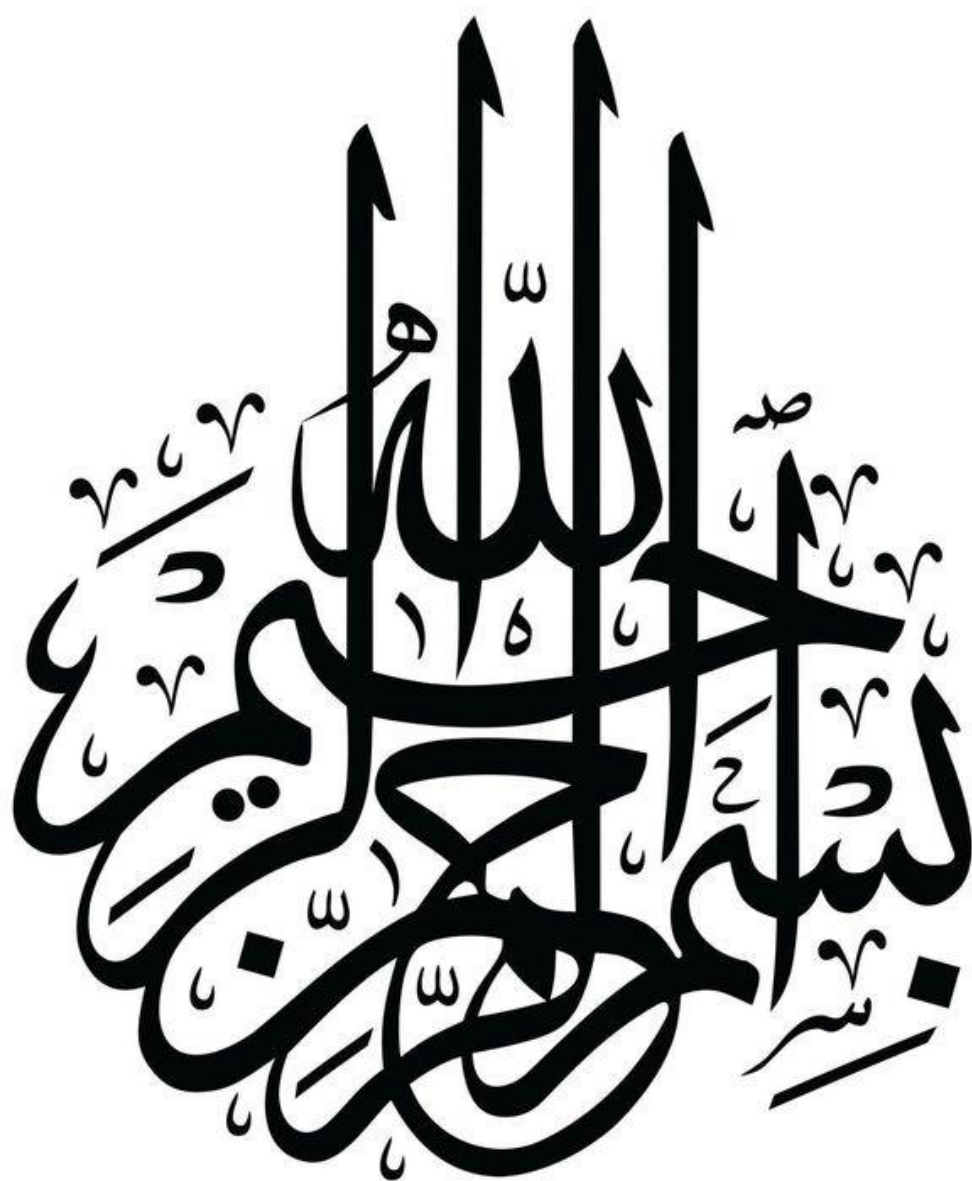
أثر سياسات إدارة السيولة على تحقيق الأداء المالي المستدام
(دراسة حالة مجموعة البركة)

المشرف	اعداد الطلبة	
د. رحيم إبراهيم	كبير سولاف	1
	بن مرارة إيمان	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د. أو صالح عبد الحليم
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د. رحيم إبراهيم
ممتحنا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د. الوافي حمزة

السنة الجامعية: 2026/2025



شكر وعرفان

الحمد لله ربّي العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن تبعه بالإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد....

فإننا نشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لنا إنجاز هذا العمل بفضلته فالحمد لله أولاً
وأخيراً

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: رحيم براهيم، على التوجيهات

والنصائح المقدمة لإنجاز هذا البحث فجزاه الله خير الجزاء.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إلى كل من ساعدونا في إنجاز هذا البحث، من قريب أو بعيد.

الإهداء

أولا الحمد لله الذي علم الإنسان بعد الجهل وهداه بعد الضلالة ومهما حمدناه لا نستوفي حمده.

أرفع هذا العمل المتواضع وفاء وعرفان لكل من كان له الفضل في دعمي ومساندتي طوال مسيرتي

اهدي تخرجي إلى من كان سندي في الحياة ، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة ودعمني بكل استطاعته إلى روح أبي الغالي رحمة الله عليه.

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها، إلى من تشاركني أفراحي وأحزاني، إلى التي سهرت لتنير دربي

إلى منبع العطف والحنان، أُمي الغالية.

إلى أحب الناس على قلبي أخوتي أخواتي كل واحد باسمه.

إلى كل من كان عونًا وسندًا لي في هذا الطريق، إلى رفيقات دربي، وكل من أحبّه قلبي.

أهديكم هذا الإنجاز وثمره نجاحي وتخرجي معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إيمان

الإهداء

بعد سنوات من الاجتهاد والسعي المتواصل ،سنوات حملت بين طياتها التعب والصبر والتحديات أقف اليوم على عتبة التخرج لأقد ثمرة جهدي وما وصلت إليه بعد فضل الله وتوفيقه...

إلى نفسي أولاً هذا إهداء لك فخرا بإنجاز يرى وعرفانا لصبر طويل .
إلى أبي الغالي من كان دعمه عزا لي ورضاه طريقا نحو الفلاح له كل الامتنان والتقدير والفخر الذي

يليق بمكانته في حياتي.
إلى أُمي الغالية قلب الدعاء ونبع الحنان نجاحي هذا امتداد لدعائك وقطف لثمار حبك وهدية صغيرة

لقلبك الكبير لك اهدي نجاحي وفخري.
إلى إخوتي سندي الذي لا يميل واليد التي تمد إلي قبل أن أطلب يامن كنتم سببا في أن أقف في أصعب

أيامي أقدم لكم جزءا من فرحتي.
إلى رفقاء الرحلة صديقاتي اللواتي شاركنني الطريق وساهموا في صنع ذكريات لا تنسى وسندا لتجاوز الصعاب.

ولكل من وقف إلى جانبي وترك أثرا طيبا في قلب أو دعم خطوة من خطواتي أو قال كلمة صنعت فرقا

سولاف

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وقياس إدارة السيولة وأثرها على الأداء المالي في المصارف، وذلك بالتركيز على السيولة من خلال معدل الرصيد النقدي، والأداء المالي من خلال مؤشرات الربحية وهيكل رأس المال التي تتمثل في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية والمديونية الاجمالية، وقد اقتصرَت الدراسة على مجموعة البركة وذلك خلال الفترة 2004 -2025، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب الدراسة القياسية، وذلك من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات المالية والإحصائية لقياس أثر إدارة السيولة على الأداء المالي.

كما أكدت النتائج القياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتعدد وجود علاقة توازنية وتكامل مشترك في الأجل الطويل، حيث تؤثر السيولة والموارد التمويلية إيجاباً على الأداء المالي. وفي المقابل، ظهرت تفاعلات عكسية مؤقتة في الأجل القصير، مما يثبت الاشكالية المصرفية التقليدية بأن الإفراط في الاحتفاظ بالسيولة النقدية غير المستغلة يؤدي حتماً إلى تراجع ربحية المصرف الحالية.

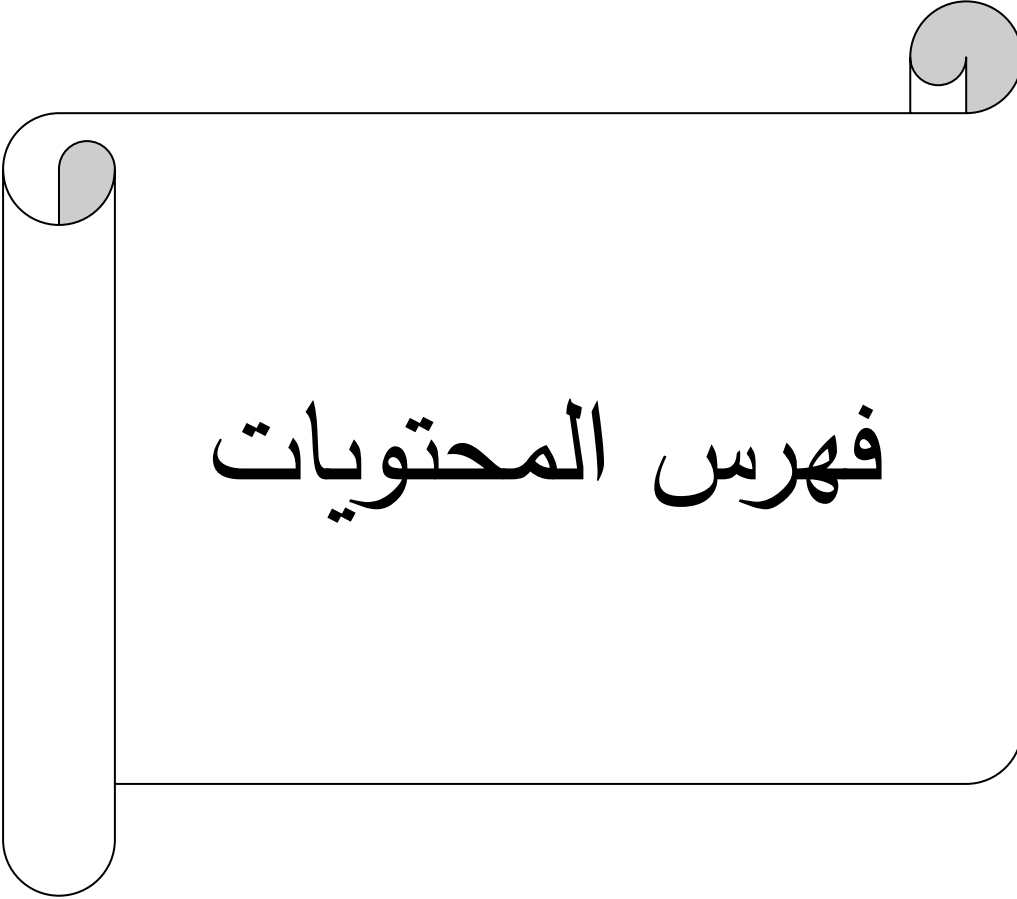
الكلمات المفتاحية: إدارة السيولة، الأداء المالي، دراسة قياسية.

Study Summary

This study aims to identify and measure liquidity management and its impact on financial performance in banks, focusing on liquidity through the cash balance ratio and financial performance through profitability and capital structure indicators, represented by the return on assets (ROA), return on equity (ROE), and total debt ratio. The study was limited to the Al Baraka Group during the period 2004–2025. It relied on the descriptive analytical approach in addition to an econometric study, through the use of a set of financial and statistical indicators to measure the impact of liquidity management on financial performance.

The econometric results, using the multiple error correction model, confirmed the existence of a long-run equilibrium relationship and cointegration, where liquidity and financing resources positively affect financial performance. On the other hand, temporary inverse interactions appeared in the short run, which confirms the traditional banking dilemma that excessive holding of idle cash liquidity inevitably leads to a decline in the bank's current profitability.

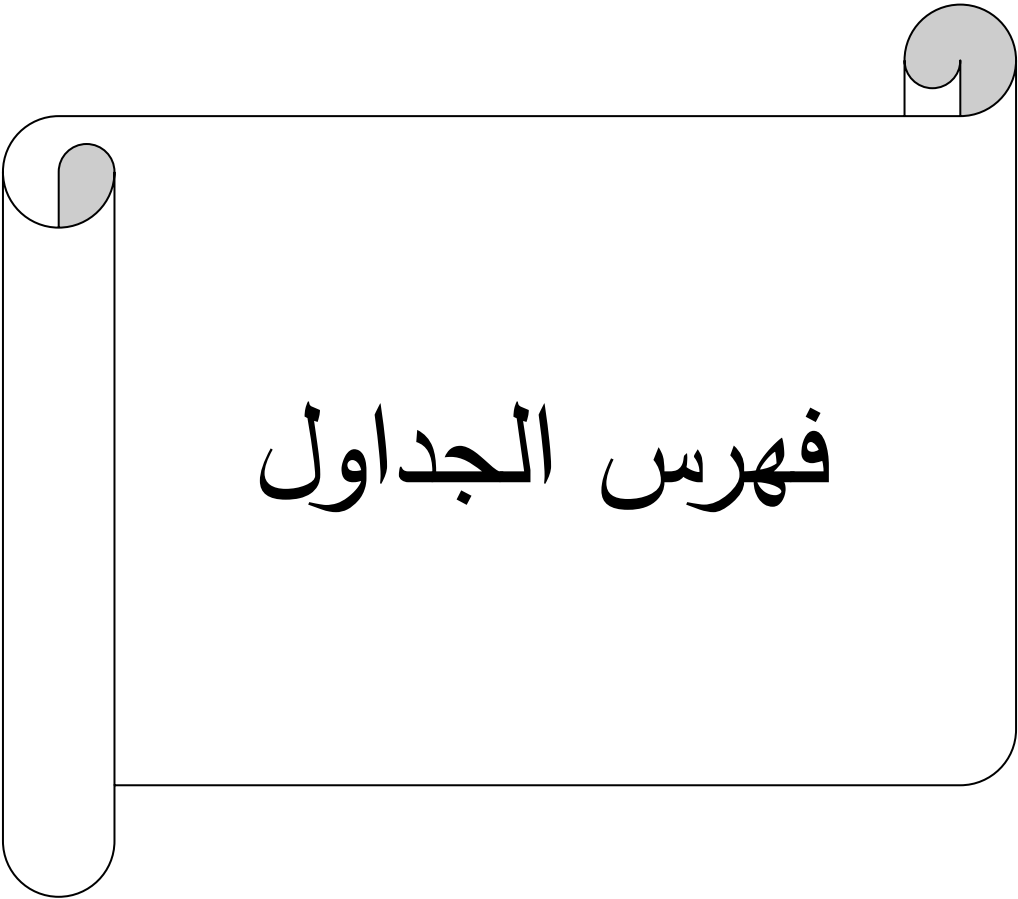
Keywords: Liquidity Management, Financial Performance, Econometric Study.



فهرس المحتويات

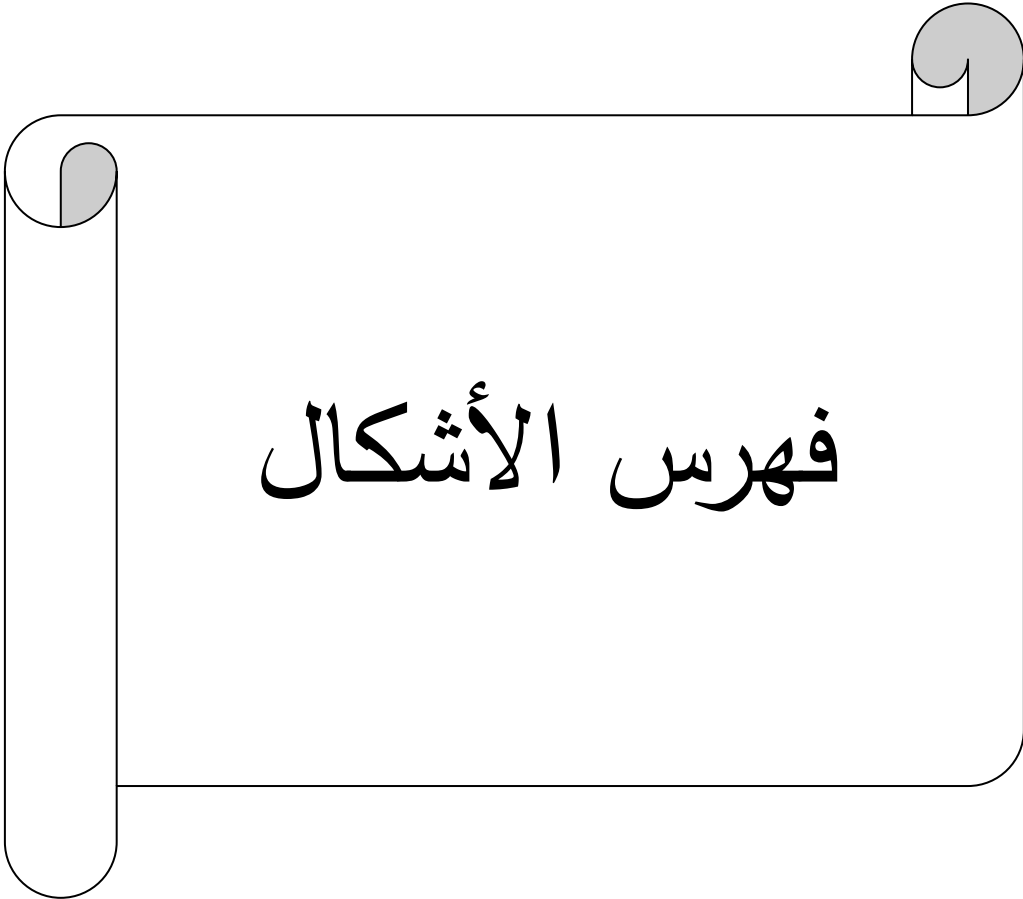
الصفحة	فهرس المحتويات
—	شكر وعرفان
—	الإهداء
—	ملخص
I – III	فهرس المحتويات
IV – V	فهرس الجداول
VI – VII	فهرس الأشكال
VIII – IX	فهرس الملاحق
أ-د	مقدمة عامة
24 – 1	الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية السيولة وأسس قياسها
3	المطلب الأول: مفهوم السيولة وأهميتها في العمل المصرفي
5	المطلب الثاني: عناصر السيولة ومصادرها
8	المطلب الثالث: قياس السيولة (أساليب والمؤشرات)
10	المبحث الثاني: المرتكزات النظرية لإدارة السيولة في البنوك
10	المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة وأهدافها
12	المطلب الثاني: مكونات إدارة السيولة في البنوك
15	المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة
18	المبحث الثالث: أساليب تطبيقية لإدارة السيولة
18	المطلب الأول: مؤشرات قياس كفاءة إدارة السيولة
21	المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة السيولة
22	المطلب الثالث: أدوات وتقنيات إدارة السيولة
24	خلاصة الفصل
50 – 25	الفصل الثاني: دور إدارة السيولة في دعم الاداء المالي المستدام
26	تمهيد
27	المبحث الأول: الإطار النظري للاداء المالي
27	المطلب الأول: ماهية الاداء المالي
29	المطلب الثاني: معايير الاداء المالي

30	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي
32	المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي
32	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي
36	المطلب الثاني: خطوات ومراحل تقييم الأداء المالي
37	المطلب الثالث: مؤشرات ومتطلبات تقييم الأداء المالي
46	المبحث الثالث: علاقة إدارة السيولة بالأداء المالي المستدام
46	المطلب الأول: انعكاسات إدارة السيولة في تعزيز الاستقرار المالي
47	المطلب الثاني: أثر إدارة السيولة على الكفاءة المالية
48	المطلب الثالث: العلاقة بين السيولة والربحية
50	خلاصة الفصل
51 - 77	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدور إدارة السيولة المالية في تحقيق الأداء المالي المستدام لمجموعة البركة
52	تمهيد
53	المبحث الأول: تقديم مجموعة البركة
53	المطلب الأول: تعريف ونشأة مجموعة البركة
53	المطلب الثاني: أهداف مجموعة البركة
54	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة
56	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي لمجموعة البركة
56	المطلب الأول: تحليل مؤشرات السيولة في مجموعة البركة
61	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي في مجموعة البركة
66	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السيولة المالية على الأداء المالي المستدام لمجموعة البركة
66	المطلب الأول: : دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة
70	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)
73	المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)
77	خلاصة الفصل
78	الخاتمة
84	قائمة المراجع
91	الملاحق



فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	أدوات وتقنيات إدارة السيولة بالمصارف التقليدية	22
02	مؤشرات الأداء المالي وفقا للمدخل المحاسبي	41
03	مؤشرات أخرى لتقييم الأداء المالي	42
04	مؤشرات السيولة	57
05	مؤشرات أخرى للسيولة	59
06	مؤشرات الربحية	62
07	مؤشرات هيكل رأس المال	64
08	معطيات الدراسة ومصادرها	67
09	الخصائص الاحصائية لتطور مؤشرات الدراسة	68
10	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	69
11	اختبار استقرارية باقي السلاسل الزمنية	71



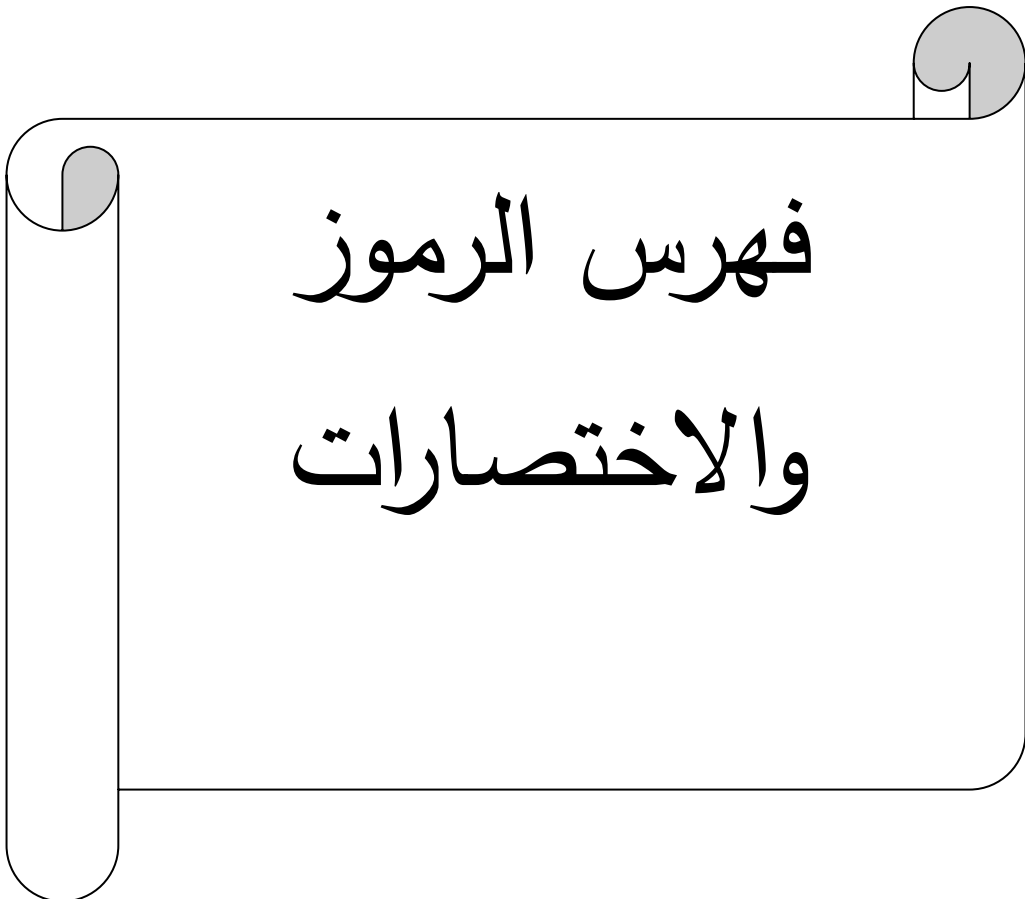
فهرس الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	مؤشرات الأداء المالي	40
02	الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة	55
03	منحنى بياني لتطور مؤشرات السيولة	58
04	منحنى بياني لتطور مؤشرات أخرى للسيولة	60
05	منحنى بياني لتطور مؤشرات الربحية	63
06	منحنى بياني لتطور مؤشرات هيكل رأس المال	65



فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	نتائج اختبار سببية غرنجر بين المتغيرات الرئيسية	92
02	تحديد درجة التأخير لنموذج VAR(P)	93
03	اختار جوهانسن بين المتغيرات الرئيسية	94
04	تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)	95



فهرس الرموز والاختصارات

الاختصار	المطلول
ROA	معدل العائد على الأصول
ROE	معدل العائد على حقوق الملكية
EVA	القيمة الاقتصادية المضافة
MVA	القيمة السوقية المضافة
TD	المديونية الاجمالية
CB	الرصيد النقدي

مقدمة عامة

تمهيد

يشهد القطاع المصرفي تحولات عميقة نتيجة الانفتاح الاقتصادي والتطورات التكنولوجية المتسارعة، إلى جانب اشتداد حدة المنافسة والتقلبات المالية العالمية، وهو ما فرض على البنوك ضرورة تبني أساليب حديثة في الإدارة المالية تضمن لها الاستمرارية وتحقيق الأداء المتميز. وفي هذا السياق تبرز إدارة السيولة كأحد أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها النشاط المصرفي، لما لها من دور محوري في ضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في آجالها المحددة، والحفاظ على ثقة المتعاملين معه.

غير أن إدارة السيولة لا تقتصر فقط على توفير النقدية اللازمة، بل تتعدى ذلك إلى تحقيق توازن دقيق بين الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة المخاطر، وبين توظيف الأموال بشكل يضمن تحقيق عوائد مناسبة. ومن هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين إدارة السيولة والأداء المالي، حيث تؤثر كفاءة إدارة السيولة بشكل مباشر على مؤشرات الربحية والاستقرار المالي، مما يجعل من هذه العلاقة محورا أساسيا للدراسة والتحليل.

انطلاقا من دراسة حالة مجموعة البركة، وذلك بالاعتماد على تحليل مجموعة من المؤشرات المالية الخاصة بالسيولة والأداء المالي خلال فترة زمنية محددة والقيام بدراسة قياسية للمؤشرات، بما يسمح باستخلاص النتائج التي يمكن تعميمها والاستفادة منها في تطوير الممارسات المالية في المصارف.

إشكالية الدراسة

من خلال ما تقدم يمكن حصر إشكالية بحثنا في تساؤل التالي: ما مدى تأثير سياسات إدارة السيولة على تحقيق الأداء المالي المستدام "دراسة حالة مجموعة البركة" ؟

وللإحاطة الكافية بالموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن تحقيق التوازن بين السيولة وباقي مؤشرات الأداء المالي (الربحية، كفاية رأس المال)؟

- ما مدى قدرة مجموعة البركة على مواجهة التزاماتها المالية من خلال السياسة المتبعة في إدارة السيولة؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الأداء المالي المستدام لمجموعة البركة ؟

فرضيات الدراسة

- بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية، سنحاول حصر الدراسة بصياغة الفرضيات التالية:
- الفرضية الرئيسية:**
- تؤثر سياسات إدارة السيولة تأثيرًا ذا دلالة إحصائية على تحقيق الأداء المالي المستدام في مجموعة البركة.
- الفرضيات الفرعية:**
- تساهم الإدارة الرشيدة للسيولة في تحقيق توازن إيجابي بين مستوى السيولة ومؤشرات الأداء المالي الأخرى.
 - تساهم السياسة المعتمدة في إدارة السيولة في تعزيز قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية.
 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5 % بين مؤشرات إدارة السيولة والأداء المالي المستدام لمجموعة البركة.

أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة من كونها تركز على تحديد أثر إدارة السيولة في الأداء المالي للبنوك التجارية وهو موضوع يكتسي أهمية نظرية وعملية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية، فالإدارة الفعالة للسيولة لاتهم فقط في تحسين الأداء المالي بل تعد شرطًا ضروريًا في استمرارية نشاط أي بنك.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- تحليل سياسات إدارة السيولة المعتمدة في البنوك مع التركيز على مجموعة البركة كنموذج تطبيقي.
- تحديد أثر سياسات إدارة السيولة على تحقيق الأداء المالي المستدام في البنوك.
- قياس العلاقة بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الاستدامة المالية باستخدام منهج قياسي مناسب.
- اقتراح سياسات عملية لتحسين إدارة السيولة في مجموعة البركة بما يحقق التوازن بين الكفاءة المالية والالتزام الشرعي.

منهج الدراسة

بهدف الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية، ولإثبات مدى صحة الفرضيات المقترحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

يظهر الجانب الوصفي من خلال عرض مختلف الجوانب النظرية والميدانية المتعلقة بالموضوع وتعبير عنها ووصفها كما هي في الواقع .

بالنسبة للجانب التحليلي تم تحليل مجموعة من المؤشرات المالية المرتبطة بإدارة السيولة والأداء المالي، وذلك بهدف دراسة طبيعة العلاقة بينهما وقياس مدى تأثير إدارة السيولة على تحقيق الأداء المالي المستدام داخل المؤسسة محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

تعددت أسباب اختيار موضوع الدراسة بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، حيث تمثلت في الآتي:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه المباشر بالتخصص المدروس.
- وجود إشكالية واقعية تستحق الدراسة.
- تسليط الضوء على إدارة السيولة ومادى أهميتها في البنوك.
- الرغبة في تناول موضوع السيولة لما له من أهمية بالغة في المؤسسات المالية، والسعي لمعرفة العلاقة بين إدارة السيولة والأداء المالي.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية في مجموعة البركة البحرينية
- **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الممتدة ما بين 2004 - 2025.
- **الحدود الموضوعية:** ما تأثير إدارة السيولة على الأداء المالي المستدام.

أدوات الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى أهداف البحث والاحاطة بمختلف جوانبه تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات لجمع المعلومات بمقدمتها نجد الأدوات الثانوية تليها الأدوات الأولية، وأخيرا أدوات المعالجة.

بالنسبة لأدوات العمل الثانوية تتمثل في الكتب، الأبحاث المتعلقة بנדوات العلمية والملتقيات، إضافة إلى الدراسات والبحوث عبر شبكات الأنترنت ومختلف البيانات المتحصل عليها عن طريق التقارير السنوية الخاصة بمجموعة البركة.

أما بالنسبة للأدوات الأولية تتمثل في البيانات التي جمعت لأغراض البحث من خلال تحليل مختلف مؤشرات السيولة والأداء المالي لمعرفة مدى كفاءة السيولة.

وفي الأخير بالنسبة لأدوات المعالجة فقد استعنا برنامج (EXEL) ومختلف الأساليب الإحصائية تأتي في مقدمتها الأساليب الوصفية التي شملت النسب المئوية ، ومن أجل تسهيل عملية تفريغ البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي المعروف (EViews).

الدراسات السابقة

بعد عملية المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع، وفي حدود علم الطالب لوحظ أن هناك مجموعة من البحوث تناولت إشكاليات قريبة من الإشكالية المطروحة في بحثنا، وتتمثل فيما يلي:

- العايب، سفيان، أرفيس عبد القادر (2020) إدارة السيولة والربحية في ظل الأزمات المالية - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري. مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية 2020/2019.

ركزت الدراسة على العلاقة بين إدارة السيولة والربحية في ظل الأزمات المالية باستخدام حالة القرض الشعبي الجزائري. خلصت إلى أن زيادة السيولة تؤثر سلبًا على الربحية وأكدت على ضرورة الموازنة بينهما لتجنب الأزمات. وتجاوزت دراستنا الطابع العام للأزمات المالية إلى تحليل السياسات التي تعتمدها البنوك الإسلامية في إدارة السيولة، مع التركيز على البعد الاستدامي للأداء المالي وليس فقط الربحية قصيرة المدى. بالتالي الإضافة تتمثل في إدخال بعد "الاستدامة".

- بن براهيم سنا، زهير منى (2023)، أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي في البنوك التجارية - دراسة حالة بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2004-2023. مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، السنة الجامعية 2023/2022.

تناولت الدراسة العلاقة بين مؤشرات مخاطر السيولة والأداء المالي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتوصلت إلى وجود علاقة طويلة المدى بين السيولة والعائد على الأصول، مع تأثير إيجابي لكل من الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني وسلبى لنسبة توظيف الأموال، بينما تضيف دراستنا الحالية منظورًا مختلفًا يتمثل في دراسة السياسات الإدارية لإدارة السيولة في البنوك وليس فقط مؤشرات المخاطر، مع التركيز على أثرها في تحقيق الاستدامة المالية وليس الأداء المالي المرحلي.

- بلخيري، زينة، وبوقوم، وفاء. (2023). أثر إدارة السيولة في الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية دراسة قياسية للفترة 2016-2023. مذكرة لنيل شهادة الماستر في مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2023/2022.

تناولت الدراسة أثر إدارة السيولة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية - دراسة قياسية للفترة 2016-2023، وهذا بدراسة العلاقة بين إدارة السيولة ومؤشرات الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، معتمدتين على المنهج الوصفي التحليلي ونمذجة البيانات الطولية، (Panel Data)، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للسيولة القانونية وإيجابي لمعدل الإقراض على العائد على الأصول، وتأتي دراستنا الحالية لتضيف دراستنا الحالية منظورًا مختلفًا يتمثل في دراسة السياسات الإدارية

لإدارة السيولة في البنوك وليس فقط مؤشرات السيولة، مع التركيز على أثرها في تحقيق الاستدامة المالية وليس الأداء المالي المرحلي.

- قردوح، سعيدة، وبومزايد، سمية. (2020). إدارة السيولة وأثرها على الأداء المالي في البنوك التجارية دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC بنك الأردن خلال الفترة 2010-2019. مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، السنة الجامعية 2020/2019 .

تناولت الدراسة أثر إدارة السيولة على الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية ABC خلال الفترة 2010-2019، بهدف إبراز طبيعة العلاقة بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الأداء المالي داخل البنك، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليلي باستخدام أدوات إحصائية وبرنامج Eviews v10 لتحليل البيانات المالية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة السيولة والأداء المالي، مع وجود تأثير إيجابي للسيولة على الأداء المالي للبنك محل الدراسة. وتأتي دراستنا الحالية لتضيف بعداً مختلفاً يتمثل في التركيز على أساسيات وسياسات إدارة السيولة وربطها بتحقيق الأداء المالي المستدام، وليس فقط دراسة العلاقة التقليدية بين السيولة والربحية.

الفجوة البحثية

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يتضح أنها اقتصرت على تحليل العلاقة بين السيولة والربحية أو الأداء المالي قصير المدى دون إدماج مفهوم الاستدامة المالية كهدف استراتيجي. وبالتالي، تتمثل الفجوة البحثية في الحاجة إلى دراسة أثر سياسات إدارة السيولة على تحقيق الأداء المالي المستدام في البنوك، مع التركيز على الخصوصية الشرعية والمؤسسية لمجموعة البركة كنموذج تطبيقي، بهدف تقديم تصور متكامل يجمع بين الكفاءة المالية والتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

صعوبات الدراسة

أثناء إنجازنا لهذه الدراسة واجهنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

صعوبة في استخراج المعلومات المطلوبة من التقارير المالية.

صعوبة في ترجمة بعض المصطلحات.

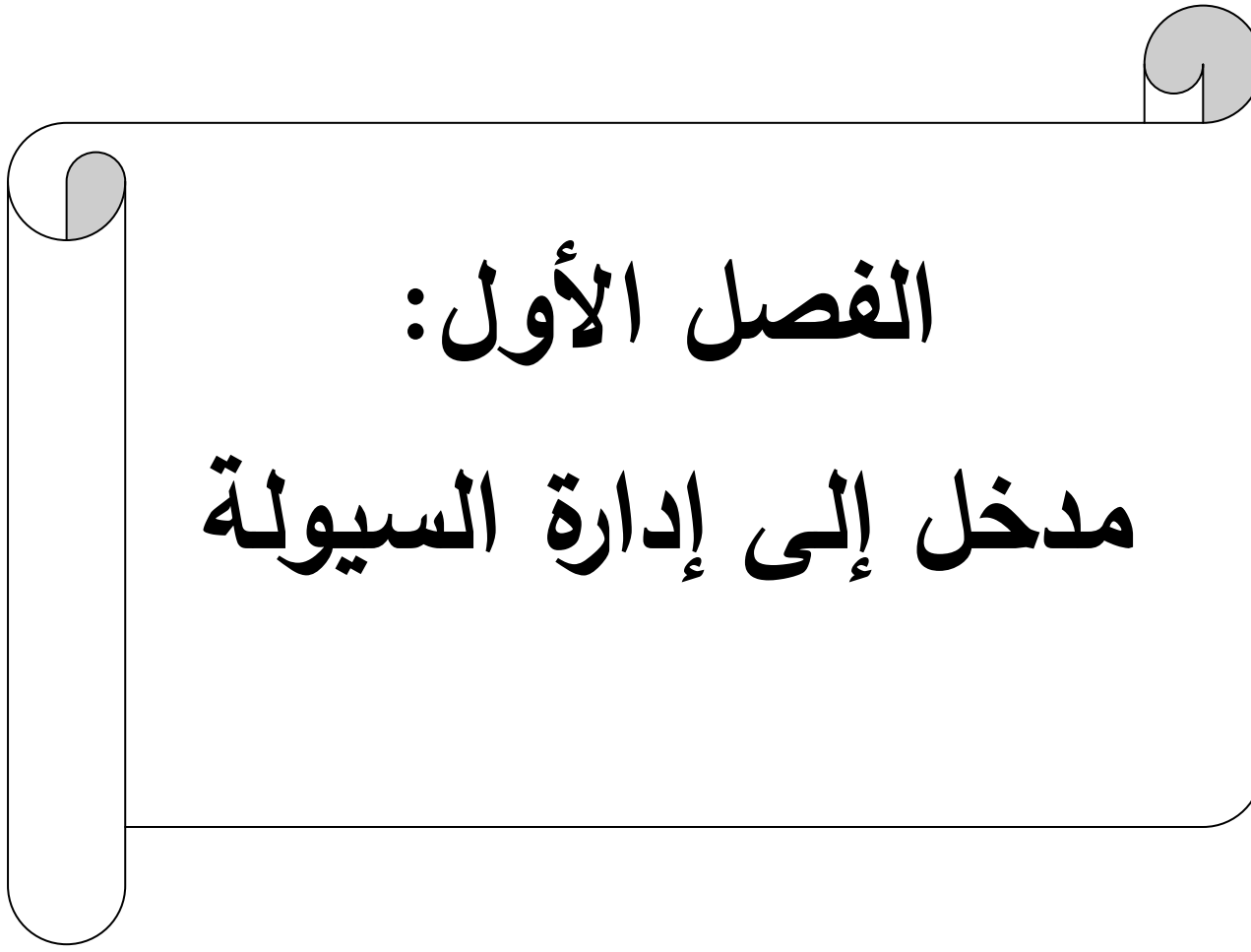
هيكلية البحث

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

تناول الفصل الأول مدخلا إلى إدارة السيولة من خلال التطرق إلى ماهية السيولة وأسس قياسها، إضافة إلى المرتكزات النظرية لإدارة السيولة في البنوك، مع عرض أهم الأساليب التطبيقية المعتمدة في إدارتها.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الأداء المالي وعلاقته بالسيولة، وذلك عبر تقديم الإطار النظري للأداء المالي، وطرق تقييمه، ثم إبراز العلاقة بين إدارة السيولة والاستقرار المالي.

في حين خصص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية على مجموعة البركة، من خلال تقديم المجموعة وتحليل مؤشرات الأداء المالي الخاصة بها، إضافة إلى دراسة قياسية لأثر إدارة السيولة على تحقيق الأداء المالي.

A decorative scroll graphic with a light gray background and a black outline. The scroll is unrolled in the center, with the title text inside. The top and bottom edges of the scroll are rolled up, and the left edge has a vertical strip that is also rolled up.

الفصل الأول:

مدخل إلى إدارة السيولة

تمهيد:

تعد السيولة المصرفية فاعلاً أساسياً للمؤسسات المالية لضمان استقرارها المالي، فهي لا تعكس فقط قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الفورية اتجاه المودعين والدائنين بل تمثل مركزاً لتعزيز الثقة في النظام المصرفي ككل وقدرة المصرف على تحقيق التوازن بين توظيف الأموال لتحقيق الربحية، وبين الحفاظ على جاهزية نقدية دائمة لمواجهة السحوبات والاحتياجات الطارئة.

ونهدف في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على المرتكزات النظرية والعملية للسيولة، حيث نتناول في المبحث الأول ماهية السيولة وأسس قياسها، لننتقل في المبحث الثاني إلى استعراض النظريات المفسرة لإدارة السيولة، وفي الختام يستعرض المبحث الثالث الأساليب والاستراتيجيات التطبيقية التي تعتمد عليها المصارف لإدارة تدفقاتها النقدية بكفاءة.

المبحث الأول: ماهية السيولة وأسس قياسها

يعد موضوع السيولة من الموضوعات الأساسية في العمل المصرفي، لما له من دور محوري في ضمان قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها دون التعرض لمخاطر مالية قد تهدد استقرارها، ومن هذا المنطلق يهدف هذا المبحث إلى توضيح ماهية السيولة من خلال التعريف بمفهومها، ثم التطرق إلى عناصر السيولة ومصادرها، وأخيراً عرض أساليب ومؤشرات قياس السيولة التي تعتمد عليها المصارف لتقييم وضعها المالي وكفاءة إدارتها للسيولة.

المطلب الأول: مفهوم السيولة وأهميتها في العمل المصرفي

يبني العمل المصرفي في أصله على معادلة دقيقة توازن بين توظيف الأموال وبين الجاهزية الدائمة لمواجهة المتطلبات النقدية، فالمصرف ليس مجرد مخزن للأموال بل هو وسيط مالي يعتمد استقراره بصفة أساسية على "وفرة النقد" والقدرة على تلبية التزاماته اللحظية دون تعثر وهذه الجاهزية المالية التي تمثل عنصر ثقة لأي مؤسسة مصرفية هي ما يصطلح عليه بالسيولة، من هذا المنطلق يبرز مفهوم السيولة كمعيار جوهري لقياس الملاءة المالية والكفاءة الإدارية حيث يمكن صياغة تعريفها كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم السيولة

للسيولة تعاريف متعددة نذكر منها:

1- لغة: السيولة من (السيول) جمع (السيل) وهو الماء الكثير السائل.

2- اصطلاح: تعني السيولة في مفهومها المطلق النقدية، أما السيولة في معناها الفني، فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة. وبعبارة أخرى السيولة هي قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة.¹

¹ سكتة مجمد احسن، السيولة النقدية في المصارف الإسلامية مفهومها واسبابها وعناصرها ومعاييرها، مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، العدد

الثالث، جامعة أم درمان الإسلامية، مصر، 2018، ص1.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

3- كما يمكن تعريفها بأنها: احتفاظ المصرف بجزء من أصوله بشكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع وسحب من الاعتمادات المقترحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في نفس الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير.²

ومن خلال هذه التعاريف يمكن تعريف السيولة على أنها القدرة المالية والزمينية للمصارف على تحويل مواردها إلى قوة شرائية جاهزة فوراً، للوفاء بكافة التزاماتها الجارية تجاه المودعين أو الدائنين أو العمليات التشغيلية، في الوقت المحدد وبأقل تكلفة ممكنة، مما يضمن استقرارها المالي واستمرار نشاطها دون توقف.

الفرع الثاني: أهمية السيولة في العمل المصرفي

لسيولة أهمية نظرية وعملية نذكر منها:

- 1- التأكيد على أن السيولة عنصر أساسي لاستمرارية المصارف، وأن عدم توفرها يؤدي إلى الإفلاس وفقدان ثقة العملاء.
- 2- إبراز خصوصية النشاط المصرفي من حيث ضخامة التدفقات النقدية وصعوبة التنبؤ بها مقارنة بالمؤسسات غير المالية.
- 3- توضيح أن الثقة المصرفية مرتبطة مباشرة بقدرة المصرف على تلبية السحوبات في أي وقت وللإشارة إلى أن البنوك تواجه سحباً مفاجئاً وغير متوقعة بسبب طبيعة الودائع والقروض.
- 4- التأكيد على دور المصارف كوسيط مالي، وأن فشل مصرف واحد قد يؤثر على النظام المالي ككل .
- 5- عرض أهمية السيولة في تحقيق الاستقرار المالي، خاصة من خلال دروس الأزمة المالية لسنة 2008.
- 6- توضيح ضرورة احتفاظ المصارف بمستوى كافٍ من الأصول السائلة لمواجهة السحوبات .
- 7- بيان أن احتياجات السيولة تختلف من مصرف لآخر حسب التدفقات النقدية والقروض والودائع .
- 8- إبراز دور السيولة في تجنب الخسائر الناتجة عن بيع الأصول أو الاقتراض الإجباري.³

² Zenagui sid ahmed, banking liquidity management and its role in reducing liquidity risk, journal of management, organizations and strategy gmos, vol 5, no1, 2023, p96.

³ بوزنيط غالية، أثر السيولة على التكلفة في البنوك الإسلامية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2016، ص ص 13:15.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

المطلب الثاني: عناصر السيولة ومصادرها

تعد السيولة من أهم العوامل التي تضمن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب، لذلك فهي لا تقتصر على النقد فقط، بل تشمل مختلف العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة، بالإضافة إلى تعدد مصادرها بين داخلية وخارجية، وعليه سيتم في هذا المطلب تطرق إلى عناصر السيولة ثم مصادرها.

الفرع الأول: عناصر السيولة

غالبا ما يتم التمييز بين عنصرين للسيولة المصرفية هما:

- 1- السيولة النقدية: السيولة الحاضرة في الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف، وهو مجموع ما يوجد بحوزته من نقد سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية والودائع النقدية لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني) بالإضافة إلى الشيكات تحت التحصيل التي يقدمها الزبائن والودائع لدى المصارف الأخرى
- 2- السيولة شبه النقدية : هي الموجودات التي تعطي عائدا للمصرف ويمكن تحويلها إلى سيولة حاضرة في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة، وتتكون من الأصول التي يمكن بيعها أو رهنها مثل سندات الحكومة الأوراق التجارية المخصومة (الكمبيالة، السند لأمر...)، ويمكن أن تحصل البنوك التجارية على السيولة إما من خلال تصفية بعض أصولها أو من خلال ترتيب التزاماتها.

أ- فعلى جانب الأصول تتحقق السيولة من خلال:

- تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها، وتحصيل البنوك لاستثماراتها التي انتهت آجالها.
- بيع بعض الأصول قبل استحقاقها في الأسواق الثانوية مثل: بيع الأسهم والسندات والقروض السندية.
- ب- أما من جانب الخصوم فيتم ذلك من خلال تنمية الودائع.⁴

الفرع الثاني: مصادر السيولة

هناك مصدرين رئيسيين للسيولة هما:

- 1- الموارد الذاتية : وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها داخلي، حيث لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع موارد البنك، وتتمثل في الآتي:

⁴ رجراج وهيبة، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 05، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014، ص ص 264، 265.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

أ- رأس المال المدفوع: وهو ما يدفعه المساهمون من الأفراد والمؤسسات والحكومة في رأسمال البنك لذلك فهو يعتبر التزاما أو ديناً على البنك لصالح المساهمين، ولا يعتمد عليه في مزاولة نشاطه بل غالباً ما يستخدم في إنشاء البنك وتجهيزه. وهو بذلك لا يشكل إلا نسبة ضئيلة في إجمالي موارد البنك، ومن المعروف أن البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة كما أن صغر حجم رأس المال المدفوع لا يجعله ذا أهمية بالنسبة لموارد البنك التجاري، لكن يمكن إبراز أهميته من خلال الوظائف التي يؤديها وهي:

- شراء الأصول الثابتة مثل الأراضي العقارات الآلات اللازمة لبدء البنك في تأدية خدماته وتدعيم قدرته على الاستمرار والبقاء حتى في الحالات التي يحقق فيها خسائر، على ألا تتجاوز هذه الخسائر حداً معيناً.
- تمثيل المالكين في مجلس إدارة البنك، حيث تحدد القوة التصويتية للمالكين بعدد الأسهم التي يمتلكونها حماية أموال المودعين ضد مخاطر انخفاض قيمة الأصول، مما يزيد تدعيم ثقة العملاء والسلطات الرقابية بقدرة البنك على تسديد التزاماته في الظروف غير العادية.
- توظيفه في مجالات الإقراض والاستثمار في بداية نشاط البنك، إذ لا يتوقع أن يحصل البنك على مصادر تمويل خاصة الودائع عند الإعلان عن تأسيسه.
- إتاحة الفرصة للبنوك التجارية للدخول في عمليات أكثر مخاطرة، وخاصة بالنسبة للاستخدامات في الأوراق المالية.

ب- الاحتياطات: هي مبالغ مالية أو جزء من الأرباح يحتفظ بها البنك التجاري كنسبة تضاف إلى رأس المال، وذلك بغرض تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة أي خسائر متوقعة نتيجة انخفاض قيمة بعض أصوله. ونميز نوعين من الاحتياطي:

- الاحتياطي القانوني: هو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي.
- الاحتياطي الخاص: وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقاً لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

ت-الأرباح غير الموزعة: وهي المبالغ التي يتقرر عدم توزيعها ويتم اقتطاعها من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين مبالغ أرصدها تعتبر مؤقتة بطبيعتها، حيث يتم حسابها عند تقدير الموارد المالية المتاحة للاستخدام أو التوظيف.⁵

2- الموارد الخارجية: وتتمثل هذه الموارد الخارجية أي غير ذاتية في:

أ- **شيكات والحوالات واعتمادات دورية:** هي عبارة عن ذم والتزامات على البنك أن يكون ملزم تسديدها عند تاريخ الاستحقاق.

ب- **مستحق البنوك :** تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض خاصة في أوقات الضيق المالي ، فقد يلجأ أحد البنوك للاقتراض من بنك آخر أو من بنوك أخرى لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الأفراد على نقود الودائع، و يعتبر لجوء البنوك إلى مثل هذا الاقتراض الطارئ سرعان ما تزول فور زوال الأسباب الداعية.

ث- **الودائع:** يميل هذا القسم من الحسابات أكبر مبلغ في خصوم البنك ويكون (من أرصدة الودائع تحت الطلب، وأرصدة الودائع لأجل وحسابات لأجل و بأخطار سابق)، وأرصدة الودائع الادخارية (حسابات التوفير) كما تتضمن من التأمينات و القيم المستحقة الدفع، وفيما يلي نتعرض لهذه الودائع:

- **ودائع تحت طلب:** هي ودائع يلتزم البنك بدفع قيمتها في أي وقت يريد المودعين، كما تسمى عادة في البنوك و المؤسسات المصرفية إلى ارتفاع السحب منها و بالإضافة إلى المقارنة مع غيرها من الودائع خلال فترة معينة لا يتقاضى المودعون فوائد.

- **ودائع بأخطار:** هي ودائع يتعين إخطار البنك قبل السحب بفترة معينة، حتى تتاح الفرصة للبنك لتدبير الموارد الأزمة لمثل هذه الودائع.

- **ودائع التوفير:** يقدم البنك فائدة لأصحابها التي يودعها المدخرون قصد الحصول على فائدة وتتمتع هذه الودائع بثبات الأموال بشكل بطيء لتداول الحركة، ومما يتيح للبنك يدفع لأصحاب هذه الودائع معدل فائدة يتناسب عادة مع أجال الإيداع ومن أهم صور هذه الودائع دفاتر التوفير والاحتياط، ولا يوجد لهذا النوع أجل

⁵ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة حالة واقع البنوك التجارية العمومية التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2014، ص ص 23، 24.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

محدد وعمليات فإن عملية الإيداع هنا متكررة، وتضاعف العملية الإيداع التالية إلى قيمة الوديعة الأصلية كما يمكن أن تكرر أيضا طلبات السحب.⁶

المطلب الثالث: أساليب قياس السيولة

تعتمد المصارف على مجموعة من الأساليب لقياس مستوى السيولة وتقييم كفاءتها، وتشمل هذه الأساليب استخدام النسب والمؤشرات المالية التي تقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته ، مما يمكن الإدارة من اتخاذ القرارات المناسبة لضمان الاستقرار المالي وتحسين كفاءة إدارة السيولة.

توجد ثلاثة أساليب لقياس السيولة في الشركات، سوف يتم تناولها في الأقسام التالية وهي:

الفرع الأول: الموازنة النقدية

وهي عبارة عن خطة قصيرة الأجل لفترة مقبلة قد تكون ربع سنوية أو نصف سنوية وتتضمن الخطوات التالية:

- 1- تقدير المبيعات خلال شهور الخطة.
- 2- تقدير المتحصلات النقدية في ضوء ما سبق وفي ظل سياسة الائتمان المتبعة والتجارب السابقة والتحصيل والظروف البيئية والاقتصادية المحيطة.
- 3- تقدير المدفوعات النقدية من مشتريات المواد الخام وسداد المصروفات اللازمة حسب شهور الخطة.
- 4- تقدير المقبوضات أو المدفوعات النقدية الأخرى من أنشطة التمويل والاستثمار.
- 5- حساب الفرق بين المقبوضات والمدفوعات والأخذ في الحسبان الحد الأدنى من النقدية الواجب توافره.
- 6- تحديد الفائض أو العجز النقدي.
- 7- إدارة السيولة من خلال استثمار الفائض النقدي أو البحث عن كيفية تدبير الموارد النقدية لمواجهة العجز النقدي .

الفرع الثاني: تحليل النسب والمؤشرات المالية

⁶ عبد الغني قواوسي، تجديد السيولة في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بركة) ،رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص22، 23.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

تستخدم النسب والمؤشرات المالية للربط بين بنود القوائم المالية بهدف الحصول على مؤشرات ومعلومات مفيدة للعلاقات التي تربط بين هذه البنود وهناك نسب عديدة تقيس السيولة ومعدلات الدوران لبيان مدى توفر السيولة لدى الشركة من ناحية ونقاط الضعف "إن وجدت" في دورة رأس المال العامل.

الفرع الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية إحدى القوائم المالية التي ظهرت مؤخرا على المستوى الدولي، ففي التسعينيات من القرن الماضي أصبح إعداد هذه القائمة الزاميا، وتكتسب هذه القائمة أهميتها من ناحيتين:

1- تحديد التغير الإجمالي في النقدية خلال الفترة.

2- توزيع هذا التغير بين أنشطة المنشأة الرئيسية الثلاثة (تشغيل، استثمار، تمويل) ووضع مجموعة حديثة من النسب والمؤشرات المالية لتحليل هذه القائمة والتوصل إلى معلومات هامة بشأنها⁷.

⁷ طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف، دار النشر الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص ص 14، 15.

المبحث الثاني: المرتكزات النظرية لإدارة السيولة في البنوك

تعتبر إدارة السيولة عنصراً مهماً في تحقيق الاستقرار المالي للمؤسسة، إذ تمكنها من تغطية التزاماتها في مواعيدها وتقادي مخاطر العجز المالي، كما تساعد على تحقيق التوازن بين توفير النقدية الكافية واستثمار الفوائض بكفاءة.

المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة وأهدافها

تعد إدارة السيولة من الركائز الأساسية في الإدارة المالية الحديثة، لما لها من دور حيوي في ضمان استمرارية المؤسسة وتحقيق توازنها المالي. فالمؤسسة مهما بلغ حجم أرباحها قد تواجه صعوبات خطيرة إذا عجزت عن الوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة، وهو ما يجعل السيولة عنصراً محورياً في الحفاظ على الاستقرار المالي.

الفرع الأول: مفهوم إدارة السيولة

من بين أبرز التعاريف لإدارة السيولة نذكر:

1- تعني إدارة السيولة قدرة المصرف على خلق استراتيجية لمواجهة التزاماته التي تشمل وبصورة أساسية تلبية متطلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان أي القروض والسلف لتلبية احتياجات المجتمع. والسيولة التامة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطراب المصرف إلى تصفية بعض أمواله غير السائلة وبذلك يمكن القول بأن السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان للمصرف.⁸

2- اكما أصدر البنك المركزي معياراً حدد فيه مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية وبين أن إدارة السيولة تعني " احتفاظ المصرف بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد".⁹

⁸ عبد الحسين جاسم محمد الاسدي، إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطر دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية، رسالة مقدمة إلى مجلس الكلية الإدارية والاقتصاد -جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كربلاء، مصر، 2005، ص 5.

⁹ عائشة طيبي، أحلام بو عبدلي، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة (2008 - 2017)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2020، ص 212.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

3- يقصد بإدارة السيولة الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة بما يحقق أقصى عائد، والمقدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند حد الأقصى للتكاليف.¹⁰

من خلال هذه التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة السيولة على أنها: تستخدم المصارف السيولة كاستراتيجية لتلبية متطلبات الودائع والقروض، وتشكل إدارة السيولة عملية مستمرة تضمن توافق النقد مع المستوى المطلوب من احتياطات لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى تلبية احتياجات الطارئة.

الفرع الثاني: أهداف إدارة السيولة

تهدف إدارة السيولة في المصارف الإسلامية إلى الآتي:¹¹

- 1- المحافظة على استمرار المصرف في أداء وظيفته على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه.
- 2- التأكد من مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها.
- 3- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري عند الحاجة، وعدم تعرض المصرف لمخاطرة كبيرة على المدى الطويل.
- 4- تقوية ثقة المودعين وبالتالي استمرارهم في الايداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم.
- 5- تسهيل الأوراق المالية وبيع الأصول تحمل الخسائر.
- 6- توريق أصول بغرض إصدار صكوك، لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز في الموازنة.
- 7- تجنب المصرف اللجوء الاضطراري للاقتراض بشروط مجحفة أو غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

¹⁰ يوسف بن عبد الله الشيبلي، أدوات إدارة السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص2.

¹¹ إكرم لال الدين، سعيد به هراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية، الدورة العشرون للمجتمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 2010، ص

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

المطلب الثاني: مكونات ادارة السيولة في البنوك

تتكون عناصر السيولة لدى المصرف التقليدي من الأصول السائلة، التي يمكن بيعها أو تحويلها إلى نقد، ودون أن يتحمل المصرف خسائر وتسمى هذه الأصول بالاحتياطيات السيولة، ومن هذه الاحتياطيات ما يعبر عنه بالاحتياطيات الأولية، وهي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكتسب منها عائد، وتوجد احتياطيات ثانوية وهي عبارة عن موجودات سائلة تدر عائد ويمكن تقسيم إدارة السيولة إلى جزئين:¹²

الفرع الأول: إدارة الاحتياطيات الأولية

تتألف الاحتياطيات القانونية الأولية على مستوى المصرف التقليدي من حيث مشروطيتها القانونية إلى:

1- **الاحتياطيات القانونية:** تمثل حجم الأموال النقدية السائلة والتي يحتفظ بها المصرف لمواجهة الالتزامات القانونية والتشريعية وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، وهذه تدخل ضمن إطار قيام البنك المركزي بمسؤوليته نحو مراقبة المصارف وبيان درجة التزاماته بتعليماته، ولذلك فهي تشتمل على النقد في الصندوق، والودائع لدى البنك المركزي.

ويتحقق عملية الاحتفاظ بالاحتياطيات القانونية الفوائد الآتية:

أ- تعد الاحتياطيات القانونية وسيلة وقائية لسيولة المصرف، ولتدعيم المركز التنافسي من خلال تأدية الالتزامات المستحقة عليه في مواعيدها المحددة.

ب- تعتبر الاحتياطيات القانونية دعامة أساسية للنظام المصرفي في البلاد.

ج- تعمل الاحتياطيات القانونية على زيادة ثقة السلطات الرقابية، وثقة المودعين بقدرة المصرف على المحافظة على أموالهم، وعدم المبالغة في توظيفها في استثمارات معينة ينجم عنها مخاطر.

¹² حكيم براضية، دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2015، ص 61، 57.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

أما سلبيات الاحتياطات القانونية فإنها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات وهذا يؤدي إلى تقليل الربحية، لذا فكلما زادت هذه الاحتياطات انخفضت قابلية المصرف على الإقراض والاستثمار وبالتالي نقصت ربحيته، أما إذا انخفضت زادت قابلية المصرف على الإقراض والاستثمار وبالتالي زادت ربحيته.

2- **الاحتياطات العاملة:** هي الأموال النقدية والشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية والتي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية وإقراضية متعددة وفقا لسياستها المصرفية، ويمكن تحديد مكونات الاحتياطات العاملة على مستوى الجهاز المصرفي ككل طبقا للمعادلة الموالية:

الاحتياطات العاملة = النقد في الصندوق لدى البنك المركزي + الودائع لدى البنوك الأجنبية - المجمع من الودائع لدى البنك المركزي

أما بالنسبة لتحديد مكونات الاحتياطات العاملة على مستوى البنك الواحد فإن المعادلة تكون وفقا لما يلي:

الاحتياطات العاملة = النقد في الصندوق + الحساب الجاري لدى البنك المركزي + الودائع لدى البنوك التجارية الأخرى + الصكوك برسم التحصيل + الودائع لدى المصارف الأجنبية

ويمكن توضيح الفقرات المكونة للاحتياطات العاملة كما يلي:

أ- **النقد في الصندوق :** هو مجموع ما يوجد في حوزت المصرف من نقد، ويشمل الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات، وتسعى البنوك التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى حد أقل يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين، وذلك لأن هذا الرصيد لا يدر أي عائد ، كما أنه قد يتعرض إلى التلاعب والسرقة.

ب- **الحساب الجاري لدى البنك المركزي:** يحتفظ البنك المركزي بحسابين أحدهما بمحمد والآخر جاري يستخدم في مجالات متعددة أهمها:

- مقاصة الصكوك بواسطة البنك المركزي.

- تغطية الاعتمادات المفتوحة للمستوردين بواسطة المصارف.

- تعديل الحساب المجمع بما ينسم مع تغير مقدار الودائع المعروفة بالقانون.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

- تعزيز الرصيد النقدي في الصندوق المصرف التجاري.

ح- الشيكات (الصكوك) تحت التحصيل: هي الشيكات الصادرة لأمر عملاء المصرف الذين يقدمونها إليه لتحصيلها ويقيد قيمتها في حساباتهم.

خ- الحسابات الدائنة لدى المصارف الأخرى: وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية والأجنبية من أجل مقاصة الشيكات وتحصيل فقرات من الديون، أو بغرض تسوية معاملاته مع الخارج وتتمتع هذه الأرصدة بسيولة عالية، حيث أنها تكون مستحقة السداد عند الطلب ويستغرق استردادها وقتا ليس بالطويل إذا كانت بالعملات قابلة للتحويل، كما يمكن تحويل هذه الأرصدة إلى نقد سائل بسرعة فائقة عن طريق بيعها إلى البنك المركزي.

الفرع الثاني: إدارة الاحتياطات الثانوية

الاحتياطات الثانوية في المصارف التجارية هي عبارة عن أصول سائلة تدر لها عائد وتستخدم في المصارف هذه الاحتياطات الثانوية في عمليات خصم الأوراق التجارية أو تستثمر أموالها في الأوراق المالية قصيرة الأجل فتستفيد من عوائد هذه الأوراق بدلا من الاحتفاظ بالنقد بصورته المطلقة، كما أنها تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض منها عن متطلبات البنك. حيث يلزم البنك المركزي البنوك في بعض الأحيان أن تساهم في إقراض مؤسسات الدولة، من خلال شراء حوالات الخزينة خاصة عندما تحتاج الدولة إلى تمويل جزء من العجز الحاصل في ميزانيتها، نتيجة زيادة حجم الإنفاق عن الإيرادات المحققة.

ومن حيث درجة السيولة، فحوالات (أذون) الخزينة تتمتع بدرجة عالية من السيولة حيث يمكن خصمها في أي وقت لدى البنك المركزي. أما الأوراق التجارية المخصومة فتتمتع بسيولة نسبية لا بأس بها، وذلك بشرط أن تكون الورقة جديدة، بمعنى أن تكون قصيرة المدة.

إن المصارف التجارية كغيرها من مؤسسات الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطات أولية تفوق حاجتها الفعلية، وعليه يمكن أن تستثمر جزء من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، التي تحقق هدفين: السيولة والربحية. وهذا ما توفره الاحتياطات القانونية.¹³

¹³ حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة

من الناحية التطبيقية، لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة، حيث نلاحظ أن جميع المسيرين الماليين في هذا المجال ينتهجون مزيجاً من مجموعة النظريات المتعارف عليها في إدارة السيولة، مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات طبقاً لتوجهاتهم أو بما يوائم بنوكهم. وهناك أربع نظريات معروفة في إدارة السيولة هي:

الفرع الأول: نظرية القرض التجاري أو نظرية السيولة التقليدية

نشأة هذه النظرية من خلال ممارسات المصارف الإنجليزية، حيث يقول مؤيدوها: بأن سيولة المصرف تعتبر جيدة ما دامت أمواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها، التي تتكون في معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت.

إلا أن العيب الأساسي في هذه النظرية هو فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من تمويل التوسعات في المصانع، وزيادة خطوط الإنتاج، وشراء آلات جديدة، وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والتي تمتد لمدة زمنية طويلة.

إضافة إلى ذلك، فإن هذه النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل أن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة، أما بالنسبة لودائع التوفير فكثرة تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، يجعلها تتمتع بالثبات النسبي، أما الودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها.¹⁴

الفرع الثاني: نظرية إمكانية التحول

تعتمد هذه النظرية أساساً على أن سيولة المصرف تعتمد جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة. فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات

¹⁴ بهية مصباح، محمد مصباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في إدارة مالية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 73، 74.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

مالية مستحقة، فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية، كالأوراق التجارية والمالية إلى النقد أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقارا أو أوراقا مالية، أو غيرها. وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر السيولة نقدية كافية لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية.¹⁵

الفرع الثالث: نظرية الدفع المتوقع

عندما طرحت هذه النظرية للسيولة، كانت محاولة لنقل إدارة السيولة من مفهوم التركيز على القروض التجارية القصيرة الأجل وعلى ضمانات المقدمة لها لتأمين سيولة الأصول، إلى مفهوم يربط بين السيولة ونوعية القروض، من خلال التزامن بين مواعيد استحقاق القروض، ومواعيد تحقيق الدخل للمقترض. ولا تتعارض هذه النظرية مع نظريات السيولة الأخرى، لكنها عززت فكرة الربط بين موعد الوفاء وتحقيق الدخل، بالإضافة إلى التركيز شديد على نوعية المقترض باعتبار أن قدرته على الوفاء هي العامل الأهم في تعزيز السيولة.

أهم ما في هذه النظرية، نقلها الاهتمام بإدارة السيولة إلى اهتمام بحالة العملاء دون اهتمام كبير بالأصول الأخرى بما فيها الأوراق المالية، وذلك لتدني الأهمية النسبية للأصول الأخرى ضمن الموجودات. وهناك الكثيرون ممن يؤيدون هذه التوجه ويعتبرونه وجها عقلانيا يتطابق مع النمو الكبير في حجم القروض.¹⁶

الفرع الرابع: نظرية إدارة المتطلبات

منذ أواخر الستينات ومطلع السبعينات من هذا القرن تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول أنه بمستطاع المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة متطلبات المودعين، أي أن هذه النظرية مفهومها للسيولة على أساس قدرة المصرف على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله.

¹⁵ <https://almerja.com> محمد جبار الصانع، رضا صاحب أبو حمد، نظريات إدارة السيولة المصرفية، (تاريخ الاطلاع: 03 مارس 2026)، ص

ص7،8.

¹⁶ فرح يعقوب، إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي دراسة علمية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي، مشروع بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيلرسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السعودية، 2017، ص36.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه النظريات كانت ولا تزال حيز الأساس والمرجعية النظرية لمختلف البنوك والمؤسسات المالية، على الرغم من أن هذه الأخيرة تنتهج ممارسات ظرفية تعتمد بشكل مباشر على شخصية المسير المالي ومتخذ القرار، والذي يجب أن يكون مستعدا لكافة السيناريوهات المحتملة والتي تنتج عن صعوبة تحديد حجم المتغيرات المالية والمتقلبات المستقبلية.¹⁷

¹⁷ عائشة طيبي، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك، مرجع سبق ذكره، ص14.

المبحث الثالث: الأساليب التطبيقية لإدارة السيولة

تحظى إدارة السيولة بأهمية كبيرة في ضمان التوازن المالي للمؤسسة وتعزيز قدرتها على مواجهة التزاماتها بكفاءة، ويتطلب تحقيق ذلك تقييم مستوى الأداء من خلال مؤشرات مناسبة، واعتماد استراتيجيات فعالة والاستعانة بأدوات وتقنيات حديثة للتحكم في التدفقات النقدية.

المطلب الأول: مؤشرات قياس كفاءة إدارة السيولة

تختص هذه المؤشرات بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها ودون تعرض المصرف للخطر سواء إذا تعلق الأمر بزيادة حجم السيولة عن المستوى المطلوب ما يؤثر على ربحية البنك، أو انخفاض حجم السيولة الذي قد يوقع المصرف في حالة من العسر المالي.

الفرع الأول: مؤشرات السيولة

تطرقنا إلى مؤشرات قياس السيولة على النحو الآتي:¹⁸

1- نسبة الرصيد النقدي: تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الأرصدة الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى واية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية وغيرها الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزاماته الواجب تسديدها في آجال استحقاقها ويعبر عنها كالتالي:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع ما حكمها} \times 100}$$

2- نسبة السيولة القانوني: تعد مقياسا لمعرفة قدرة الاحتياطيات الأولية والثانوية على الوفاء بالتزاماتها المالية المستحقة على البنك في جميع الظروف، لذلك تعتبر هذه النسبة من أكثر النسب موضوعيا واستخداما.

¹⁸خوبيزي مريم، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 41، 42.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

نسبة السيولة القانونية = الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية / الودائع وما حكمها $\times 100$

3- نسبة الاحتياطي القانوني: تحتفظ البنوك التجارية برصيد نقدي لدى البنوك المركزية بدون فائدة، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع البنك وما في حكمها، إذ يحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للمصلحة العامة ويتوجب على البنوك التجارية احترامها، للإشارة فإن هذه النسبة قد تتغير وفقا للظروف الاقتصادية السائدة ويتم تحديدها كالتالي:

نسبة الاحتياطي القانوني = النقد لدى البنك المركزي / الودائع وما حكمها $\times 100$

كلما كانت هذه النسبة كبيرة زادت قدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته، خاصة في الظروف غير العادية وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك التجارية عن سداد الالتزامات المالية.

الفرع الثاني: مؤشرات أخرى للسيولة

كما تطرقنا إلى مؤشرات أخرى للسيولة على النحو الآتي:¹⁹

1- صافي رأس المال العامل: تأتي أهمية رأس المال العامل كونه مقياسا نوعيا للسيولة أي درجة الثقة التي توفرها الموجودات المتداولة كما يحتل أهمية رئيسية في السياسات التمويلية قصيرة الأجل فإن الزيادة الدائمة لرأس المال العامل تمثل وسيلة مهمة لتحقيق القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة. فهو يمثل حد الأمان ولكن يجب الانتباه إلا أنه إذا زاد رأس المال لدرجة أكبر من الحدود الاقتصادية المقدره له، يعبر ذلك زيادة في الاستثمار العاطل مما يتسبب في مستوى ربحية الاستثمار.

ومن خلال حساب رأس المال العامل يمكن قياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، ويعتبر مقياسا لهامش الأمان لمقدمي المطلوبات، ويحتسب من خلال العلاقة التالية:

رأس مال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة

¹⁹ محي الدين محمود عمر، إشكالية السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية - حالة مصرف البركة الاسلامي 2014- 2009 - مجلة الحقوق

والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية- 23 (1) جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2010، ص ص 121، 123.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

وكلما كانت قيمة رأس المال أعلى كانت الأوضاع في المصرف أفضل، ولكن إذا ارتفعت بشكل كبير فإن هذا يعني ضعف إدارة رأس المال العامل أو عدم وجوده مكوناته أو تراجعها في النشاط.

2- نسبة التداول: تظهر هذه النسبة إمكانية تغطية الالتزامات المستحقة بواسطة الموجودات التي تتكون من نقد، أو التي يمكن تحويلها إلى نقد في مواعيد تتفق مع تواريخ استحقاقات هذه الالتزامات، وفي هذه الحالة فإن الارتفاع يدل على أن المصرف يستطيع تحويل موجوداته المتداولة إلى نقد بسهولة، وفي الوقت المناسب ويجب أن لا تقل هذه النسبة 1:2 وارتفاعها أكثر من ذلك يدل على أن هناك سيولة نقدية معطلة بدون تحقيق عائد وتحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

3- نسبة السيولة السريعة: وعادة لا تختلف نسبة التداول على نسبة السيولة السريعة للشركات الخدمية مثل المصارف وتهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المصرف عموماً على الوفاء بالتزاماته في ظروفه الطارئة دون الحاجة إلى فك ودائعه الآجلة في المصارف الأخرى وتحسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

السيولة السريعة = مجموع النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي وأرصدة الحسابات الجارية لدى المصارف في الداخل والخارج / مجموع الودائع الجارية وتحت الطلب ودائع المصارف الأخرى الجارية وتحت الطلب والداخل والخارج.

ويحتفظ بها المصرف لأداء المعاملات اليومية التي يقوم من فتح الاعتمادات المسندية أو التحويلات وإجراء المقاصات لمواجهة السحب اليومي على الودائع وكلما كانت هذه النسبة أعلى من 100% فإن وضع السيولة في المصرف يكون مطمئناً.

4- نسبة السيولة النقدية: تقيس قدرة المصرف على سداد التزاماتها المتداولة في نفس اللحظة التي تقوم فيها بحساب النسبة، لذا لا نأخذ في الاعتبار من الأصول المتداولة سوى الأوراق المالية القابلة للتسويق والنقود الحالية فقط وتحسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:²⁰

²⁰ <https://www.daftra.com> فريق عمل الدفتر، تعرف على نسب السيولة وأهم أنواعها وقوانينها، (تاريخ الاطلاع 2 أبريل 2026).

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

نسبة النقدية = النقدية وما يعادلها / الخصوم المتداولة

المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة السيولة

توجد ثلاثة استراتيجيات لإدارة السيولة وهي: إدارة السيولة الأصول و إدارة الخصوم والإدارة المتوازنة للسيولة.²¹

الفرع أول: إدارة الأصول

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن الأصول السائلة تعتبر مصدرا بديلا للنقد، فهي تتميز بإمكانية التحويل السريع إلى سيولة وباستقرار سعرها وقابليتها للمناقلة (التحول من نقد إلى أصل أو عكس) بدون خسائر منخفضة. ورغم مزايا هذه الاستراتيجية إلا أنها مكلفة نوعا ما وتسبب خسائر نتيجة تكاليف التسيير.

الفرع ثاني: إدارة سيولة الخصوم

تعتمد على لجوء المصرف إلى السوق النقدي (شراء أو الاقتراض) لتغطية احتياجاته للسيولة، وتلجأ إلى هذه الاستراتيجية المصارف الكبيرة والراسخة في السوق المصرفية، أي أنه هذه الاستراتيجية تعتمد على سمعة المصرف ووضعه المالي. ومن أدواتها اتفاقيات إعادة الشراء (Repos)، الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى ... وتعتبر هذه الاستراتيجية جد خطيرة بسبب تذبذبات أسعار الفائدة وحالة اللائقين فيها يتعلق بالدخل الصافي للمصرف.

الفرع ثالث: الإدارة المتوازنة

تقع الاستراتيجية المتوازنة لإدارة السيولة وسطا بين إدارة السيولة سائلة (دون إفراط) مع لجوئه عند الضرورة إلى الاقتراض (من السوق النقدي). ويمكن اعتبار الإدارة المتوازنة للسيولة شكلا من أشكال إدارة الأصول والخصوم، وهي بحسب تعريفها فن وعلم اختيار أفضل مزيج بين الأصول لمحفظه أصول المنشأة وأفضل مزيج من الخصوم لمحفظه الخصوم لكنها تهتم فقط بجانب السيولة دون بقية الجوانب (كالربحية والنشاط والمردودية).

²¹ عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، جامعة الملك فيصل - السعودية، المركز الجامعي تيسمسيلت - الجزائر، 2014، ص ص 16، 17.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

المطلب الثالث: أدوات وتقنيات إدارة السيولة

تعد إدارة السيولة من الوظائف المالية الأساسية التي تهدف إلى ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها، مع الحفاظ على توازن مالي يضمن الاستمرارية وتحقيق الربحية ولتحقيق ذلك، تعتمد المؤسسات على مجموعة من الأدوات والتقنيات الحديثة.

يوضح الجدول (01) أدناه أهم الأدوات المتبعة في إدارة السيولة بالمصارف التقليدية:²²

جدول رقم(01): أدوات وتقنيات إدارة السيولة بالمصارف التقليدية.

الأداة	تعريفها
اتفاقية إعادة الشراء	عقد يتم فيه بيع أداة مالية (غالبا سند خزينة) ومن ثم إعادة شرائه. وهو بذلك في حقيقته قرض قصير الأجل بضمان الأداة المالية. تمكن هذه الاتفاقية البنك من سد العجز الطارئ في السيولة أو الاستثمار فائض السيولة لديها.
بيع أو شراء الأوراق المالية	عادة ما يحتفظ المصرف بأوراق المالية قصيرة الأجل بدافع الحيلة، وعندما يواجه سحبات نقدية غير متوقعة، فإنه يلجأ إلى بيع جزء من هذه الأوراق واستخدام حصيلتها في تغطية تلك السحوبات، وإذا لم يكف الاحتياطي الثانوي، قد يلجأ إلى تصفية جزء من محفظة أوراق المالية. أما في حالة الفائض فيمكن للمصرف استثماره في شراء الأوراق تجارية ومالية تحقيق عائدا وتدعم احتياطياته.
التوريق المصرفي	تحويل الأصول المالية غير سائلة (خاصة القروض المصرفية) إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، بهدف التقليل من أخطار العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للمصرف. تهدف المؤسسات المالية من وراء التوريق المصرفي إلى التخلص من الأصول الجامدة أو قليلة السيولة بتحويلها إلى أوراق مالية قابلة للتداول وتوزيع وإدارة المخاطر الائتمانية

²² عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 121، 2023، ص 9.

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة السيولة

التي تتعرض لها.	
تستخدم للإشارة إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها البنوك في خارج الولايات المتحدة وعلى الأخص البنوك الأوروبية. هذا ولم يعد الأمر قاصراً على الدولار إذ أصبح هناك سوق للعملات الأوروبية موازياً لسوق دولار الأوروبي، يمكن أن تلجأ إليه البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بهدف الاقتراض، وتتسم القروض التي تقدمها هذه المصارف بضخامة قيمتها وقصر تاريخ استحقاقها، وقد أدى وجود مثل هذه المؤسسات المالية التي عرفت باسم مركز النقد إلى توفير مصدر بديل للسيولة.	سوق اليورو دولار
عندما يحتاج البنك لتغطية احتياجاته الطارئة من السيولة، فإن بإمكانية استدعاء جزء من الاحتياطي الفائض مودع لدى البنك المركزي، والذي يتكون عادة من احتياطي قانوني، واحتياطي فائض وهو ما زاد عن الاحتياطي القانوني، وهذا الذي يمكن للبنك استدعاءه عند الحاجة.	استدعاء فائض الاحتياطي من البنك المركزي
جزء خاص من السوق النقدي مخصص للمؤسسات المالية، يعمل بمثابة قناة للسيولة من البنوك ذات فائض في الخزينة نحو المصارف ذات العجز في الخزينة، ومكان لتدخل البنك المركزي لممارسة سياسته النقدية. لسوق النقد ما بين البنوك ثلاث وظائف أساسية تتمثل في إعادة توزيع السيولة بين المصارف، والتعديلات الهيكلية للخزينة بين المصارف، وتنظيم سيولة البنوك من قبل البنك المركزي.	سوق النقد ما بين بنوك

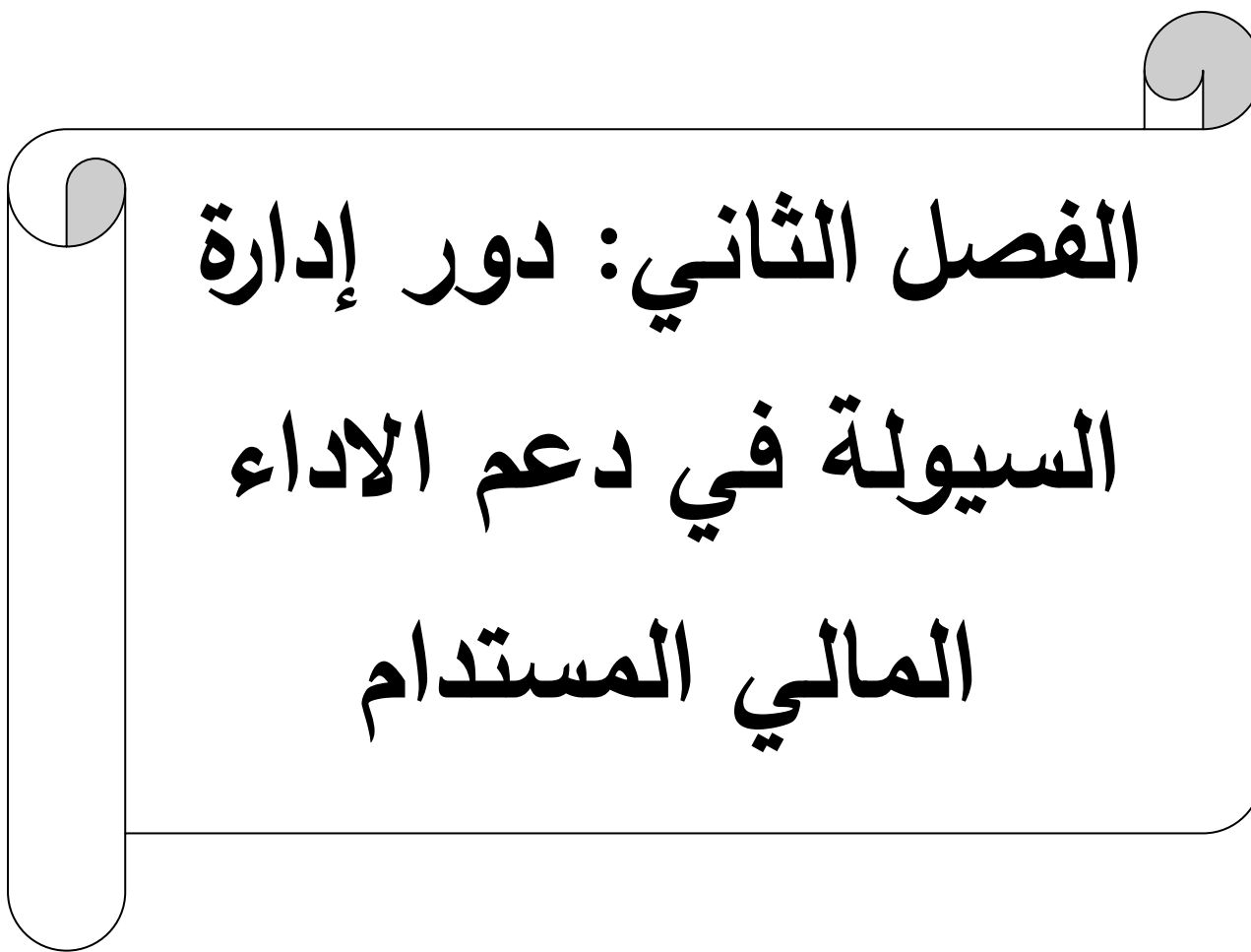
المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 121

2023، ص 9.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

- تعد السيولة المصرفية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النشاط المصرفي، إذ تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في الآجال المحددة دون تعرض لخسائر أو اضطرابات مالية.
- يشير مفهوم السيولة إلى قابلية الأصول للتحويل إلى نقد بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة، مع ضرورة تحقيق التوازن بين توفر النقدية وتحقيق الربحية، باعتبار أن الإفراط في السيولة قد يؤدي إلى انخفاض العوائد.
- تكتسي السيولة أهمية كبيرة في تعزيز ثقة العملاء وضمان استقرار الجهاز المصرفي، كما تمكن المصارف من مواجهة السحوبات المفاجئة وتفادي الأزمات المالية، خاصة في ظل التقلبات الاقتصادية.
- تتكون السيولة من عناصر متعددة تشمل السيولة النقدية (النقد والأرصدة الجاهزة) والسيولة شبه نقدية (الأصول القابلة للتحويل السريع)، وهو ما يبرز أهمية التنوع في مكونات الأصول لضمان المرونة المالية.
- تعرف إدارة السيولة بأنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى الحفاظ على مستوى مناسب من النقد أو الأصول السائلة، بما يضمن الوفاء بالالتزامات في الوقت المناسب دون التأثير على أهداف الربحية.
- تستند إدارة السيولة إلى عدة نظريات، منها نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل ونظرية الدخل المتوقع، ونظرية إدارة الخصوم، حيث تعتمد المصارف على المزيج منها حسب ظروفها وسياساتها.
- تعتمد المصارف على استراتيجيات مختلفة لإدارة السيولة، تتمثل في إدارة الأصول، إدارة الخصوم والإدارة المتوازنة التي تجمع بين الطريقتين لتحقيق أفضل توازن ممكن.
- في المجمل تمثل إدارة السيولة عنصرا حيويا في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف وضمان استمرارياتها من خلال تحقيق التوازن بين تلبية الالتزامات قصيرة الأجل وتحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل.



الفصل الثاني: دور إدارة السيولة في دعم الأداء المالي المستدام

تمهيد:

يعد الأداء المالي العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه المؤسسات في تقييم نتائج أنشطتها المختلفة، إذ يعكس قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة.

انطلاقاً من كونه الحصيصة النهائية لمختلف القرارات الإدارية والمالية، تبرز الحاجة الدائمة لعملية تقييم دقيق وشامل، حيث يستند إلى معايير ومؤشرات علمية تتراوح بين المداخل المحاسبية التقليدية والمداخل الاقتصادية الحديثة، ولا تقتصر أهمية هذا الأداء على قياس الربحية فحسب، بل تمتد لتشمل إدارة التوازن الضروري بين متطلبات السيولة اللازمة لضمان الاستقرار المالي وبين السعي لتحقيق العوائد، مما يجعل من فهم هذه العلاقة المعقدة ضرورة حتمية لضمان استمرارية المؤسسة في بيئة اقتصادية تتسم بالمنافسة والتحولات المتسارعة.

المبحث الأول: الإطار النظري للأداء المالي

يعتبر الأداء المالي المرآة العاكسة لمدى نجاح المؤسسة في إدارة مواردها وتحقيق تطلعاتها الاقتصادية، فهو المقياس الذي يربط بين كفاءة التسيير والنتائج المحققة على أرض الواقع. للإحاطة بهذا الموضوع بشكل منهجي، سنبدأ أولاً بتوضيح ماهية الأداء المالي وجوهره كمنطلق أساسي، ثم ننتقل إلى استعراض المعايير والمؤشرات المستخدمة في قياسه بدقة، وصولاً في الختام إلى تحليل أبرز العوامل والمتغيرات التي تؤثر في مستوياته صعوداً أو هبوطاً، بما يضمن تكوين رؤية شاملة حول هذا الإطار النظري.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

يعد الأداء المالي أولى أساسيات تقييم النتائج والأنشطة المختلفة، إذ يعكس قدرتها على تحقيق الأهداف المالية المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها، كما يكتسب هذا النوع من الأداء أهمية خاصة لكونه يمثل المحصلة النهائية لمختلف القرارات الإدارية والمالية، ويعد مؤشراً أساسياً للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة وقدرتها على الاستمرارية ومواجهة التحديات الاقتصادية، وانطلاقاً من ذلك برز الاهتمام بدراسة ماهية الأداء المالي ومحاولة الإحاطة بمضمونه المفاهيمي.

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

يوجد عدة تعاريف للأداء المالي نذكر منها:

1- يرى أن الأداء المالي يمثل المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.¹

¹ سارة محمد زايد التميمي، أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية، الطبعة الأولى، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2019، ص 66.

2- كما عرف الأداء المالي بأنه قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها من التزامات وتحقيق معدل مردودية بتكاليف منخفضة.²

3- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهاها في السوق الدالي في يوم محدد أو لفترة معينة.³

من خلال هذه التعريف يمكن القول أن الأداء المالي هو عبارة عن مقياس لمدى نجاح الشركة في استخدام مواردها لتحقيق أهدافها المالية بكفاءة، ويتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة، مما يجعله أداة أساسية لتقييم الوضع الراهن وتصحيح الانحرافات وتحفيز القرارات الاستثمارية المستقبلية.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الاداء المالي في النقاط التالية:

- 1- التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر، بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هي زيادة القيمة الحالية والمحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار (الربحية).
- 2- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العمالة الموجودة.
- 3- انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جاذبية للمستثمرين والعملاء.

² نعمان محصول، سراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3 العدد 2، الجزائر، 2019، ص 123.

³ نكاع ريان بالكور نور الدين، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 04، 2023، ص 212.

- 4- تحقيق أداء تشغيلي أفضل من خلال تخصيص أفضل للموارد المتاحة.
- 5- إمكانية التحكم في الأزمات المالية التي تصيب المؤسسة، والتخفيض من حدتها إلى أدنى حد.
- 6- بناء علاقة أفضل مع كل أصحاب وأطراف المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والدولي.
- 7- توفير معلومات مفيدة وواضحة من خلال التقارير، بما يمكن من اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.
- 8- توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي هي بحاجة أكثر إلى الإشراف والمراقبة⁴.

المطلب الثاني: معايير الأداء المالي

للحصول على نتائج دقيقة للتحليل المالي أن يكون هناك معايير تستخدم كمقياس للحكم بموجبه على مدى ملائمة النسب، وتشمل المعايير على اربعة أنواع رئيسية وهي:

الفرع الأول: المعيار النمطي المطلق

وهي نسب او معدلات متعارف عليها في التحليل المالي وهو مؤشر قليل الاستخدام لأنه يعتمد توحيد كل القطاعات في معيار واحد ومن الأمثلة على المعيار النمطي ان نسبة التداول يجب ان لا تقل عن 1:2 ونسبة السيولة السريعة 1:1.

الفرع الثاني: معيار الصناعة

يحدد معيار الصناعة لنفس القطاع أو الصناعة ولا يجوز تطبيقه على قطاع آخر وتحدد هذه المعايير وضع الشركة مع الشركات الأخرى المنافسة في نفس القطاع أو الصناعة، وإذا كانت النسبة في الشركة مساوية لمعيار الصناعة نقول إنها ضمن المعدل السائد في الصناعة أما إذا كانت النسبة أقل فنقول إن الشركة دون المعدل وإذا كانت النسبة أكبر فنقول إن الشركة فوق المعدل.

الفرع الثالث: المعيار التاريخي

⁴ بومصباح صافية، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام التحليل العالمي دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2023، ص ص 15، 16.

يعتمد المعيار التاريخي على استخراج نسب سابقة لبند معين ومقارنته مع سنوات لاحقة ومعرفة مدى الزيادة النسبية أو النقص النسبي في البند أو في الوضع العام للشركة. ويعاب على هذا المعيار انه يعتمد على المقارنة بين سنوات مختلفة في مجالات كثيرة منها المنافسة والتضخم والمبيعات والوضع الاقتصادي.

الفرع الرابع: معيار التحليل المالي المخطط

عبارة عن البيانات التي تحددها إدارة المنشأة كمعيار يوضع على أساس أهداف مخطط لها مسبقاً لأنشطة معينة، ومقارنة ما كان متوقعاً من المنشأة تحققه مع ما حققته فعلاً مع المقياس المعد مسبقاً وذلك خلال فترة مالية محددة.⁵

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة إلى:

الفرع الأول: العوامل الداخلية

العوامل الداخلية هي تلك العوامل التي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:

- 1- الهيكل التنظيمي:** هو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة، وهو يؤثر على أداء المؤسسة من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال التي ينبغي القيام بها وتخصيص الموارد لها وتحديد أدوار الأفراد فيه من أجل اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية.
- 2- المناخ التنظيمي:** يقوم المناخ التنظيمي على ضمان الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين المعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.
- 3- التكنولوجيا:** وهي عبارة عن المهارات المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة، لذلك لابد على المؤسسة تحديد نوعها المناسب لطبيعة أعمالها وأهدافها لأنها من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسة لهذا عليها التكيف معها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء.

⁵حمادي بلعباس بوطالبي هشام، إدارة الأداء في المؤسسات الجزائرية واقع ومجال للتحسين، مداخلة في خلق القيمة والأداء في الملتقى الافتراضي الأول، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص4.

4- الحجم: هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسة والأداء المالي، حيث كلما زاد حجمها زاد عدد المحللين الماليين المهتمين بها، وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل منها، وتشمل هذه العوامل:

1- السوق: يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة باتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق على الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب، فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.

2- المنافسة: تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فنراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أداءها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلاً لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور، وبالتالي الأداء المالي يسوء.

3- الأوضاع الاقتصادية: إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فنجدها مثلاً في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي⁶.

⁶ بومصباح صافية، مرجع سبق ذكره، ص16.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

يعد تقييم الأداء المالي من أساسيات الإدارة المالية، لما له من دور محوري في قياس كفاءة المؤسسات ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية، ومع تزايد حدة المنافسة والتغيرات الاقتصادية المتسارعة، أصبح من الضروري الاعتماد على اساليب عملية دقيقة لتحليل الوضع المالي للمؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.

ويهدف هذا البحث إلي تحديد مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه، إضافة إلى ذلك تحديد الخطوات والمراحل المتبعة في عملية التقييم، وأهم مؤشرات المستخدمة فيه، بما في ذلك متطلبات الأساسية لضمان دقته وفاعليته .

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

يعد تقييم الأداء المالي أداة جوهرية لقياس كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، حيث يتيح تحليل القوائم المالية عبر مؤشرات النسب المالية والتدفقات النقدية لتشخيص الوضعية الحالية، واتخاذ قرارات لتعزيز الاستمرارية والربحية في بيئة اقتصادية تنافسية.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي موضوع ذات أهمية كبيرة لذلك تطرقنا إلى التعريف بتقييم الأداء وكذا تقييم الأداء المالي.

1-تعريف تقييم الأداء : هو تحديد وتعريف الفرد بكيفية أدائه، لوظيفته، وأحيانا عمل خطة لتحسين وتطوير أدائه. وعندما ينطبق تقييم الأداء بصورة جيدة وصحيحة، فإنه لا يوضح للفرد مستوى أدائه الحالي فقط، ولكنه قد يؤثر في مستوى جهد الفرد، واتجاهات المهام المستقبلية. فالجهود عندما تدعمها بطريقة صحيحة، يزيد احتمالات وفرص تحسين هذه الجهود في المستقبل.

وأیضا فإن إدراك الفرد المهام التي يقوم بها يجب أن تكون واضحة من خلال عمل خطة للتحسين والتطوير.⁷

2-تعريف تقييم الأداء المالي

للتقييم الأداء المالي عدة تعاريف نذكر منها:

أ- يعرف التقييم على أنه النشاط الذي يهدف لقياس أو الحكم على قيمة المساهمة النسبية للعامل في المؤسسة. ويعني تقييم الاداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول ادارة الموارد الطبيعية والمالية، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سابقا لتحديد ما يمكن قياسه ومن تم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية ، وتحديد الاهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.⁸

ب- كما يعرف على أنه "مرحلة من مراحل العملية الادارية التي يتم فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة، وذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء، وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور وغالبا ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلا وبين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية في العادة سنة".⁹

⁷ رواية محمد حسن، محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية تنمية المديرين، تقييم الأداء، المتغيرات البيئية، تعويضات الأفراد، دار التعليم الجامعي، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2014، ص199.

⁸ نور تالدين بهلول، تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية وحده سوق أهراس، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 3، جامعة محمد الشريف سوق أهراس، الجزائر، 2016، ص 74.

⁹ صيد مريم، تقييم الأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية في ظل الملاحة 2، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، التخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، 2024، ص 40.

ت- ويعرف أيضا على أنه قياس النتائج المحققة والمنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكما على إدارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة الاقتصادية قيد الدراسة وهذا لجمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة بحد ذاتها.¹⁰

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن تقييم الأداء المالي هو عملية نظامية ومتكاملة تهدف إلى قياس وتحليل النتائج الفعلية التي حققتها المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، ومقارنتها بالمعايير أو الأهداف المستهدفة مسبقا، وتتجلى أهمية هذه العملية في إصدار حكم قيمي حول مدى نجاح الإدارة في استغلال مواردها المتاحة بأقصى درجات الكفاءة من خلال تحقيق أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات وبأعلى مستويات الفعالية في الوصول إلى الأهداف، مما يسمح بتشخيص الانحرافات ونقاط القصور واتخاذ القرارات التصحيحية لضمان استمرارية المؤسسة وتطورها.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

تبرز أهمية تقييم الأداء المالي في المصارف فيما يلي:¹¹

- 1- يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف المالي، وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني آليات تعزيزه.
- 2- يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكيد من توفير السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبها من مخاطر.
- 3- حث الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات.
- 4- معالجة أي خلل في عملية الإدارة بشكل سريع.

¹⁰ منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة 2013-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الاسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2020، ص 90.

¹¹ نجوى فيلالي، تقييم الأداء المالي دراسة تطبيقية في بنك الركة فرع 402، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6 العدد 2، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري، 2020، ص 57.

- 5- تبرز الحاجة إلى الموارد بناءا إلى أسس عملية موضوعية.
- 6- تعزيز مبدأ المسألة بالاستناد إلى أدلة موضوعية.
- 7- تساعد على الإفصاح على درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف.
- 8- يعمل على اتخاذ نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في المصرف مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه.

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي يسمح بتحقيق العديد من الأهداف أهمها:¹²

- 1- تحقيق هدف بقاء واستمرار المؤسسة الاقتصادية.
- 2- تحقيق هدف تحديد مراكز القوة المالية ونواحي الضعف الناتجة عن استخدام سياسات وقرارات مالية معينة بالمؤسسة الاقتصادية.
- 3- تحقيق هدف قدرة المؤسسة الاقتصادية على النمو والابتكار.
- 4- تحقيق هدف التأكد من مدى قيام المؤسسة الاقتصادية باستخدام الموارد المالية بأقصى فعالية ممكنة.
- 5- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء المالي قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقدير غير الواقعية.

المطلب الثاني: خطوات ومراحل تقييم الأداء المالي

¹² بن البار موسى، بو ساق أمين، نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04 / العدد: 01، جامعة المسيلة، 2019، ص ص 63-64.

يعتمد تقييم الأداء المالي على مجموعة من الخطوات والمراحل المتتابعة التي تهدف إلى تحليل الوضع المالي للمؤسسة بدقة وموضوعية، ومن خلال اتباع هذه الخطوات بشكل صحيح، يمكن إلى نتائج تساعد على تحسين الأداء ودعم عملية اتخاذ القرار.

الفرع الأول: خطوات تقييم الأداء المالي

تتضمن عملية تقييم الأداء المالي الخطوات التالية:¹³

- 1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية قائمة الدخل، ومن خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- 2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل: نسب الربحية والسيولة والنشاط والتوزيعات ويتم بإعداد واختيار الإدارات المالية التي ستستخدم من عملية تقييم الأداء المالي.
- 3- دراسة وتقييم وبعد استخراج النتائج ويتم معرفة الانحرافات ونقاط الضعف عن الأداء المالي الفعلي عن طريق مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
- 4- وضع توصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه العراقيل وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء لا يتحقق هكذا دفعة واحدة وإنما يمر بمراحل أساسية لا يمكن تجاوزها، وإلا تؤدي عملية التقييم إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها، وعليه فإن تقييم الأداء المالي يمر بعدة مراحل أهمها:¹⁴

¹³ صافية بوصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب الإبراهيمي، ص ص 222، 223.

¹⁴ منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، 2020، ص 189.

1- مرحلة جمع المعلومات والبيانات: تعتبر المرحلة الأولى والأساسية في عملية تقييم لأنه بدون معلومات وبيانات مالية لا يمكن القيام أي خطوة لأن هذه البيانات تسمح بإجراء دراسات تحليلية لوضعية المؤسسة ومركزها المالي، من خلال ما توفرها من معلومات حول نشاط المؤسسة ككل وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات المهمة في عملية تقييم الأداء المالي كقائمة المركز المالي، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

2- مرحلة تحليل المعلومات والبيانات: يعد جمع البيانات والمعلومات تأتي مرحلة تحليلها، حيث يسمح التحليل المالي بتحويل المعلومات والبيانات المالية التي تم استخراجها من القوائم المالية إلى معلومات أقل، في شكل نسب مالية تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة. وهو بذلك يسمح بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من أجل الحكم على توازنها المالي ومردوديتها. حيث يتعين توفير حد معين من الموثوقية الاعتمادية في هذه البيانات.

3- مرحلة الحكم على النتائج: بعد جمع المعلومات وتحليلها تأتي مرحلة الحكم على النتائج المتواصل إليها من خلال تشخيص وضعية المؤسسة والمقارنة بين ما هو مخطط وما تحقق فعلاً، حيث يتم تحديد الانحرافات التي حصلت في النشاط وحصرها وتحديد أسبابها ومعالجتها بالطريقة المثلى التي وضعت التسيير نشاطها في المستقبل لتأتي بعد ذلك عملية الحكم على المؤسسة و وضعيتها.

المطلب الثالث: مؤشرات ومتطلبات تقييم الأداء المالي

يستند تقييم الأداء المالي إلى مؤشرات مالية من جهة تظهر مستوى كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها الأساسية ومن جهة أخرى تحتاج إلى متطلبات تضمن دقة وموضوعية عملية التقييم، مما يساعد في الوصول إلى نتائج سليمة، وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: المؤشرات تقييم الأداء المالي

سبق أن عرفنا تقييم الأداء المالي بأنه عملية قياس الإنجازات الفعلية للمؤسسة وبهذا فالعملية تتطلب استخدام مؤشرات ومعايير مالية تساعد المستثمرين في فهم الأداء المالي السابق والحالي وتساعدهم على

استخلاص استنتاجات مستقبلية، لذا نجد أن هناك مجموعة من المؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم منها تقليدية وأخرى حديثة.¹⁵

1- اتجاهات عملية تقييم الأداء المالي: يعد أسوب المؤشرات أو النسب المالية من أساليب التحليل المالي حيث في نهاية كل فترة زمنية تقوم الإدارة بقياس مجموعة من المؤشرات الفعلية، أي استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة ثم تقارن هذه النسب مع مثيلتها من المؤشرات المتوقعة والمقاسة مقدما من أجل تحديد الفروق والانحرافات ثم درس أسبابها. وهناك اتجاهان لعملية تقييم الأداء المالي وهما:

أ- الاتجاه الكلاسيكي (مدخل المحاسبة): يعتمد هذا الاتجاه على النموذج المحاسبي حيث يتم بناء عدة نسب استنادا إلى المعلومات الواردة في القوائم المالية، اذ نجد أن أصحاب الديون يهتمون بنسب السيولة التي تظهر قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات وحاملي الأسهم والمستثمرين يهتمون بنسب الربحية، أما الإدارة فتهتم بأنشطة المؤسسة، كما يهتم المستثمرون بنسب التوزيع لمعرفة سياسات المؤسسة في عملية التوزيع.

يرى العديد من الباحثين بأن أفضل مؤشر لقياس الأداء استراتيجيا هو الأداء المالي وتعد النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي استخداما بحكم ما تلعبه من دور في ربط العلاقات بين عناصر القوائم المالية، بالإضافة إلى أن هذا النموذج يتمتع بمزايا عديدة منها أنه يتوافق مع المبادئ المحاسبية وسهل الاستخدام، بينما يرى الباحثين الآخرين من الصعب الاعتماد على هذا النموذج أثناء عملية تقييم أداء المؤسسة وهذا من جهة نظر هدف تعظيم ثروة الملاك. بحيث تشير دراسة kieso وآخرون أن الكثير من المؤسسات قد تبذروا ناجحة في ظل المقاييس التي تم بنائها استنادا إلى معلومات القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق قد أدت إلى الإفلاس بسبب نقص في المعلومات المبنية على أساس النقدي.

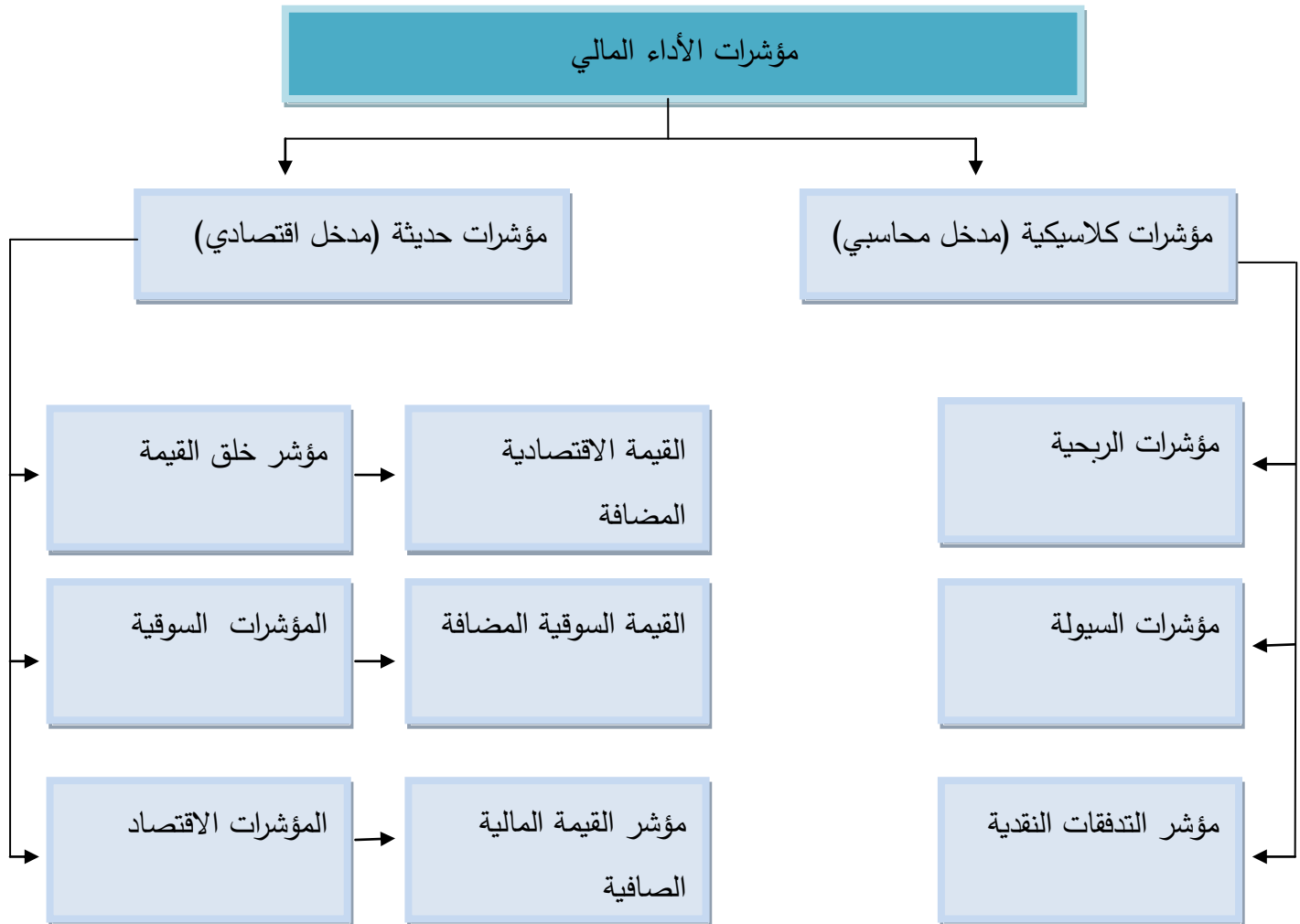
¹⁵ وزان ليلي، العوامل المفسرة للأداء المالي بين الحلقة الاقتصادية والتلاعب المحاسبي، دراسة قياسية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2025، ص 26، 30.

تعتبر مقاييس الأداء المحاسبية ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي والتي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، حيث يبين الباحث بأنه على الرغم من الانتقادات الموجهة للمقاييس المالية على وجه العموم والمقاييس المحاسبية بصفة خاصة، إلا أنها تبقى لها أهميتها واستخداماتها.

ب- **الاتجاه الحديث لتقييم الأداء المالي (المدخل الاقتصادي):** لذلك تكمن أهمية هذا المدخل في أنه يركز على القيمة الطويلة الأجل بدلا من الأرباح المحاسبية قصيرة الأجل، مما يجعل العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة ومقاييس الأداء تقوم على أساس المخاطرة. المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي تسهم في تحديد وضعية المؤسسة المالية والاستراتيجية وتساعد في اتخاذ القرار المناسب بما يحقق الأهداف طويلة المدى والقصيرة وبالتالي هي تكمل عجز المؤشرات التقليدية. فمثلا نجد تأثير الأساسي للقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) هو أنه لا يكفي الحصول على صافي ربح من العمليات أو مستوى معين من الأرباح لكل سهم، وإنما الأهم من ذلك هو تحقيق عائد كاف لتغطية تكاليف الفرصة البديلة للأسهم قبل البدء بخلق القيمة.

2- **مؤشرات قياس الأداء المالي:** تواجه الكثير من المقاييس التي تتناسب مع استخدامات معينة والتي تهدف إلى قياس (الربحية، المردودية، الإنتاجية، والتكاليف...). كما تصنيف مؤشرات الأداء المالي ذات الطبيعة المحاسبية والمالية (كلاسيكية) وأخرى مؤشرات ذات طبيعة اقتصادية (حديثة) وهذا ما تشير له التقسيمات في الشكل أدناه:

الشكل رقم (01): مؤشرات الاداء المالي



المصدر: من إعداد وزان ليلي، العوامل المفسرة للأداء المالي بين الحقيقة الاقتصادية والتلاعب المحاسبي، الجزائر، 2025، ص28.

أ- المؤشرات المبنية وفقا للمدخل المحاسبي: تهتم الأطراف ذات المصلحة بتحليل النتائج المحققة من طرف المؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق مستويات معينة من الأرباح وهذا في إطار تعظيم ثروة الملاك. لذلك فالهدف من قوة المؤسسة الإرادية هو هدف لأطراف عديدة من المساهم، مقرض، أجهزة الرقابة، المدققين وغيرهم، فهذه القوة تعتبر من أهم عوامل الأمان التي تسعى جميع الأطراف إلى تحليلها في الأجل القصير والطويل المدى وبذلك فإنها تستخدم الحكم على نجاح المؤسسة وكفاءتها في استغلال

الفصل الثاني: دور إدارة السيولة في دعم الاداء المالي المستدام

مواردها المتاحة من الأصول المختلفة. ويمكن تعريف نسب الربحية بأنها نسب تقيس قدرة الكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح ومؤشر لتحسين أداء المؤسسة ويؤكد على مدى قدرتها على مواكبة النمو والتطور العالمي. ومن أجل ما سبق ذكره تم وضع مقاييس عدة لاستخدامها في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومن أهمها مقاييس الربحية الرائجة الاستخدام والتي نذكر من بينها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(02): مؤشرات الأداء المالي وفقاً للمدخل المحاسبي

اسم المؤشر	دلالة المؤشر	العلاقة
العائد على الأصول ROA	مؤشر يعبر عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية وحجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل المؤسسة وبالتالي فهو يبين مدى فعالية إدارة المؤسسة في استغلال أصولها وتحقيق عائد مرتفع منها.	النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول
العائد على حقوق الملكية ROE	يعمل على تحديد كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، وبالتالي يقيس قدرة الإدارة على تعظيم عائد المستثمرين.	النتيجة الصافية / حقوق الملكية
العائد على المبيعات	يقيس أداء وفعالية النشاط الرئيسي للمؤسسة والمكانة التنافسية.	النتيجة الصافية / المبيعات
العائد على الاستثماري	مؤشر يوضح مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح نتيجة رؤوس الأموال المتاحة. يوضح هذا المؤشر سرعة وكفاءة الأصول المستعملة في عملياتها التشغيلية داخل المؤسسة.	نتيجة الاستغلال الصافية / رأس المال المستثمر.

المصدر: من إعداد وزان ليلي، العوامل المفسرة للأداء المالي بين الحقيقة الاقتصادية والتلاعب المحاسبي،

الجزائر، 2025، ص29.

الفصل الثاني: دور إدارة السيولة في دعم الاداء المالي المستدام

ب- مؤشرات أخرى لتقييم الأداء المالي: إضافة إلى المؤشرات السابق ذكرها يوجد مجموعة أخرى من المؤشرات والنسب المالية لقياس الأداء المالي، نذكر من بينها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(03): مؤشرات أخرى لتقييم الأداء المالي

اسم النسبة	دلالة النسبة	المؤشرات التي تندرج ضمنها
نسبة النشاط (الكفاءة)	تستخدم لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها وخصومها، كما تقيس كفاءة استخدام الموارد المتاحة واقتناء الأصول، ومدى قدرة استغلالها الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي تحقيق أكبر عائد ممكن.	-معدل دوران الأصول=كلفة المبيعات /متوسط المخزون -معدل دوران الذمم المدينة =صافي المبيعات الآجلة/ متوسط الذمم المدينة -معدل دوران الذمم الدائنة=صافي المشتريات الآجلة/ متوسط الذمم الدائنة
نسب هيكل رأس المال	تقيس درجة المديونية والتغطية المالية وتهدف هذه النسب إلى تحقيق التوازن بين مصادر التمويل المملوكة والمقترضة بما يتماشى والظروف الاقتصادية السائدة.	-المديونية الإجمالية= إجمالي الديون/ إجمالي الأصول -نسبة الاستقلالية المالية=إجمالي الديون/ الموارد الخاصة -نسبة الرافعة المالية= إجمالي الأصول/ الموارد الخاصة

المصدر: من إعداد وزان ليلي، العوامل المفسرة للأداء المالي بين الحقيقة الاقتصادية والتلاعب المحاسبي الجزائر، 2025، ص30.

ت- المؤشرات الحديثة للأداء المالي:

لا تقتصر كفاءة المنشأة المالية على تحقيق الأرباح فحسب، بل تكمن في قدرتها على خلق "قيمة مضافة" تتجاوز التكاليف التي تكبدها للحصول على رأس المال. ولأن الأرقام المحاسبية التقليدية قد لا تعكس دائما هذا الواقع بدقة، ظهرت الحاجة إلى مؤشرات اقتصادية حديثة تتسم بالواقعية وهي كالتالي:

- **القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):** ظهر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر حديث سنة 1991 للتغلب على العيوب التي ظهرت في المؤشرات المحاسبية التقليدية نتيجة تأثيرها بالأرباح المحاسبية، ويعتبر بديلا لمؤشر الربح المتبقي الذي يعتبر مؤشر داخلي للأداء، حيث قام الباحثين Stewart & Stern بتقييم هذا النموذج، وتعرف على أنها القيمة المضافة من قبل الشركة أثناء ممارسة النشاط برأس مالها، أي أنها الربح الاقتصادي بعد سداد تكلفة رأس المال. ولقد قامت الشركة Stern Stewart بتحديد القيمة الاقتصادية على أنها صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب المطروح منه رأس المال، وتعطي العلاقة المبسطة للقيمة الاقتصادية المضافة كالتالي:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح التشغيلية بعد الضريبة - (تكلفة رأس المال x رأس المال المستثمر).

- **القيمة السوقية المضافة (MVA):** يقيس هذا المؤشر الثروة التي تخلقها الشركة، فإذا كانت القيمة السوقية المضافة تحسب لكل فترة (سنة)، فإن القيمة السوقية المضافة لمجموعة من السنوات، حيث تمثل القيمة الحالية لسلسلة القيم الاقتصادية المضافة المقدرة لحظة التقييم، ويمكن حساب القيمة السوقية المضافة كالتالي:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية للأسهم - القيمة الدفترية للأسهم.¹⁶

الفرع الثاني: متطلبات تقييم الأداء المالي

¹⁶ محمد زرقون د. نفيسة حجاج، أ. صليحة حجاج، دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة (2010-2015)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص 218.

إن المؤسسات الرائدة في الأداء، هي التي تستطيع برمجة مستقبلها بناء على أهداف واضحة وتوزيع مواردها في المكان والوقت المناسب وبشكل يعمل على تفادي عدم التأكد في بيئتها من خلال أساليب وقرارات منهجية وسليمة. وتقييم الأداء من الموضوعات الحديثة، التي تتطلب مزيد من البحث والدراسة ولكي نقوم بها يستلزم ما يلي:¹⁷

1- ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للوحدة: إذ يجب تحديد الأهداف والخطط، تحديدا واضحا حتى يمكن التحقيق من أداء المسؤولين، كما يتم توقع الأداء اللازم لتحقيق تلك النتائج ولتصبح على صورة معايير تستخدم لمتابعة تنفيذ الأهداف.

فقد تكون الأهداف هي تحقيق مبلغ معين من الأرباح، أو إنتاج عدد معين من الوحدات، أو تأدية خدمة معينة، وقد يكون الهدف هو الحصول على رقم الأعمال معين.

2- ضرورة وجود معايير واضحة للأداء: يعتبر تحديد المعايير محور ارتكاز في عملية تقييم الأداء وتعد الخطط والأهداف معايير للتقييم ويجب أن تكون المعايير واضحة للجميع التأويل، لأن وضوح المعايير يساعد الفرد في إنجاز أعماله وتحديد مستوى الأداء المطلوب منه، كما يساعد المسؤولين في عملية الرقابة والتقييم بناء على الأسس والمعايير المحددة.

3- ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات: يعتمد تقييم الأداء على ضرورة توافر البيانات التفصيلية والسليمة وفي الوقت المناسب، حيث يستند المدراء عند مقارنتهم على المعلومات الموجودة في التقارير المالية والتي تلخص النتائج الفعلية، ولن يتحقق تقييم الأداء الجيد للمؤسسة إلا بتوفير نظام سليم وفعال لجمع المعلومات.

4- يجب أن يكون التقييم الأداء مستمرا: ويعني أن تقييم لا يقتصر على فترة زمنية واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنتظمة وعلى فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل.

¹⁷ حابي أحمد، زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي مجلة المناجير، العدد 02، جامعة الجزائر 3، جامعة الوادي، 2015 ص 76، 77.

حيث يوجد بعض مراكز المسؤولية في إطار الوحدة الاقتصادية أكثر حساسية أي تخضع لتغيرات سريعة ذات أثر، وبالتالي يتطلب الأمر تتبعها وتقييمها على فترات قصيرة جدا.

5- **التكامل مع العملية الإدارية:** القرارات وتتمثل فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل مستوى من الخطط ويوفر الأهداف التي تعتبر معايير للتقييم، أما التكامل مع اتخاذ القرارات يعني توفر المعلومات اللازمة للمدير قبل اتخاذ القرار وليس بعده.

6- **يجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي لتحسين الاداء المالي للمؤسسة:** يؤدي تقييم الأداء إلى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء وهذا يتطلب الاقتناع بأهمية تقييم الأداء، ويتحقق ذلك بتوافر بعض الشروط منها:

أ- يجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات، وإنما أيضا يؤدي إلى معرفة أسبابها والوصول إلى علاجها.

ب- تكامل عملية تقييم الأداء مع أنواع الرقابة الأخرى مثل الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية.

ت- يجب أن يكون نظام تقييم الأداء بسيطا، والاكتفاء بأقل عدد ممكن من النماذج، ولأقل عدد من معايير والمؤشرات التي يتم بها معرفة الأداء الفعلي. يجب أن يكون نظام تقييم الأداء واضحا ومعروفا للوحدة الاقتصادية أو مراكز المسؤولية.

المبحث الثالث: علاقة إدارة السيولة بالأداء المالي المستدام

تعد السيولة المقياس الحقيقي لقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها، مما يجعلها ركيزة أساسية للأداء المالي، يهدف هذا المبحث إلى تحليل هذه العلاقة عبر ثلاثة مطالب تطرقنا في الأول لدور السيولة في تعزيز الاستقرار المالي، والثاني لأثر إدارة السيولة على الكفاءة المالية، بينما في الثالث تناولنا طبيعة علاقة السيولة بالربحية.

المطلب الأول: انعكاسات إدارة السيولة في تعزيز الاستقرار المالي

توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين السيولة والاستقرار المالي المصرفي، حيث يؤثر كل منهما في الآخر بشكل متبادل ومستمر عبر مختلف الأنظمة المصرفية العالمية، بما في ذلك البنوك الإسلامية والتقليدية. وتبرز في هذا السياق أهمية تقييم قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة صدمات السيولة نظراً لخصوصية عملها التي تحظر الأدوات القائمة على الفائدة وتعتمد بدلاً منها على آليات بديلة كحسابات تقاسم الأرباح ومراوحة السلع، وهو ما يجعل صمودها في الأزمات اختباراً حقيقياً لفعالية هذه الأدوات وبناءً على ذلك، يصبح من الضروري لصناع السياسات والجهات التنظيمية إدراك أن المصارف لا تتأثر بظروف السيولة فحسب، بل تشارك بفاعلية في تشكيل استقرارها الخاص، مما يستوجب ابتكار تدابير رقابية تعزز من ممارسات إدارة السيولة وتسهل تسييل الأصول خلال الأزمات لضمان حماية النظام المصرفي من الانهيارات النظامية والاضطرابات الاقتصادية. ومن خلال تسليط الضوء على العلاقة السببية المتبادلة بين هذين العاملين وهو ما يمكن توضيحه من خلال النقاط التالية:¹⁸

- تظهر الدراسات أن السيولة تسهم في تعزيز استقرار البنوك من خلال تمكينها من مواجهة الصدمات غير المتوقعة وإدارة عمليات السحب الطارئة دون التأثير سلباً على أوضاعها المالية، مما يقلل من احتمالية التعرض للضائقة أو الإفلاس.

¹⁸ Mohamed Brahim Omri, Understanding the Relationship Between Liquidity and Banking Financial Stability in Islamic and Conventional Banks, Journal of Business and Economic Options, JBEO, Vol.5(1), 39-47, College of Business Administration, Northern Border University, Kingdom of Saudi Arabia, P1,5.

- اظهرت الأبحاث أن عدم تطابق آجال استحقاق الاصول والخصوم يجعل البنوك عرضة لحالات سحب جماعي للودائع، مما يبرز أهمية إدارة السيولة في التخفيف من المخاطر والحفاظ على الاستقرار المالي.
- ركزت الدراسات الحديثة على أثر تكوين اصول السيولة وجودتها في قدرة البنوك على الصمود أمام صدمات السيولة، موضحة التفاعل بين إدارة السيولة وجودة الاصول في ضمان السلامة المالية.
- تشير النتائج أيضا إلى أن العلاقة بين السيولة والاستقرار تتسم بالدقة والتعقيد، إذ يتراجع الأثر الايجابي للسيولة على استقرار البنوك في ظل ارتفاع مستوى القوة السوقية، مما يعكس أن فعالية السيولة في تعزيز الاستقرار ليست ثابتة بل تتأثر بخصائص البيئة المصرفية.
- يترتب على هذا الترابط نقاط ضعف مهمة، إذ يمكن أن تؤدي التطورات السلبية في بنك معين إلى انتقال سريع لضغوط السيولة والمعلومات إلى البنوك المرتبطة به، مما يسبب تأثير العدوى وانتشار الضائقة المالية داخل النظام المصرفي، وهو ما يبرز أهمية فهم ديناميكيات الترابط المصرفي في تقييم المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي.

المطلب الثاني: أثر إدارة السيولة على الكفاءة المالية

يشار إلى السيولة عموما بأنها القدرة على توليد سيولة نقدية كافية لسداد الالتزامات المالية، ولكن في القطاع المصرفي، تشير بشكل أساسي إلى القدرة على الوفاء بالودائع المستحقة. وتحتاج البنوك بالفعل إلى السيولة نظراً لأن نسبة كبيرة من التزاماتها مستحقة الدفع عند الطلب (الودائع)، ولكن عادة ما يكون العائد أقل كلما زادت سيولة الأصل. لذا فإن قرار اختيار مزيج معين من الأصول دون غيره، مع الأخذ في الاعتبار حجم التزامات البنك، سيكون له تأثير كبير على إدارة السيولة والربحية والمخاطر في البنك يمكن ابراز ذلك في اهم النقاط التالية:

- في الواقع يمكن ملاحظة أن كفاية السيولة تسهم في التشغيل الفعال لجميع الشركات على الصعيد العالمي. فبالرغم من أهمية السيولة لجميع الشركات على حد سواء، إلا أنها تُعد بالغة الأهمية للمؤسسات المصرفية، وهو ما يُفسر إدراج البنوك للنقد والأوراق المالية السائلة الأخرى في ميزانياتها العمومية سنوياً. ويعود ذلك أساساً إلى أن كل معاملة أو التزام مالي تقريبا له آثار على سيولة البنك.

- تكمن فائدة القطاع المصرفي في كونه قطاعا متطورا للغاية، يسهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي من خلال دوره كوسيط مالي، "يعد النظام المصرفي القوي والمرن أساسا للنمو الاقتصادي المستدام إذ تمثل البنوك محور عملية الوساطة الائتمانية بين المدخرين والمستثمرين" ومن أهم مقومات النظام المصرفي القوي والمرن توفير السيولة وإدارتها بكفاءة.
- أظهرت تجارب العديد من الدول أن الإدارة الفعالة لسيولة البنوك أمر حيوي لإرساء أنظمة مالية سليمة، وقد برزت الحاجة إلى إدارة فعالة لسيولة البنوك بشكل خاص في أعقاب الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، حيث عزيت الأزمة إلى حد كبير إلى ضعف استراتيجيات إدارة السيولة المصرفية ولذا، فإن حساسية القطاع المصرفي لمخاطر السيولة تعد أحد الأسباب الرئيسية وراء الأطر التنظيمية الصارمة التي يجب على البنوك الالتزام بها¹⁹.

المطلب الثالث: العلاقة بين السيولة والربحية

من أهم واجبات المدير المالي أن يوازن بين السيولة و الربحية وأن يحافظ على هذا التوازن باستمرار. والحقيقة فإن هذا الواجب ينطوي على صعوبة بالغة لأن توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية، ولهذا فإن المدير المالي يجد نفسه أمام معادلة صعبة الحل في بعض الأحيان.

يلاحظ وجود علاقة عكسية بين السيولة و الربحية أي كلما زادت درجة السيولة قلت درجة الربحية والعكس بالعكس، لذلك نجد مثلا الأصول السائلة الحاضرة مرتفعة لكنها لا تدر عائد على البنك وهذا لعدم استغلال أموالها في استثمارات يمكنها أن تدر دخولا، وفي حين أن القروض والسلفات تحقق أرباح وعوائد كبيرة ولكنها تعد من القيم الأقل سيولة لدى البنوك التجارية.

لذلك يجب أن يكون مفاضلة بين هذين الهدفين من البنوك وينبغي ألا يكون أحد الأهداف على حساب الآخر لان كلاهما له أهمية إذا أخذوا أهمية للسيولة في البنك نكون قد أهملنا الربحية وذلك لعدم استثمار السيولة لصالح البنك وبالتالي البنك لا يدوم فترة أطول، ومن جهة أخرى إذ لا يهتمون بالسيولة وتوجه

¹⁹ Farai Don DzapasThe, impact of Liquidity Management on Bank Financial Performance in a subdued economic environment, PM World (ISSN: 2330-4480, Vol.Issue – January, Great Zimbabwe University (Zimbabwe), 2020, P 1,4.

كلها إلى الاستثمار أي البنك تهتم بالربحية فقط وبالتالي قد يواجه مشكلة الإعسار أو الإفلاس. لهذه الأسباب فإن إدارة السيولة في البنك التجاري ينبغي أن تولى الاهتمام الواجب، مما يؤثر في نهاية المطاف على بحية البنك.

إن الهدف الأساسي لأي وحدة اقتصادية هو زيادة قيمتها وهذا يتطلب تحقيق هدفين فرعيين هما السيولة والربحية وهذان الهدفان في الحقيقة متعارضان وعلى الوحدة الاقتصادية في محاولاتها لتحقيق إحداهما أن لا تغفل الهدف الآخر فتتحقق هدف السيولة عن طريق الاحتفاظ بأصول متداولة سريعة التحول إلى نقدية يؤدي إلى تجميد هذه النقدية عن العمل وعدم تحقيقها للأرباح بينما الأصول الأقل سيولة هي أكثر ربحية لذا نجد أن ربحية الأصل تتناسب عكسيا مع سيولته كما إن سعي الوحدة الاقتصادية لتحقيق الأرباح يؤدي إلى استخدام النقدية وعدم الاحتفاظ بأصول سائلة أو سريعة التحول إلى نقد مما يضعف قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها في مواعيدها وعليه فإن المدير المالي عليه الموازنة بين هدفه تحقيق السيولة وتحقيق الربحية.

إن النقص في السيولة يخلق مشكلة أمام البنك التجاري، كما أن زيادتها تخلق مشكلة أيضا، أي أن زيادة السيولة تعني تقويت فرصة ممكنة لربح لو أمكن التخلص من فائض السيولة، على حين نجد أن الهدف الأساسي للمصرف هو تحقيق أقصى ربح ممكن، وهو هدف لا يتفق مع ترك الأموال عاطلة وبالتالي فإن البنك في حاجة ماسة في استثمار أكبر قدر ممكن من موارده في أصول ذات العائد كبير. وبالتالي يمكننا القول بأنه كلما زادت سيولة الأصول، قل العائد والعكس صحيح، ونعني بالزيادة في السيولة هنا أن البنك يفضل عنصر السيولة، فيحفظ بجزء كبير من أصول في شكل أوراق نقدية أو أوراق حكومية وأصول ذات سيولة مرتفعة، ولكن لن يحقق عندئذ أي أرباح تذكر، وقد يفضل البنك ممارسة القروض على نظام واسع، وبالتالي يستطيع أن يزيد من أرباحه.²⁰

²⁰ لعرف زاهية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020، ص ص94،95.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي

- يعد الأداء المالي المرآة العاكسة لمدى نجاح المؤسسة في إدارة مواردها وتحقيق تطلعاتها، وهو المقياس الذي يربط بين كفاءة التسيير والنتائج المحققة.
- تكمن أهمية الأداء المالي في قدرته على توفير معلومات واضحة لاتخاذ القرارات السليمة، وزيادة فرص الوصول لمصادر التمويل، وتحسين العلاقة مع أصحاب المصالح.
- تتضمن مؤشرات التقييم الحديثة أدوات دقيقة مثل القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة لتجاوز عيوب المؤشرات المحاسبية التقليدية.
- تلعب السيولة دورا جوهريا في تعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات (خاصة المصارف)، حيث تمكنها من مواجهة الصدمات المفاجئة وإدارة سحب الودائع دون الإضرار بمركزها المالي.
- توجد علاقة عكسية وتعارض بين هدفي السيولة والربحية، فزيادة السيولة تضمن الأمان ولكنها تضحي بالعوائد، بينما الجري وراء الربحية المطلقة قد يؤدي لمشاكل الإعسار أو الإفلاس.
- تقع على عاتق المدير المالي مسؤولية الموازنة الدقيقة بين السيولة والربحية، بحيث لا يتحقق أحد الهدفين على حساب الآخر لضمان بقاء ونمو المؤسسة في بيئة تنافسية.

الفصل الثالث: دور إدارة
السيولة المالية في تحقيق
الأداء المالي المستدام
لمجموعة البركة

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بإدارة السيولة والأداء المالي، سنحاول هذا الفصل إلى ما تناولناه في الجانب النظري على الواقع العلمي وذلك من خلال إجراء دراسة حالة مجموعة البركة وبيان إدارة السيولة وأثرها على الأداء المالي للبنك.

لتسهيل دراستنا الميدانية تناولنا في الفصل ثلاث مباحث بداية ب تقديم مجموعة البركة ثم في المبحث الثاني تحليل مؤشرات الاداء المالي لمجموعة البركة اما في المبحث الأخير دراسة قياسية لأثر إدارة السيولة على تحقيق الأداء المالي.

المبحث الأول: تقديم مجموعة البركة

يهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة عامة حول مجموعة البركة المصرفية، من خلال التعريف بها وبنشأتها، ثم إبراز أهم أهدافها، أخيراً عرض هيكلها التنظيمي بما يساعد على فهم طبيعة نشاطها ودورها في القطاع المصرفي الإسلامي.

المطلب الأول: تعريف مجموعة البركة

مجموعة البركة هي شركة مساهمة بحرينية مرخصة كشركة استثمارية - فئة <1> (مطابقة للمبادئ الإسلامية) من مصرف البحرين المركزي. وتعد مجموعة البركة من الرواد المالية والاستثمارية الإسلامية على مستوى العالم حيث تقدم خدمات مالية ومصرفية مميزة للأفراد والشركات والخزينة والاستثمارات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال وحداتها المصرفية في 13 دولة إلى حوالي مليار شخص.

وللمجموعة انتشار جغرافي واسع من خلال وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل تمثل خدماتها عبر حوالي أكثر من 600 فرع. وللمجموعة توجد حالياً في كل من الأردن، مصر، تونس البحرين، السودان، تركيا، جنوب إفريقيا، الجزائر، باكستان، لبنان وسوريا بالإضافة إلى فرعين في العراق ومكتب تمثيلي في ليبيا، وهذا المبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 2.5 مليار دولار أمريكي.¹

المطلب الثاني: أهداف مجموعة البركة

مجموعة البركة شركة استثمارية يشمل نشاطها حدود قواعد وأنظمة مصرف البحرين المركزي وهي كما يلي:

- 1- التعامل في الأدوات المالية كأصيل.
- 2- التعامل في الأدوات المالية كوكيل.
- 3- اجراء التعامل في الأدوات المالية.
- 4- ادارة الأدوات المالية.
- 5- حفظ الأدوات المالية.
- 6- تقديم الاستشارات بشأن الأدوات المالية.

¹ التقرير السنوي لمجموعة البركة، لسنة 2024، ص2.

7- ترتيب الائتمان وتقديم المشورة بشأن الائتمان.

8- تشغيل صناديق الاستثمار الجماعي.²

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة

يعكس الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية نظاما إداريا متكاملًا يهدف إلى تحقيق الكفاءة في اتخاذ القرار، وضمان الرقابة، وتوزيع المسؤوليات بشكل واضح بين مختلف المستويات الإدارية والوظيفية.

1- قمة الهيكل التنظيمي: في أعلى الهرم نجد:

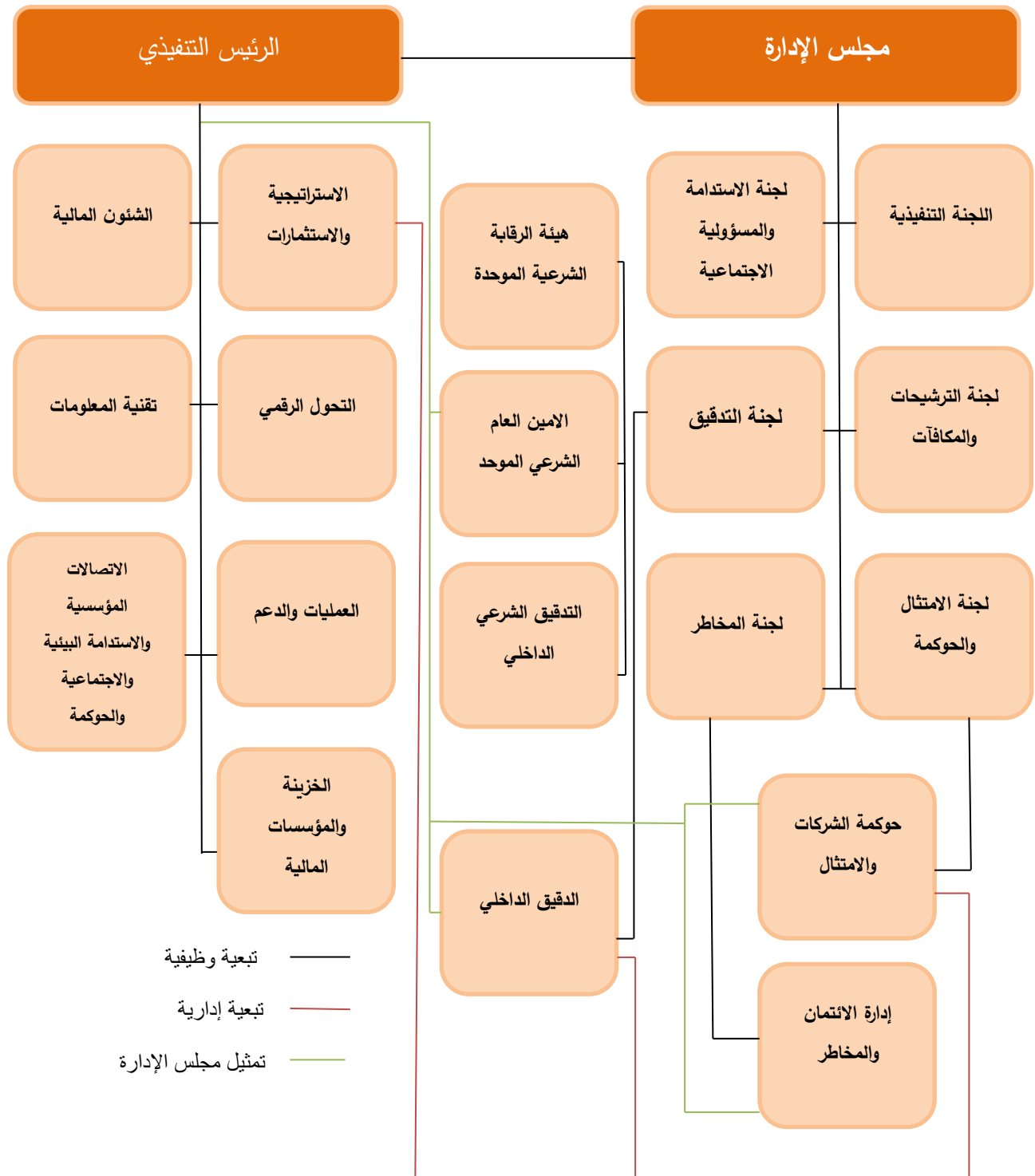
- مجلس الإدارة: يمثل السلطة العليا ذفي المجموعة، وهو المسؤول عن وضع السياسات العامة، وتحديد التوجهات الاستراتيجية، ومراقبة الأداء العام.
- الرئيس التنفيذي (CEO): يتولى تنفيذ القرارات مجلس الإدارة، ويشرف على تسيير اليومي للمجموعة، ويضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

2- اللجان التابعة لمجلس الإدارة : توجد مجموعة من اللجان التي تساعد مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية والاستراتيجية أهمها:

- اللجنة التنفيذية: متابعة تنفيذ الخطط والقرارات.
- لجنة التدقيق: مراقبة العمليات المالية وضمان الشفافية.
- لجنة المخاطر: تحديد وتحليل المخاطر المصرفية وإدارتها.
- لجنة الامتثال والحوكمة: ضمان احترام القوانين والمعايير التنظيمية.
- لجنة الترشيحات والمكافآت: لإشراف على التوظيف وتحديد الأجور.
- لجنة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية: تعزيز التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية.

² القانون الاساسي لمجموعة البركة، ص3.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة



المصدر: التقرير السنوي لمجموعة البركة لسنة 2025، ص 9.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات السيولة والأداء المالي لمجموعة البركة

سنقوم في هذا البحث بعرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية بناءً على معطيات مجموعة البركة، وذلك بالاعتماد على مختلف المؤشرات المالية السالفة الذكر في الجانب النظري.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات السيولة

تطرقنا في هذا الجزء إلى تحليل مؤشرات السيولة على النحو الآتي:

الفرع الأول: تحليل مؤشرات السيولة

تهدف هذه المؤشرات إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في البنك التي تضمن مواجهة الالتزامات من تمكن أن تستحق خلال فترة زمنية ولدراسة سيولة البنك محل الدراسة على المؤشرات التالية:

1- الرصيد النقدي = النقد في الصندوق + النقد لدى البنك + الأرصدة الأخرى السائلة/ الودائع وما في

حكمها $\times 100$

2- الاحتياطي القانوني = الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية/ الودائع وما حكمها $\times 100$

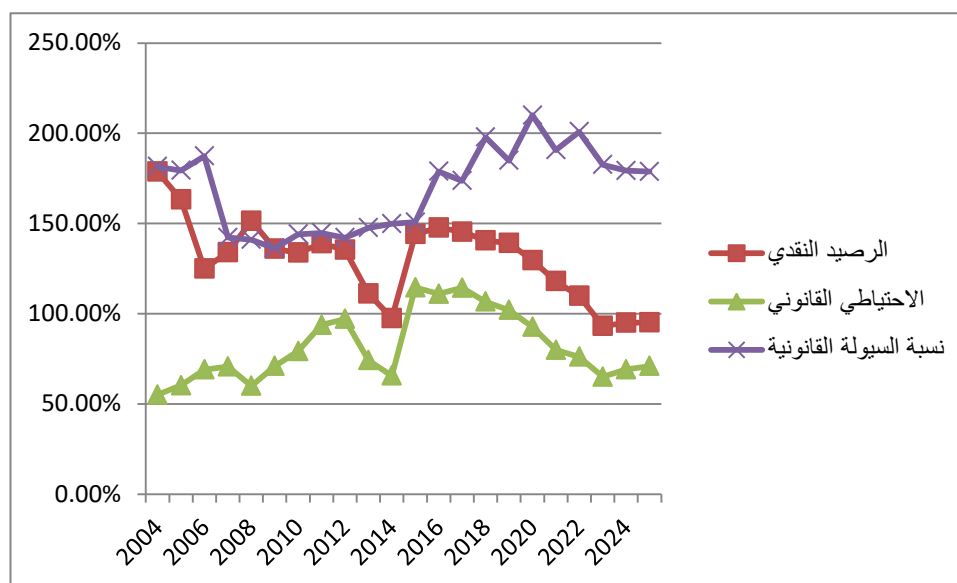
3- السيولة القانونية = النقد لدى البنك المركزي/ الودائع وما حكمها $\times 100$

الجدول رقم (04): مؤشرات السيولة لمجموعة البركة الفترة (2004 - 2025).

السنوات	الرصيد النقدي	الاحتياطي القانوني	نسبة السيولة القانونية
2004	%178,63	%55,07	%181,45
2005	%163,32	%60,17	%179,33
2006	%124,99	%68,95	%187,34
2007	%133,97	%70,63	%142,17
2008	%151,36	%59,93	%141,06
2009	%135,98	%70,94	%136,19
2010	%133,77	%79,17	%144,05
2011	%138,86	%93,73	%144,71
2012	%135,47	%97,03	%142,09
2013	%111,09	%74,17	%147,59
2014	%97,50	%65,62	%149,81
2015	%144,03	%114,48	%150,68
2016	%147,69	%110,96	%178,79
2017	%145,35	%114,34	%173,70
2018	%140,57	%106,57	%197,81
2019	%139,07	%102,01	%184,86
2020	%129,58	%92,66	%209,98
2021	%117,97	%79,90	%190,73
2022	%109,80	%76,11	%200,80
2023	%93,24	%64,96	%182,50
2024	%94,88	%69,04	%179,26
2025	%95,14	%70,95	%178,74

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية.

الشكل رقم (03): منحنى بياني لتطور مؤشرات السيولة لمجموعة البركة خلال الفترة (2004-2025).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية

يبين المنحنى تطور مؤشرات السيولة خلال الفترة (2004-2024)، حيث سجل في البداية انخفاض في الرصيد النقدي بين 2004 و 2007 نتيجة ضغوط على التدفقات النقدية، ثم عرف ارتفاعا نسبيا إلى غاية 2011 قبل أن يتراجع مجددا بعد 2018 بسبب توسع الإقراض أو زيادة السحوبات. أما الاحتياطي القانوني فقد اتجه نحو الارتفاع من 2004 إلى 2012 ثم شهد تحسنا ملحوظا خلال 2015-2017، وهو ما يعكس زيادة الودائع والالتزام التنظيمي، قبل أن ينخفض تدريجيا بعد 2017. في حين عرفت نسبة السيولة القانونية اتجاها تصاعديا واضحا من 2007 إلى 2020، مما يدل على تحسن القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل، لكنها تراجعت بعد 2020 نتيجة تزايد الضغوط المالية. وعليه، يتضح أن الفترة (2015-2020) تمثل مرحلة تحسن عام في السيولة، بينما تشير السنوات الأخيرة إلى تدهور نسبي في الوضعية المالية.

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات أخرى للسيولة

فيما يلي عرض لتطور لمؤشرات التداول، النقدية، السيولة السريعة لدى مجموعة البركة خلال الفترة (2004-2025).

الفصل الثالث: دور إدارة السيولة المالية في تحقيق أداء مالي مستدام لمجموعة البركة

1- السيولة السريعة = مجموع النقد في الصندوق ولدى المصرف المركزي وأرصدة الحسابات الجارية لدى المصارف في الداخل والخارج/ مجموع الودائع الجارية وتحت الطلب ودائع المصارف الأخرى الجارية وتحت الطلب والداخل والخارج

2- نسبة التداول = الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

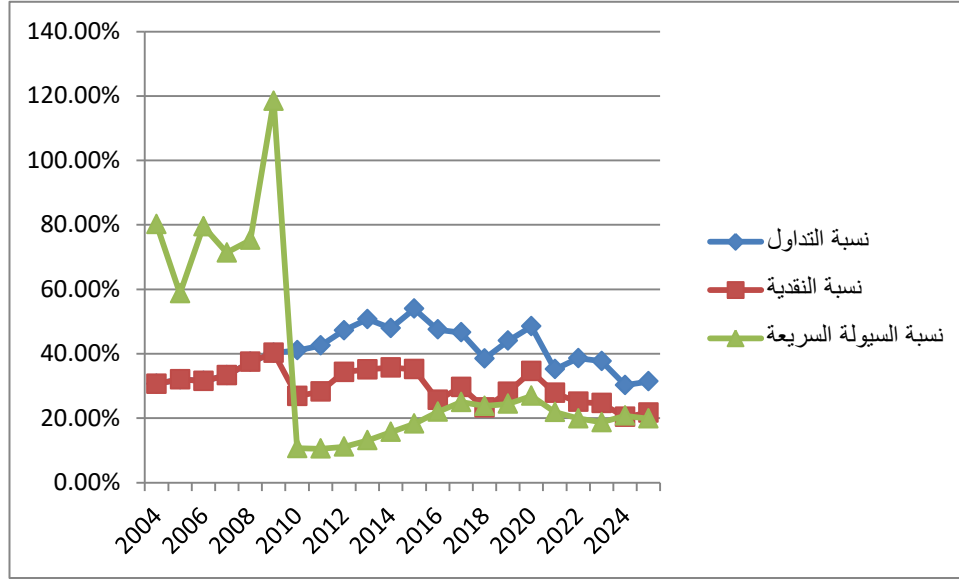
3- نسبة النقدية = النقدية وما يعادلها/ الخصوم المتداولة

الجدول رقم (05): مؤشرات أخرى السيولة لمجموعة البركة الفترة (2004 - 2025).

السنوات	نسبة التداول	نسبة النقدية	نسبة السيولة السريعة
2004	%30.62	%30.62	80.17%
2005	%32.02	%32.02	58.70%
2006	%31.52	%31.52	79.54%
2007	%33.24	%33.24	71.35%
2008	%37.42	%37.42	75.31%
2009	%40.25	%40.25	118.45%
2010	%41.01	%26.79	10.65%
2011	%42.48	%28.26	10.52%
2012	%47.21	%34.30	11.12%
2013	%50.70	%35.10	13.10%
2014	%47.93	%35.68	15.66%
2015	%53.95	%35.17	18.26%
2016	%47.48	%25.62	21.96%
2017	%46.57	%29.62	24.96%
2018	%38.49	%23.24	23.78%
2019	%43.97	%28.10	24.40%
2020	%48.45	%34.55	26.90%
2021	%35.13	%27.80	21.91%
2022	%38.60	%25.02	19.91%
2023	%37.67	%24.61	18.73%
2024	%30.23	%20.36	20.73%
2025	%31.38	%21.69	19.85%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية

الشكل رقم (04): منحنى بياني لتطور مؤشرات أخرى للسيولة لمجموعة البركة خلال الفترة (2004-2025).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية

يبين المنحنى تطور مؤشرات التداول والنقدية خلال الفترة (2004-2024)، حيث سجلت "نسبة التداول" اتجاها تصاعديا ملحوظا في البداية لتصل إلى ذروتها في عام 2015 متجاوزة مستوى 50%، مما يعكس تحسنا كبيرا في قدرة المنشأة على تغطية التزاماته قصيرة الأجل من خلال أصوله المتداولة، وبالمقابل شهدت "النسبة النقدية" تذبذبا واضحا، حيث سجلت ارتفاعا نسبيا حتى عام 2009 قبل أن تتراجع بشكل حاد في 2010، ثم عاودت الصعود لتستقر نسبيا حتى عام 2015، وهو ما يدل على توفر سيولة نقدية جيدة خلال تلك الفترة، ومع ذلك عرفت المؤشرات تراجعاً مجدداً بعد عام 2018 حيث سجلت النسبة النقدية انخفاضا ملموسا وصولاً إلى عام 2024 نتيجة توسع الالتزامات أو زيادة السحوبات النقدية، وعليه يتضح أن الفترة (2011-2015) تمثل مرحلة الأمان المالي والسيولة العالية، بينما تشير السنوات الأخيرة إلى ضغوط متزايدة على الوضعية النقدية والملاءة المالية قصيرة الأجل كما نلاحظ أن نسبة السريعة لدى مجموعة البركة خلال الفترة (2004-2025) وجود تذبذب ملحوظ في مستوى السيولة، فقد سجلت النسبة ارتفاعاً خلال السنوات الأولى، خاصة سنة 2009 التي عرفت أعلى مستوى، ويعود ذلك إلى زيادة الأصول السائلة واحتفاظ البنك بسيولة مرتفعة تحسباً للظروف الاقتصادية والأزمة المالية. بينما انخفضت النسبة بداية من سنة 2010 بشكل واضح نتيجة توسع المجموعة في عمليات التمويل والاستثمار وارتفاع الالتزامات قصيرة

الأجل، مما أدى إلى تراجع حجم السيولة السريعة، كما شهدت الفترة اللاحقة تحسنا تدريجيا واستقرارا نسبيا، وهو ما يعكس محاولة البنك تحقيق توازن بين توفير السيولة وتحقيق الربحية.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي لمجموعة البركة

يهدف هذا المطلب إلى تحليل مؤشرات الأداء المالي لمجموعة البركة، من خلال دراسة مؤشرات الربحية والسيولة، مع إبراز دور إدارة السيولة في التأثير على الأداء المالي وتحقيق الاستدامة.

الفرع الأول: مؤشرات الربحية

يتناول هذا الفرع تحليل مؤشرات الربحية لقياس كفاءة البنك في تحقيق الأرباح، مع ربطها بمستوى السيولة حيث تظهر النتائج في الجدول أدناه:

1- العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول

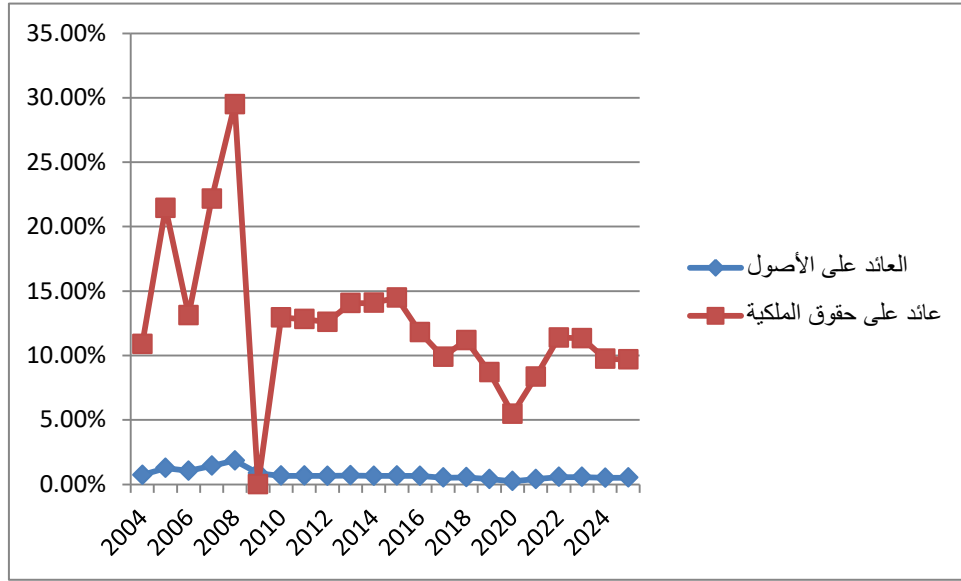
2- العائد على حقوق الملكية = نتيجة الصافية / حقوق الملكية

الجدول رقم (06): مؤشرات الربحية خلال الفترة (2004 – 2025).

السنوات	العائد على الأصول	عائد على حقوق الملكية
2004	%0,73	%10,87
2005	%1,26	%21,44
2006	%1,05	%13,12
2007	%1,43	%22,15
2008	%1,84	%29,49
2009	%0,86	%15,26
2010	%0,67	%12,95
2011	%0,66	%12,81
2012	%0,65	%12,60
2013	%0,69	%14,06
2014	%0,65	%14,08
2015	%0,66	%14,49
2016	%0,65	%11,79
2017	%0,51	%9,89
2018	%0,54	%11,18
2019	%0,40	%8,69
2020	%0,24	%5,47
2021	%0,41	%8,34
2022	%0,57	%11,38
2023	%0,56	%11,33
2024	%0,50	%9,74
2025	%0,52	%9,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد التقارير السنوية.

الشكل رقم (05): منحني بياني يمثل تطور مؤشرات الربحية خلال الفترة (2004-2025).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية.

يبين المنحنى تطور مؤشرات الربحية خلال الفترة (2004-2024)، حيث سجل "العائد على حقوق الملكية" تذبذباً حاداً بدأ بارتفاع لافت بين 2004-2008 ليصل إلى ذروته التاريخية نتيجة التوسع الائتماني والاعتماد المفرط على الرافعة المالية، ثم عرف انهياراً عمودياً في 2009 مقترباً من الصفر متأثراً بالأزمة المالية العالمية، بعد ذلك تأتي مرحلة استقرار نسبي بين 2010-2015 قبل أن يتراجع مجدداً بعد 2018 وصولاً إلى انحدار جديد في 2020، ليعاود التحسن التدريجي في السنوات الأخيرة (2021-2024)، أما "العائد على الأصول" فقد حافظ على اتجاه أفقي مستقر وشبه ثابت طوال الفترة، مما يعكس ضعف هامش الربح مقارنة بحجم الأصول الضخم، ويؤكد أن القفزات المحققة في أرباح المساهمين كانت مدفوعة بالمديونية لا بكفاءة الأصول وحدها وعليه، يتضح أن الفترة (2005-2008) تمثل مرحلة النمو المخاطر، بينما تشير التقلبات اللاحقة إلى حساسية الكيان العالية تجاه الأزمات الاقتصادية الخارجية.

الفرع الثاني: مؤشرات هيكل رأس المال

يمثل هيكل رأس المال مؤشراً مهماً لقياس درجة اعتماد البنك على الديون، مما يساعد في تقييم مستوى المخاطر المالية وتحقيق التوازن والاستقرار المالي، والجول التالي يبين لنا نسبة المديونية الإجمالية:

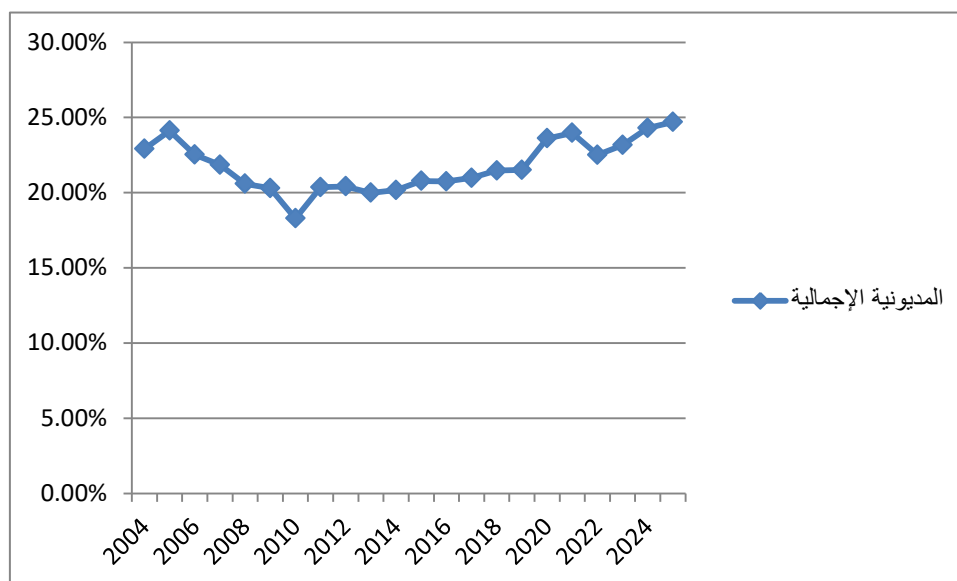
$$1- \text{المديونية الإجمالية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الجدول رقم (07): مؤشرات هيكل رأس المال خلال الفترة (2004 - 2025).

السنوات	المديونية الإجمالية
2004	%22,90
2005	%24,12
2006	%22,52
2007	%21,85
2008	%20,58
2009	%20,30
2010	%18,29
2011	%20,36
2012	%20,41
2013	%19,99
2014	%20,17
2015	%20,78
2016	%20,74
2017	%20,98
2018	%21,47
2019	%21,51
2020	%23,61
2021	%23,97
2022	%22,51
2023	%23,16
2024	%24,30
2025	%24,69

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية.

الشكل رقم (06): منحنى بياني لتطور هيكل رأس المال لمجموعة البركة خلال الفترة (2004-2025).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمجموعة البركة.

يبين منحنى المديونية الإجمالية ثلاث محطات رئيسية: بدأت بمرحلة انخفاض (2005-2010) بفضل الانتعاش الاقتصادي وزيادة الإيرادات، تلتها مرحلة استقرار (2011-2018) حافظت فيها المديونية على توازنها حول نسبة 20%، أما المرحلة الأخيرة (2019-2025) فتمثل فترة ارتفاع تصاعدي حاد نتيجة توسع الإنفاق العام لسد الفجوات الهيكلية وارتفاع تكاليف الاقتراض، مما دفع المديونية للعودة إلى مستويات مرتفعة تقارب 25% بنهاية الفترة.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر السيولة المالية على الأداء المالي المستدام لمجموعة البركة

دون الخوض في مختلف محددات السيولة والأداء المالي التي يصعب حصرها بشكل دقيق نظرا لتعدد العوامل المؤثرة فيها وتنوعها، حاولنا بناء نموذج يفسر طبيعة العلاقة بينهما بالاعتماد على المؤشرات المالية الأكثر استخداما في الدراسات السابقة، حيث تم اختيار مجموعة من المتغيرات التي تساعد في اختبار أثر السيولة على الأداء المالي وقياس درجة التأثير بينهما، وذلك استناداً إلى الأسس النظرية والنماذج المعروفة في الأدبيات المالية والمصرفية.

المطلب الأول: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة

يهدف هذا المطلب إلى دراسة طبيعة العلاقة بين مؤشرات السيولة والأداء المالي من خلال تحليل مجموعة من المتغيرات المالية المعتمدة في الدراسة، وذلك بالاستناد إلى بيانات سنوية تخص مجموعة البركة خلال الفترة (2004-2025)، ويشمل هذا التحليل تقديم تعريف لمتغيرات الدراسة، ثم دراسة خصائصها الإحصائية الوصفية، إضافة إلى تحليل علاقات الارتباط والسببية بينها، بهدف الكشف عن اتجاه وقوة التأثير المتبادل بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الأداء المالي، والوصول إلى فهم أدق لطبيعة العلاقة التي تحكم هذه المتغيرات.

الفرع الأول: تعريف متغيرات الدراسة

نحاول في هذا الجزء صياغة نموذج اقتصادي يوضح تفسير أثر السيولة على الأداء المالي، ومثلما تمت الإشارة إليه في الدراسات السابقة وبحثنا الحالي، فإن السيولة يمكن أن تمارس تأثيراً على الأداء المالي عبر العديد من القنوات، حيث إن حسن إدارة السيولة يساهم في تعزيز قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتحقيق التوازن بين الربحية والأمان المالي، مما ينعكس إيجاباً على مؤشرات الأداء المالي كالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وتحسين الكفاءة المالية للمؤسسة. أما ضعف السيولة أو سوء إدارتها فقد يؤدي إلى صعوبات مالية تؤثر سلباً على نشاط المؤسسة واستقرارها المالي.

بناء على النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، تم تحديد متغيرات الدراسة التي تعتمد على سلاسل زمنية لبيانات سنوية، حيث تم جمعها وتحليلها بالاعتماد على المصادر الرسمية والتقارير المالية الصادرة عن الهيئات والمؤسسات المختصة، وذلك بهدف دراسة

الفصل الثالث: دور إدارة السيولة المالية في تحقيق أداء مالي مستدام لمجموعة البركة

طبيعة العلاقة بين السيولة والأداء المالي وقياس أثرها على نتائج المؤسسة، التي يمكن تلخيصها في الجدول (08).

الجدول رقم (08): معطيات الدراسة ومصادرها

الفترة	المصدر	الرمز	السلسلة
الفترة الممتدة 2004- 2025	التقارير السنوية لمجموعة البركة	Cb	الرصيد النقدي
		Ra	العائد على الأصول
		Re	عائد على حقوق الملكية
		Td	المديونية الإجمالية

المصدر: من إعداد الطالبتين.

1- الرصيد النقدي: يعبر عن مدى قدرة الأرصدة الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي والبنوك الأخرى واية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية وغيرها الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزاماته الواجب تسديدها في آجال استحقاقها.

2- العائد على الأصول هو مؤشر يعبر عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية وحجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل المؤسسة وبالتالي فهو يبين مدى فعالية إدارة المؤسسة في استغلال أصولها وتحقيق عائد مرتفع منها.

3- عائد على حقوق الملكية هو مؤشر يعمل على تحديد كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، وبالتالي يقيس قدرة الإدارة على تعظيم عائد المستثمرين.

4- المديونية الإجمالية هي مؤشر تقيس درجة المديونية والتغطية المالية وتهدف هذه النسب إلى تحقيق التوازن بين مصادر التمويل المملوكة والمقترضة بما يتماشى والظروف الاقتصادية السائدة.

الفرع الثاني: دراسة وصفية تحليلية للبيانات

كخطوة أولى يتم وصف البيانات قصد تحليلها، وذلك من خلال دراسة مدى واتجاه تأثير العلاقات بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الأداء المالي، وفي هذا الإطار يتضمن الإطار الوصفي سلسلة من المؤشرات الإحصائية التي يمكن توضيحها في الجدول رقم (09).

الجدول رقم (09): الخصائص الإحصائية لتطور مؤشرات الدراسة خلال الفترة (2004-2025).

	CB	RA	TD	RE
Mean	130.10	0.72	21.78	13.21
Median	134.72	0.65	21.49	12.195
Maximum	178.63	1.84	24.69	29.49
Minimum	93.24	0.24	18.29	5.47
Std. Dev.	22.71	0.367	1.705	5.249
Skewness	-0.0543	1.625	0.088	1.6017
Kurtosis	2.531	5.279	2.148	5.659
Jarque-Bera	0.211	14.446	0.692	15.883
Probability	0.899	0.000	0.707	0.000
Sum	2862.26	16.05	479.21	290.81
Sum Sq. Dev.	10836.467	2.843	61.073	578.696
Observations	22	22	22	22

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على برنامج Eviews13

يبين الجدول رقم (09) الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2004-2025)، حيث سجل متغير النقدية والبنوك (CB) أعلى متوسط حسابي قدره (130.10)، في حين بلغ متوسط نسبة التداول (RA) حوالي (0.72)، ومتوسط الودائع (TD) نحو (21.78)، أما الاحتياطات (RE) فقد بلغ متوسطها (13.21).

كما أظهرت النتائج وجود تشتت متفاوت بين المتغيرات حسب قيم الانحراف المعياري، إضافة إلى أن متغيري نسبة التداول (RA) والاحتياطات (RE) سجلا التواء موجبا مرتفعا، مما يدل على عدم تماثل توزيع البيانات. ومن خلال اختبار Jarque-Bera يتبين أن متغيري (CB) و (TD) يتبعان التوزيع الطبيعي لأن قيمة الاحتمال أكبر من 5%، بينما لا يتبع متغيرا (RA) و (RE) التوزيع الطبيعي بسبب معنوية الاختبار.

الفرع الثالث: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

تهدف الدراسة من خلال تحليل الارتباط بين متغيراتها الى توضيح العلاقة الموجودة بينها، خاصة العلاقة بين السيولة ومؤشرات الأداء المالي وهذا قصد الوقوف على المتغيرات الأكثر تأثيراً في الدراسة، ويمكن تلخيص النتائج الخاصة لمصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	CB	RA	TD	RE
CB	1	0.3620	-0.2280	0.3180
RA	0.362	1	-0.154	0.962
TD	-0.228	-0.154	1	-0.260
RE	0.318	0.962	-0.260	1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews13.

بين الجدول رقم (10) وجود علاقات ارتباط متفاوتة بين متغيرات الدراسة، حيث سجلت علاقة موجبة متوسطة بين النقدية والبنوك (CB) وكل من نسبة التداول (RA) والاحتياطات (RE)، في حين ظهرت علاقات سالبة ضعيفة بين الودائع (TD) وبقية المتغيرات. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة قوية جدا بين نسبة التداول (RA) والاحتياطات (RE) بلغت (0.962)، مما يدل على قوة الترابط بينهما.

الفرع الرابع: دراسة السببية بين المتغيرات الرئيسية

تتمثل المتغيرات الرئيسية في مؤشرات السيولة ومؤشرات الأداء المالي التي يمكن توضيح نتائج اختبار السببية في الملحق رقم (01):

الملحق رقم (01): نتائج اختبار سببية غرنجر بين المتغيرات الرئيسية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RA does not Granger Cause CB CB does not Granger Cause RA	20	1.2041585 0.7415919	0.327347 0.493031
TD does not Granger Cause CB CB does not Granger Cause TD	20	1.6217098 1.4626657	0.230349 0.262833
RE does not Granger Cause CB CB does not Granger Cause RE	20	1.2056842 0.8495787	0.326910 0.447172
TD does not Granger Cause RA RA does not Granger Cause TD	20	0.6610740 5.4117440	0.530706 0.017004
RE does not Granger Cause RA RA does not Granger Cause RE	20	5.4970884 5.1441577	0.016185 0.019896
RE does not Granger Cause TD TD does not Granger Cause RE	20	4.5103919 0.8648063	0.029260 0.441103

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews13 .

أظهرت نتائج اختبار سببية غرانجر المبينة في الملحق رقم (01) عدم وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين متغير النقدية والبنوك (CB) وكل من نسبة التداول (RA) ، الودائع (TD) ، والاحتياطات (RE)، حيث كانت جميع قيم الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5.0% في المقابل بينت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من نسبة التداول (RA) نحو الودائع (TD)، إذ بلغت قيمة الاحتمال (0.017)، مما يدل على تأثير نسبة التداول في الودائع كما أظهرت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاحتياطات (RE) ونسبة التداول (RA)، وهو ما يعكس وجود تأثير متبادل بينهما، إضافة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الاحتياطات (RE) نحو الودائع (TD) عند مستوى معنوية 5.0%.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج

تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)

الفرع الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تمثل الخطوة الأولى لتحليل بيانات الدراسة القيام باختبار استقرارية متغيرات النموذج، ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر.

الجدول رقم (11): اختبار استقرارية باقي السلاسل الزمنية

TD	RE	RA	CB	النموذج		
0.73	0.01	0.10	0.23	Prob t_b	النموذج الثالث	اختبار DF
0.72	0.12	0.35	0.18	Prob t_c	النموذج الثاني	
0.75	0.00	0.00	0.13	Prob	النموذج الأول	
0.00	0.00	0.00	0.02	Prob t_b	النموذج الثالث	الفرق الأول AF
0.00	0.00	0.00	0.00	Prob t_c	النموذج الثاني	
0.00	0.00	0.00	0.00	Prob	النموذج الأول	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات Eviews13.

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) أن السلاسل الزمنية للنموذج كانت غير مستقرة عند المستوى، لذلك تم اختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First - difference) للسلاسل الأصلية، التي تبين أن متغيرات الدراسة مستقرة عند مستوى معنوية (5%).

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)

نتناول في هذه المرحلة من الدراسة تقدير العلاقة بين السيولة ومؤشرات الأداء المالي ، وذلك بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)، وما يحكم اختبار منهجية التقدير هو خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة، وبعد دراستنا لمجموعة السلاسل الزمنية من ناحية الاستقرارية وجدنا أنها مستقرة بعد إجراء الفرق الأول، ومن خلال هذا الطرح فإن امكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة ممكن في المدى الطويل، وللتأكد من ذلك نقوم بتطبيق اختبار جوهانسن (Johansen). ويمر هذا الاختبار بمجموعة من المراحل:

1- تحديد درجة التأخير

قبل القيام باختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج فإنه يتوجب تحديد عدد الفجوات الزمنية الواجب الاعتماد عليها في التقدير، وذلك من خلال الاعتماد على عدد من المعايير، حيث يتم تحديد العدد الأمثل للفجوات الزمنية بالنموذج اعتماداً على القيم الدنيا للمعايير (LR, FPE, AIC, SC, HQ) والقيمة

القصى للمعيار (LogL) وعند اختلاف درجات الفجوات الزمنية للمعايير، فإنه يتم الاحتكام إلى العدد الذي تجتمع عنده أكبر عدد من المعايير الخمسة، وهذا ما نوضحه من خلال الملحق رقم (02).

الملحق رقم (02): تحديد درجة التأخير لنموذج VAR(P)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-158.927	NA	139.992	16.292	16.491	16.331
1	-118.451	60.71472*	12.64049	13.84511	14.84084*	14.03949
2	-95.4997439	25.24651	7.973060*	13.14997*	14.94229	13.49985*

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews13.

أكدت نتائج الملحق رقم (02) اختبار درجة التأخير معظم المعايير على أن درجة التأخير على الفترتين $p=2$ باعتبارها الفترة الأمثل التي يعتمد عليها في بناء النموذج.
-2 اختبار جوهانسن

بعد الحصول على استقراره السلاسل الزمنية والتعرف على درجة تكاملها وتحديد درجة التأخير $(P=2)$ ، يمكن إجراء اختبار جوهانسن الذي يمكن توضيحه من خلال الملحق رقم (03) في ظل فرضية غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR) ووجود الثابت مع غياب الاتجاه العام في علاقة التكامل المشترك (CE).

الملحق رقم (03): اختبار جوهانسن بين المتغيرات الرئيسية

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None *	0.86139179053	72.2402216333	47.8561271579	6.35232451708
	52818	1101	9575	4472e-05
At most 1 *	0.70376486657	34.6942463432	29.7970733405	0.01260039785
	84796	7891	924	940695
At most 2	0.45581540048	11.5788127069	15.4947128760	0.17827521314
	31495	0682	4062	35364
At most 3	0.00094399691	0.01794441242	3.84146549826	0.89331527210
	3726907	89841	895	09499

Trace test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Max-eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None *	0.8613	37.5459	27.5843	0.0019
At most 1 *	0.7037	23.1154	21.1316	0.0259
At most 2	0.4558	11.5608	14.2646	0.1282
At most 3	0.0009	0.0179	3.8414	0.8933

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews13 .

أظهرت نتائج اختبار Johansen Cointegration Test، سواء من خلال إحصائية الأثر (Trace Statistic) أو إحصائية القيمة الذاتية العظمى (Max-Eigen Statistic) وجود علاقتين للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5% حيث بيّنت نتائج اختبار الأثر رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية Trace البالغة (72.24) جاءت أكبر من القيمة الحرجة المقدرة بـ (47.85) مع قيمة احتمالية أقل من 0.05. كما تم رفض فرضية وجود علاقة تكامل مشترك واحدة فقط، إذ بلغت قيمة الإحصائية (34.69) وهي أكبر من القيمة الحرجة (29.79). في المقابل، لم يتم رفض فرضية وجود علاقتين للتكامل المشترك، لأن قيمة الإحصائية أصبحت أقل من القيمة

الدرجة عند فرضية (At most 2) وقد أكدت نتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى نفس الاستنتاج، حيث أشارت إلى وجود متجهين للتكامل المشترك بين المتغيرات. وعليه، يمكن القول إن متغيرات النموذج ترتبط بعلاقات توازنية طويلة الأجل، مما يبرر استخدام Vector Error Correction Model في تحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات محل الدراسة.

المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)

يمكن كتابة نموذج تصحيح الخطأ (VECM) في شكله VAR لمتغيرات الدراسة التي تعتبر المتغيرات (TC, CB, RA, RE) وبعد تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج (VAR) والمقدرة ب (P=2) كانت مخرجات برنامج Eviews13 موضحة في الملحق رقم (04).

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2		
RE(-1)	1	0		
RA(-1)	0	1		
CB(-1)	0.069242 0.0356765 [1.94084]	0.00328 0.002818 [1.16689]		
TD(-1)	1.2811895 0.4413451 [2.90292]	0.05413169 0.03486630 [1.55255]		
C	-49.4120839	-2.293399		
Error Correction:	D(RE)	D(RA)	D(CB)	D(TD)
COINTEQ1	-1.6216 2.4705 [-0.65638]	-0.0360 0.1591 [-0.22650]	21.628 19.9024 [1.08671]	-0.6288 1.0397 [-0.60480]
COINTEQ2	20.7829 30.2713 [0.68655]	0.3489 1.9503 [0.17892]	-268.1203 243.8612 [-1.09948]	5.0195 12.7396 [0.39401]
D(RE(-1))	-0.8565 1.5093 [-0.56752]	-0.0860 0.0972 [-0.88526]	-16.0784 12.1591 [-1.32234]	0.1741 0.6352 [0.27413]
D(RE(-2))	-1.6460 0.6306 [-2.61000]	-0.1113 0.0406 [-2.74115]	-5.5529 5.0804 [-1.09301]	0.3079 0.2654 [1.16031]
D(RA(-1))	11.4770 20.7758 [0.55242]	1.1605 1.3385 [0.86701]	217.1843 167.3665 [1.29766]	-0.0851 8.7434 [-0.00974]
D(RA(-2))	25.5663 7.9572 [3.21297]	1.6846 0.5126 [3.28591]	57.6757 64.1021 [0.89975]	-4.4220 3.3487 [-1.32049]
D(CB(-1))	-0.0176	-0.00018	-0.6243	0.0330

الفصل الثالث: دور إدارة السيولة المالية في تحقيق أداء مالي مستدام لمجموعة البركة

	0.0884 [-0.19982]	0.0056 [-0.03366]	0.71254 [-0.87628]	0.0372 [0.88710]
D(CB(-2))	-0.1028 0.04170 [-2.46730]	-0.0076 0.0026 [-2.85620]	-0.6894 0.3359 [-2.05214]	0.0062 0.0175 [0.35406]
D(TD(-1))	0.4731 0.8002 [0.59126]	0.0123 0.0515 [0.24043]	-6.1824 6.4464 [-0.95904]	-0.3239 0.3367 [-0.96197]
D(TD(-2))	0.5073 0.6421 [0.78999]	0.0124 0.0413 [0.30195]	-8.0647 5.1732 [-1.55893]	-0.4502 0.2702 [-1.66612]
C	-0.5183 0.7004 [-0.74003]	-0.0521 0.04513 [-1.15630]	-7.3127 5.6428 [-1.29593]	0.3271 0.2947 [1.10966]
R-squared	0.9130	0.8999	0.4668	0.6910
Adj. R-squared	0.8043	0.7748	-0.1996	0.3048
Sum sq. resids	34.2746	0.1422	2224.3021	6.0704
S.E. equation	2.0698	0.1333	16.6744	0.8710
F-statistic	8.39937	7.196070	0.70039	1.789206
Log likelihood	-32.56452	19.53684	-72.20604	-16.1202734
Akaike AIC	4.58573	-0.89861	8.75853	2.85476
Schwarz SC	5.13251	-0.351834	9.3053	3.40154
Mean dependent	-0.181052	-0.02789	-1.57105	0.11421
S.D. dependent	4.67933	0.28108	15.22362	1.0447
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.10914		
Determinant resid covariance		0.003430		
Log likelihood		-53.92621		
Akaike information criterion		11.150128		
Schwarz criterion		13.73490		
Number of coefficients		52		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews13.

بعد التأكد من وجود علاقتين للتكامل المشترك باستخدام اختبار Johansen Cointegration Test، تم تقدير Vector Error Correction Model بهدف دراسة العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. وقد أظهرت نتائج متجهات التكامل المشترك (Cointegrating Equations) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث تبين أن متغيري CB و TD يساهمان في تفسير التوازن طويل الأجل لكل من RE و RA، من خلال معاملات موجبة داخل معادلات التكامل المشترك كما تشير الإحصاءات t إلى أن بعض المعاملات تتمتع بدرجات مقبولة من المعنوية الإحصائية، خاصة متغير TD في المعادلة الأولى، مما يعكس وجود تأثير طويل الأجل لهذا المتغير ضمن النظام الاقتصادي المدروس.

أما بالنسبة لمعاملات تصحيح الخطأ (Error Correction Term)، فقد جاءت إشارات بعضها سالبة كما هو متوقع نظرياً، وهو ما يعكس وجود آلية لتصحيح الاختلالات قصيرة الأجل والعودة نحو

التوازن طويل الأجل غير أن معظم معاملات التصحيح لم تكن معنوية إحصائياً عند المستويات التقليدية للمعنوية، وهو ما يدل على ضعف سرعة التعديل نحو التوازن في الأجل القصير كما أوضحت نتائج الديناميكية قصيرة الأجل أن بعض الفروق المتأخرة للمتغيرات، مثل $D(RE(-2))$ و $D(RA(-2))$ و $D(CB(-2))$ ، كانت ذات تأثير معنوي نسبياً في تفسير التغيرات الحالية لبعض المتغيرات التابعة، مما يشير إلى وجود تفاعلات ديناميكية قصيرة الأجل داخل النموذج.

من جهة أخرى أظهرت قيم معامل التحديد (R^2) أن النموذج يفسر نسبة معتبرة من التغيرات خاصة في معادلتَي RE و RA، حيث بلغت قيمتهما حوالي 91% و 90% على التوالي، مما يدل على جودة تفسيرية مرتفعة للنموذج بالنسبة لهذين المتغيرين. في حين كانت القدرة التفسيرية أضعف نسبياً بالنسبة لمعادلات CB و TD وبصفة عامة، تؤكد النتائج أن متغيرات الدراسة ترتبط بعلاقات توازنية طويلة الأجل، مع وجود بعض التأثيرات الديناميكية قصيرة الأجل، الأمر الذي يدعم ملائمة استخدام نموذج VECM لتحليل العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة.

فيما يتعلق بالعلاقة طويلة الأجل، أظهرت نتائج متجهات التكامل المشترك أن العلاقة بين الرصيد النقدي (CB) وكل من العائد على حقوق الملكية (RE) والعائد على الأصول (RA) جاءت موجبة، حيث بلغ معامل CB في معادلة RE حوالي (0.069) وفي معادلة RA حوالي (0.003). ويعكس ذلك وجود علاقة طردية بين السيولة النقدية والأداء المالي، بمعنى أن ارتفاع مستوى الرصيد النقدي يساهم في تحسين قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وتمويل أنشطته الاستثمارية، مما يؤدي إلى تعزيز الربحية ورفع مؤشرات الأداء المالي. ويعود ذلك إلى طبيعة البنوك الإسلامية التي تعتمد بدرجة كبيرة على توفر السيولة لتغطية عمليات التمويل والاستثمار القائمة على صيغ المشاركة والمرابحة.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين المديونية الإجمالية (TD) وكل من RE و RA، حيث بلغ معامل TD حوالي (1.281) في معادلة RE و (0.054) في معادلة RA. وتشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع حجم الموارد التمويلية والودائع يساهم في زيادة قدرة البنك على التوسع في النشاطات التمويلية والاستثمارية، وهو ما ينعكس إيجابياً على العائدات المحققة. ويبدو أن تأثير TD كان أقوى على العائد على حقوق الملكية مقارنة بالعائد على الأصول، وهو ما يدل على أن التوسع في مصادر التمويل يساهم بشكل أكبر في تعظيم حقوق المساهمين.

أما على مستوى العلاقات قصيرة الأجل، فقد أظهرت معاملات تصحيح الخطأ أن معظم القيم جاءت غير معنوية إحصائياً، رغم أن بعضها حمل الإشارة السالبة المتوافقة مع النظرية الاقتصادية. ويشير ذلك إلى أن سرعة عودة المتغيرات نحو التوازن بعد حدوث الصدمات أو الاختلالات تبقى ضعيفة نسبياً، أي أن البنك يحتاج إلى فترة زمنية أطول لاستعادة التوازن بين السيولة والأداء المالي.

من جهة أخرى أوضحت النتائج وجود بعض التأثيرات الديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات، حيث تبين أن المتغير $D(RE(-2))$ أثر سلباً وبشكل معنوي على كل من RE و RA ، مما يدل على أن الارتفاع السابق في العائد على حقوق الملكية قد يتبعه تراجع في الفترة الحالية نتيجة التقلبات المالية أو تغير ظروف النشاط المصرفي. في المقابل، أظهر المتغير $D(RA(-2))$ أثراً إيجابياً ومعنوياً على كل من RE و RA ، وهو ما يعكس استمرارية الأداء الجيد للأصول وقدرة البنك على الحفاظ على مردوديته عبر الزمن.

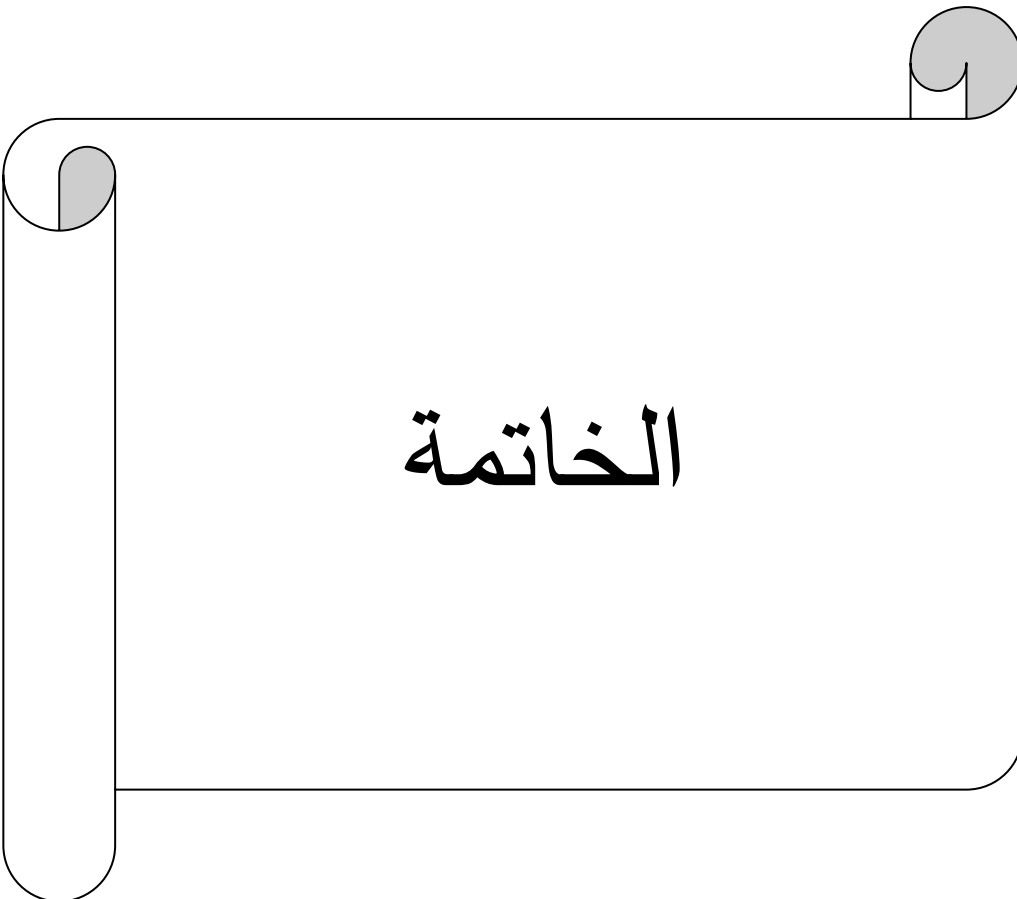
أما بالنسبة للرصيد النقدي، فقد سجل المتغير $D(CB(-2))$ تأثيراً سلباً ومعنوياً نسبياً على كل من RA و RE ما يشير إلى أن الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من السيولة خلال الفترات السابقة قد يؤدي إلى انخفاض الربحية في الفترة الحالية، بسبب تجميد جزء من الأموال وعدم توظيفها بكفاءة في الاستثمارات والتمويلات المدرة للعائد. وفي المقابل، جاءت تأثيرات TD في الأجل القصير ضعيفة نسبياً وغير معنوية، وهو ما يدل على أن أثر المديونية أو الودائع يظهر بشكل أوضح على المدى الطويل أكثر من المدى القصير.

وبصفة عامة، تؤكد نتائج نموذج $VECM$ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات السيولة والأداء المالي داخل مجموعة البركة البحرينية، حيث تؤثر السيولة النقدية والموارد التمويلية بشكل إيجابي على الربحية والأداء المالي على المدى الطويل، في حين تكشف العلاقات قصيرة الأجل عن وجود تفاعلات ديناميكية وتقلبات مؤقتة ناتجة عن تغيرات السيولة وهيكل التمويل، مع بطء نسبي في سرعة التكيف والعودة إلى حالة التوازن.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

- 5- تعد مجموعة البركة من أهم البنوك الإسلامية الرائدة عالمياً، وتتميز بانتشار واسع وخضوعها لرقابة مصرف البحرين المركزي.
- 6- شهدت سيولة البنك تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض تبعاً للتوسع في التمويل وحجم السحوبات النقدية.
- 7- عرف العائد على حقوق الملكية تقلبات واضحة بسبب الرافعة المالية والأزمات الاقتصادية، بينما بقي العائد على الأصول أكثر استقراراً.
- 8- مرت المديونية الإجمالية بمراحل انخفاض ثم استقرار ثم ارتفاع نتيجة توسع النشاط وارتفاع تكاليف التمويل.
- 9- أظهرت اختبارات الارتباط وجرانجر وجود علاقة قوية وسببية متبادلة بين بعض مؤشرات السيولة، مع ضعف تأثير الرصيد النقدي على باقي المتغيرات.
- 10- بينت اختبارات جذر الوحدة واستعمال نموذج VECM وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السيولة والأداء المالي .
- 11- أوضحت النتائج أن السيولة والموارد التمويلية تؤثر إيجابياً على الربحية في المدى الطويل، بينما قد تؤدي السيولة المرتفعة جداً في المدى القصير إلى تراجع الربحية بسبب تجميد الأموال وعدم استثمارها بكفاءة.



الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يتبين أن إدارة السيولة تعد من أهم الركائز التي تعتمد عليها المؤسسات المصرفية لضمان استمراريته وتحقيق أهدافها المالية، إذ تمثل عاملاً أساسياً في المحافظة على التوازن بين القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية من جهة، وتحقيق مستويات مناسبة من الربحية والاستدامة من جهة أخرى. كما أن حسن إدارة السيولة يساعد المصارف على مواجهة مختلف المخاطر والتقلبات الاقتصادية والمالية التي قد تؤثر على نشاطها وأدائها.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر سياسات إدارة السيولة على تحقيق الأداء المالي المستدام من خلال دراسة حالة مجموعة البركة، حيث تم التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بإدارة السيولة والأداء المالي، ثم إسقاطها على الجانب التطبيقي بالاعتماد على تحليل مؤشرات السيولة والربحية وهيكل رأس المال خلال فترة الدراسة. وقد أظهرت النتائج أن إدارة السيولة تلعب دوراً مهماً في دعم الأداء المالي للمجموعة، وأن المحافظة على مستويات مناسبة من السيولة تسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين القدرة على مواجهة الالتزامات المختلفة.

كما بينت الدراسة وجود تأثير لمؤشرات السيولة على الأداء المالي المستدام، مما يؤكد أهمية تبني سياسات وإجراءات فعالة لإدارة السيولة بما يضمن تحقيق التوازن بين السيولة والربحية. وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، تبرز ضرورة مواصلة تطوير أساليب إدارة السيولة والاعتماد على التخطيط المالي السليم وآليات الرقابة الحديثة من أجل تعزيز الأداء المالي وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

وعليه، يمكن القول إن نجاح المؤسسات المصرفية في تحقيق أداء مالي مستدام يرتبط بدرجة كبيرة بكفاءة إدارة السيولة، الأمر الذي يجعلها من أهم المجالات التي تستوجب الاهتمام والدراسة المستمرة لمواكبة التغيرات والتحديات التي يشهدها القطاع المصرفي.

نتائج اختبار الفرضيات

يمكن تلخيص نتائج اختبار فرضيات البحث وفق ما يلي:

قبول الفرضية الأولى: حيث تنص الفرضية على إمكانية تحقيق التوازن بين السيولة وباقي مؤشرات الأداء المالي المتمثلة في الربحية والأمان وكفاية رأس المال.

بينت الدراسات الاقتصادية والمصرفية أن إدارة السيولة تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسات المصرفية، من خلال التوفيق بين هدف المحافظة على مستوى مناسب من السيولة وبين تحقيق الربحية والأمان المالي، كما أن الإفراط في الاحتفاظ بالسيولة يؤدي إلى انخفاض العوائد والأرباح نتيجة تجميد جزء من الأموال دون استثمار، في حين أن انخفاض السيولة بشكل كبير قد يعرض المؤسسة إلى مخاطر العجز عن الوفاء بالتزاماتها المالية. لذلك تسعى البنوك إلى تحقيق توازن بين السيولة والربحية وكفاية رأس المال بما يضمن الاستقرار المالي والاستمرارية في النشاط.

وعليه فإن نجاح المؤسسة المصرفية في إدارة سيولتها بكفاءة يساعد على تحقيق مستويات مناسبة من الربحية، وتعزيز الأمان المالي، والمحافظة على كفاية رأس المال، بما يحقق الأداء المالي المستدام.

قبول الفرضية الثانية: حيث تنص الفرضية على أن السياسة المعتمدة في إدارة السيولة تساهم في تعزيز قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

أكدت نتائج الدراسة التطبيقية صحة هذه الفرضية من خلال تحليل مؤشرات السيولة القانونية ونسب التداول والسيولة السريعة، باعتبارها من أهم المؤشرات التي تعكس قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل ومواجهة السحوبات المفاجئة وقد أظهرت النتائج أن مجموعة البركة حافظت خلال أغلب سنوات الدراسة على مستويات مقبولة من السيولة القانونية ونسب التداول، وهو ما يعكس فعالية السياسة المتبعة في إدارة السيولة وقدرة البنك على تغطية التزاماته المالية في آجال استحقاقها، كما بينت الدراسة أن ارتفاع نسب السيولة خلال بعض السنوات ساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل مخاطر التعثر والعجز عن السداد.

وعليه، يتضح أن حسن إدارة السيولة وتبني سياسة مالية متوازنة كان لهما دور مهم في تعزيز قدرة مجموعة البركة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتحقيق درجة مقبولة من الأمان المالي.

قبول الفرضية الثالثة: حيث تنص الفرضية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الأداء المالي المستدام لمجموعة البركة.

أثبتت نتائج نموذج (VECM) وجود علاقة توازنية طردية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية؛ حيث يؤثر الرصيد النقدي والتمويلات إيجاباً في الأداء المالي (العائد على الحقوق والأصول)، بينما كشفت العلاقات قصيرة الأجل عن تفاعلات ديناميكية تؤدي فيها السيولة المرتفعة جداً لتراجع الربحية مؤقتاً بسبب تجميد

الأموال. كما بينت النتائج وجود ترابط طويل الأجل بين متغيرات الدراسة، مما يعكس أهمية إدارة السيولة في تعزيز الاستقرار المالي وتحسين قدرة البنك على مواجهة التزاماته وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية، وهو ما يدعم تحقيق الأداء المالي المستدام على المدى الطويل.

وعليه، يمكن القول إن مؤشرات السيولة تؤثر بدرجات متفاوتة على الأداء المالي المستدام لمجموعة البركة، مما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2025.

نتائج الدراسة

من خلال دراستنا لمختلف نواحي مشكلة إدارة السيولة وأثرها على الأداء المالي في مجموعة البركة، بعد إسقاط عناصر الجانب النظري على الدراسة الميدانية التي قمنا بها في مجموعة البركة البحرينية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تبين أن إدارة السيولة تعد من الركائز الأساسية في العمل المصرفي، إذ تساهم في ضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في مواعيدها المحددة، والحفاظ على ثقة المودعين واستقرار النشاط المصرفي.
- توصلت الدراسة إلى أن إدارة السيولة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة، حيث إن الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من السيولة يحد من المخاطر لكنه قد يؤثر سلباً على الربحية، في حين أن التوسع في الاستثمار والإقراض يزيد الأرباح مع ارتفاع درجة المخاطرة.
- أكدت الدراسة أن هناك علاقة مترابطة بين إدارة السيولة والأداء المالي، حيث تؤثر كفاءة إدارة السيولة بشكل مباشر على قدرة البنك في تحقيق عوائد مستقرة وتحسين مستوى الأداء المالي.
- بينت نتائج تحليل مؤشرات السيولة أن مجموعة البركة حافظت خلال أغلب سنوات الدراسة على مستويات مقبولة من السيولة القانونية، وهو ما يعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل وتعزيز الثقة لدى المتعاملين.
- كشفت الدراسة أن نسب التداول والنقدية والسيولة السريعة عرفت تذبذباً مستمراً، حيث سجلت ارتفاعاً خلال بعض السنوات نتيجة زيادة الأصول السائلة، بينما انخفضت في سنوات أخرى بفعل ارتفاع الالتزامات قصيرة الأجل والتوسع في التمويل والاستثمار.

- أظهرت الدراسة القياسية وجود علاقة ارتباط موجبة بين الرصيد النقدي (CB) وكل من العائد على الأصول (RA) والعائد على حقوق الملكية (RE) ، وهو ما يدل على أن تحسن مستوى السيولة يساهم في رفع كفاءة الأداء المالي وتحقيق مردودية أفضل للبنك.
- نتائج مصفوفة الارتباط أن العلاقة بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كانت قوية جداً، مما يعكس وجود ترابط مباشر بين كفاءة استغلال الأصول وقدرة البنك على تعظيم عوائد المساهمين.
- توصلت الدراسة إلى أن ضعف السيولة أو سوء إدارتها قد يؤدي إلى تراجع الأداء المالي وارتفاع درجة التعرض للمخاطر، وهو ما يبرز أهمية اعتماد سياسات فعالة لإدارة السيولة داخل المصارف الإسلامية.
- أظهرت نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، لكنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، مما يؤكد تكاملها من الدرجة الأولى
- بينت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقتين للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات السيولة المالية ومؤشرات الأداء المالي في مجموعة البركة.
- أظهر اختبار سببية غرانجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من العائد على الأصول نحو المديونية الإجمالية، إضافة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وهو ما يعكس التأثير المتبادل بين مؤشرات الأداء المالي.
- أظهرت معاملات تصحيح الخطأ وجود آلية للعودة إلى التوازن طويل الأجل بعد حدوث الاختلالات، إلا أن سرعة التكيف كانت ضعيفة نسبياً، مما يشير إلى أن استعادة التوازن بين السيولة والأداء المالي تتطلب فترة زمنية أطول.

الاقتراحات

بناء على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

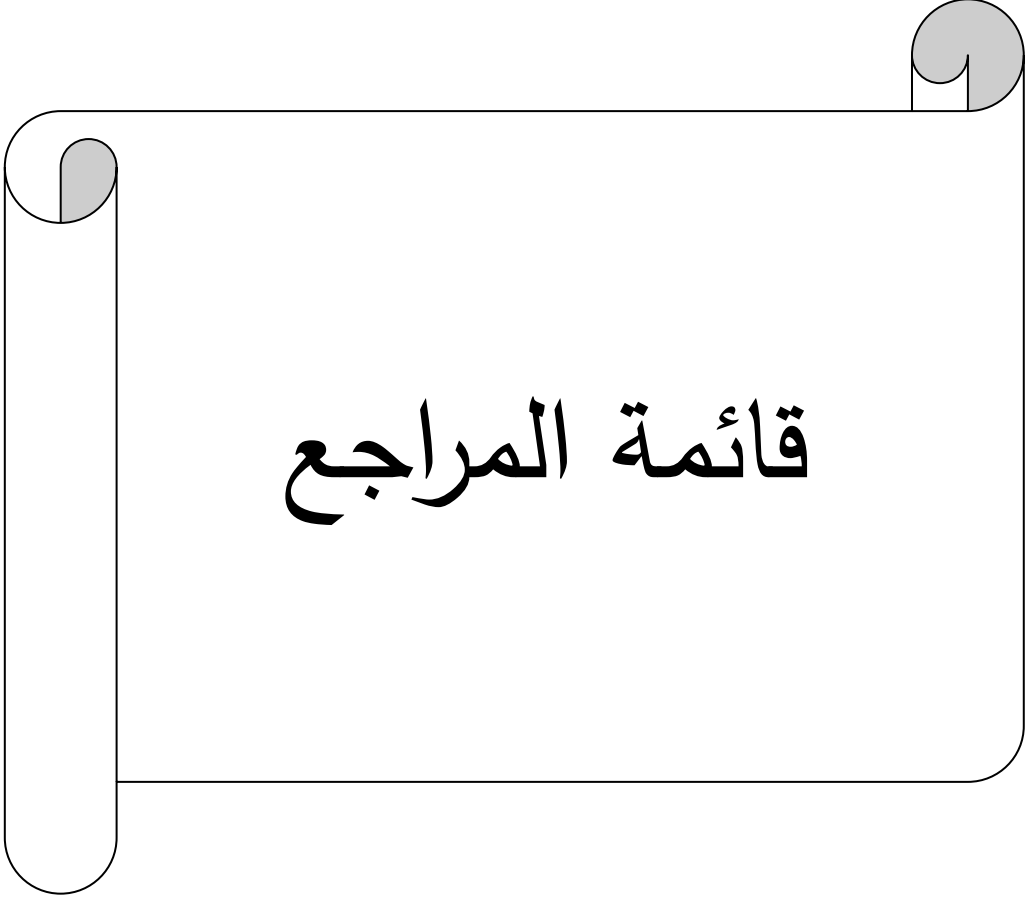
- ضرورة العمل على تحسين مؤشرات الربحية من خلال توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الأكثر مردودية، مع التقليل من التكاليف التشغيلية التي تؤثر سلباً على العائدات المالية.

- تعزيز إدارة السيولة داخل مجموعة البركة عبر المحافظة على مستويات كافية من الأصول السائلة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل دون التأثير على النشاط التمويلي والاستثماري.
- تعزيز العائد على حقوق الملكية عبر تحسين كفاءة الإدارة المالية وترشيد النفقات بما يساهم في تعظيم أرباح المساهمين وتحسين ثقتهم بالمصرف.
- ضرورة التحكم في مستويات المديونية وعدم التوسع المفرط في الاعتماد على التمويل الخارجي، لما لذلك من أثر سلبي على الاستقرار المالي وهيكل رأس المال.
- ضرورة الاستثمار في التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية لتطوير الخدمات المصرفية وتحسين سرعة العمليات المالية ورفع كفاءة الأداء المالي.
- تعزيز كفاءة التسيير المالي من خلال تدريب الإطارات المالية.
- تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على مصدر واحد، بهدف تعزيز الاستقرار المالي وتقليل مخاطر نقص السيولة.

آفاق الدراسة

لا شك أن هناك كثير من النقائص التي يحتويها هذا الموضوع سواء من جانبه المنهجي أو المعلومات، ولما آلت إليه دراستنا فقد تولدت لدينا عدة مواضيع نراها جديرة بأن تكون أولى الاشكاليات والاهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة حيث نقترح بعضاً منها:

- العلاقة بين إدارة السيولة وتحقيق الربحية في البنوك التجارية.
- إدارة السيولة كآلية لتعزيز الأداء المالي في ظل الأزمات الاقتصادية.
- أثر التحول الرقمي في فعالية إدارة السيولة وتحقيق الأداء المالي.
- دور التكنولوجيا المالية في تطوير إدارة السيولة وتحسين الأداء المالي.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- أكرم لال الدين، سعيد به هراوة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية، الدورة العشرون للمجتمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 2020.
- 2- حكيم براضية، دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2015.
- 3- رواية محمد حسن، محمد سعيد سلطان، إدارة الموارد البشرية تنمية المديرين، تقييم الأداء، المتغيرات البيئية، تعويضات الأفراد، دار التعليم الجامعي، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2014.
- 4- سارة محمد زايد التميمي، أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية، الطبعة الأولى، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2019.
- 5- يوسف بن عبد الله الشيبلي، أدوات إدارة السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض.

ثانياً: الأطروحات

- 1- بو مصباح صافية، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام التحليل العائلي دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2023.
- 2- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة حالة واقع البنوك التجارية العمومية التجارية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2014.
- 3- خوبيزي مريم، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقاً لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018.
- 4- صيد مريم، تقييم الأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية في ظل الملاعة 2، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، التخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة، 2024.

- 5- عائشة طبي، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك دراسة مقارنة مجموعة من البنوك التقليدية والاسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008-2024، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2017.
- 6- لعراف زاهية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص: بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020.
- 7- منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة 2013-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، الاسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر - 3، 2020.
- 8- وزان ليلي، العوامل المفسرة للأداء المالي بين الحلقة الاقتصادية والتلاعب المحاسبي، دراسة قياسية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2025.

ثالثا: المذكرات

- 1- بهية مصباح، محمد مصباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على رسالة ماجستير في إدارة مالية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- 2- بوزنيط غالية، أثر السيولة على التكلفة في البنوك الإسلامية، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2016.
- 3- حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة مقدمة متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 2011.

- 4- عبد الحسين جاسم محمد الاسدي، إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطر دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية، رسالة مقدمة إلى مجلس الكلية الإدارة والاقتصاد كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كربلاء، مصر، 2005.
- 5- عبد الغني قواوسي، تجديد السيولة في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بركة) ، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.
- 6- فرح يعقوب، إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي دراسة علمية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي، مشروع بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السعودية، 2017.

رابعاً: مجلات العلمية والملتقيات

- 1- بن البار موسى، بو ساق أمين، نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04/ العدد:01، جامعة المسيلة، 2019.
- 2- حابي أحمد، زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي مجلة المناجير، العدد:02، جامعة الجزائر 3، جامعة الوادي، 2015.
- 3- حمادي بلعباس بوطالبي هشام، إدارة الأداء في المؤسسات الجزائرية واقع ومجال للتحسين، مداخلة في خلق القيمة والأداء في الملتقى الافتراضي الأول، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- 4- رجراج وهيبة، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 05، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014.
- 5- صافية بوصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد 2، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريج، الجزائر، 2021.
- 6- عائشة طبي، أحلام بو عبدلي، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة (2008 - 2017)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2020.

- 7- عبد الكريم قندوز، حكيم براضية، تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، جامعة الملك فيصل السعودية، المركز الجامعي تيسمسيلت - الجزائر، 2014.
- 8- عمان محصول، سراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3 العدد 2، الجزائر، 2019.
- 9- محمد زرقون نفيسة حاج، صليحة حاج، دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة (2010-2015)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 03، 2018.
- 10- محي الدين محمود عمر، إشكالية السيولة المصرفية في البنوك الإسلامية - حالة مصرف البركة الاسلامي 2014- 2009 - مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية- 23 (1) جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2010.
- 11- منصف شرفي، عميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 31، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، 2020.
- 12- نجوى فيلاي، تقييم الأداء المالي دراسة تطبيقية في بنك الركة فرع 402، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6 العدد 2، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري، 2020.
- 13- نكاع ريان بالكور نور الدين، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 04، 2023.
- 14- نور تالدين بهلول، تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية وحدة سوق أهراس، مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 3، جامعة محمد الشريف سوق أهراس، الجزائر، 2016.

خامسا: التقارير

- 1- التقرير السنوي لمجموعة البركة لسنة 2024.
- 2- التقرير السنوي لمجموعة البركة لسنة 2025.

سادسا: النصوص التشريعية

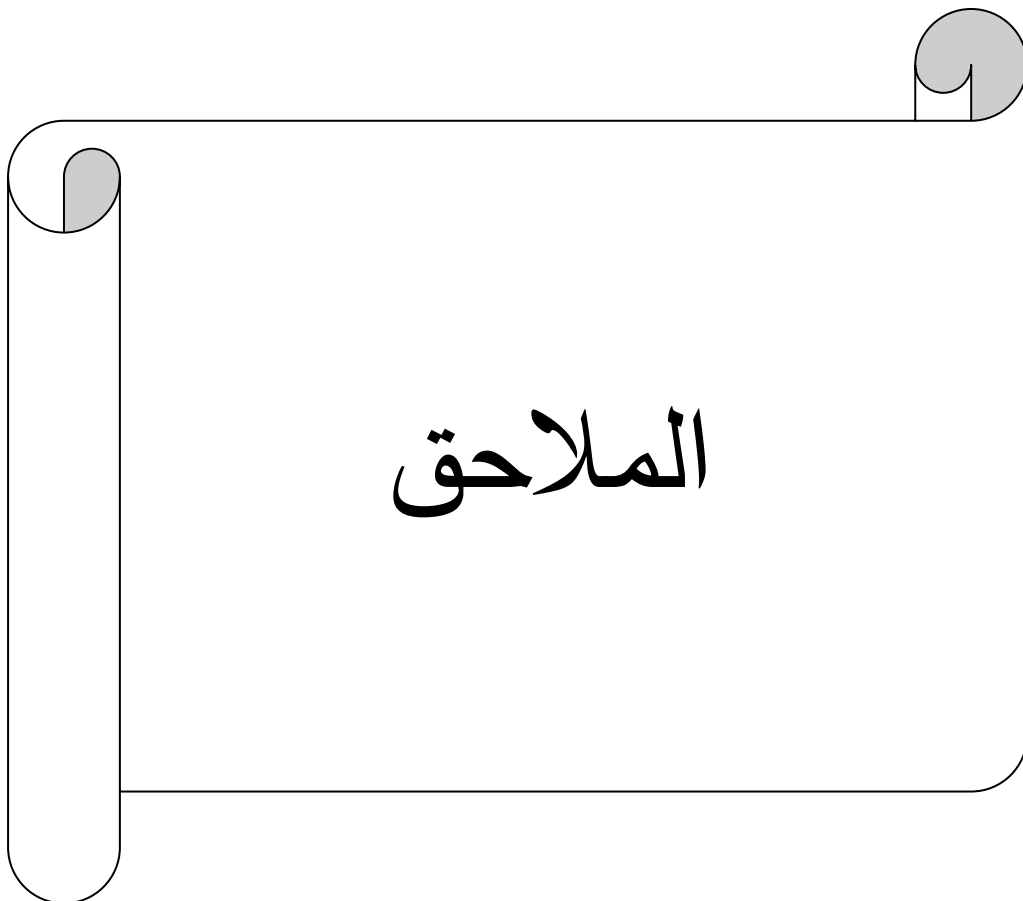
- 1- القانون الاساسي لمجموعة البركة

سابعاً: مواقع إلكترونية

- 1- <https://almerja.com>، محمد جبار الصائغ، رضا صاحب أبو حمد، نظريات إدارة السيولة المصرفية (تاريخ الاطلاع: 03 مارس 2026).
- 2- <https://www.daftra.com>، فريق عمل الدفتر، تعرف على نسب السيولة وأهم أنواعها وقوانينها (تاريخ الاطلاع 2 أبريل 2026).
- 3- <https://www.albaraka.com/ar> (التقارير المالية لمجموعة البركة 2004-2025).

مراجع باللغة الأجنبية

- 1- Farai Don Dzapasi The, impact of Liquidity Management on Bank Financial Performance in a subdued economic environment, PM World (ISSN: 2330-4480, Vol. Issue – January, Great Zimbabwe University (Zimbabwe), 2020.
- 2- Mohamed Brahim Omri, Understanding the Relationship Between Liquidity and banking Financial Stability in Islamic and cinventional Banks, Jouenal of business and Economic Options, JBEO, Vol.5(1), 39-47, College of Business Administration, Northem border University, Kingdom of Saudi Arabia.
- 3- Zenagui sid ahmed, banking liquidity management and its role in reducing liquidity risk, journal of management, organizations and strategy gmos, vol 5, no1, 2023.



الملحق رقم (01): نتائج اختبار سببية غرنجر بين المتغيرات الرئيسية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
RA does not Granger Cause CB CB does not Granger Cause RA	20	1.2041585 0.7415919	0.327347 0.493031
TD does not Granger Cause CB CB does not Granger Cause TD	20	1.6217098 1.4626657	0.230349 0.262833
RE does not Granger Cause CB CB does not Granger Cause RE	20	1.2056842 0.8495787	0.326910 0.447172
TD does not Granger Cause RA RA does not Granger Cause TD	20	0.6610740 5.4117440	0.530706 0.017004
RE does not Granger Cause RA RA does not Granger Cause RE	20	5.4970884 5.1441577	0.016185 0.019896
RE does not Granger Cause TD TD does not Granger Cause RE	20	4.5103919 0.8648063	0.029260 0.441103

الملحق رقم (02): تحديد درجة التأخير لنموذج VAR(P).

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-158.927	NA	139.992	16.292	16.491	16.331
1	-118.451	60.71472*	12.64049	13.84511	14.84084*	14.03949
2	-95.4997439	25.24651	7.973060*	13.14997*	14.94229	13.49985*

الملحق رقم (03): اختبار جوهانسن بين المتغيرات الرئيسية.

Unrestricted
Cointegration
Rank Test
(Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None *	0.86139179053 52818	72.2402216333 1101	47.8561271579 9575	6.35232451708 4472e-05
At most 1 *	0.70376486657 84796	34.6942463432 7891	29.7970733405 924	0.01260039785 940695
At most 2	0.45581540048 31495	11.5788127069 0682	15.4947128760 4062	0.17827521314 35364
At most 3	0.00094399691 3726907	0.01794441242 89841	3.84146549826 895	0.89331527210 09499

Trace test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted
Cointegration
Rank Test
(Max-
eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None *	0.8613	37.5459	27.5843	0.0019
At most 1 *	0.7037	23.1154	21.1316	0.0259
At most 2	0.4558	11.5608	14.2646	0.1282
At most 3	0.0009	0.0179	3.8414	0.8933

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (04): تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM).

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2		
RE(-1)	1	0		
RA(-1)	0	1		
CB(-1)	0.069242 0.0356765 [1.94084]	0.00328 0.002818 [1.16689]		
TD(-1)	1.2811895 0.4413451 [2.90292]	0.05413169 0.03486630 [1.55255]		
C	-49.4120839	-2.293399		
Error Correction:	D(RE)	D(RA)	D(CB)	D(TD)
COINTEQ1	-1.6216 2.4705 [-0.65638]	-0.0360 0.1591 [-0.22650]	21.628 19.9024 [1.08671]	-0.6288 1.0397 [-0.60480]
COINTEQ2	20.7829 30.2713 [0.68655]	0.3489 1.9503 [0.17892]	-268.1203 243.8612 [-1.09948]	5.0195 12.7396 [0.39401]
D(RE(-1))	-0.8565 1.5093 [-0.56752]	-0.0860 0.0972 [-0.88526]	-16.0784 12.1591 [-1.32234]	0.1741 0.6352 [0.27413]
D(RE(-2))	-1.6460 0.6306 [-2.61000]	-0.1113 0.0406 [-2.74115]	-5.5529 5.0804 [-1.09301]	0.3079 0.2654 [1.16031]
D(RA(-1))	11.4770 20.7758 [0.55242]	1.1605 1.3385 [0.86701]	217.1843 167.3665 [1.29766]	-0.0851 8.7434 [-0.00974]
D(RA(-2))	25.5663 7.9572 [3.21297]	1.6846 0.5126 [3.28591]	57.6757 64.1021 [0.89975]	-4.4220 3.3487 [-1.32049]
D(CB(-1))	-0.0176 0.0884 [-0.19982]	-0.00018 0.0056 [-0.03366]	-0.6243 0.71254 [-0.87628]	0.0330 0.0372 [0.88710]
D(CB(-2))	-0.1028 0.04170 [-2.46730]	-0.0076 0.0026 [-2.85620]	-0.6894 0.3359 [-2.05214]	0.0062 0.0175 [0.35406]
D(TD(-1))	0.4731 0.8002 [0.59126]	0.0123 0.0515 [0.24043]	-6.1824 6.4464 [-0.95904]	-0.3239 0.3367 [-0.96197]
D(TD(-2))	0.5073 0.6421 [0.78999]	0.0124 0.0413 [0.30195]	-8.0647 5.1732 [-1.55893]	-0.4502 0.2702 [-1.66612]
C	-0.5183 0.7004 [-0.74003]	-0.0521 0.04513 [-1.15630]	-7.3127 5.6428 [-1.29593]	0.3271 0.2947 [1.10966]

R-squared	0.9130	0.8999	0.4668	0.6910
Adj. R-squared	0.8043	0.7748	-0.1996	0.3048
Sum sq. resids	34.2746	0.1422	2224.3021	6.0704
S.E. equation	2.0698	0.1333	16.6744	0.8710
F-statistic	8.39937	7.196070	0.70039	1.789206
Log likelihood	-32.56452	19.53684	-72.20604	-16.1202734
Akaike AIC	4.58573	-0.89861	8.75853	2.85476
Schwarz SC	5.13251	-0.351834	9.3053	3.40154
Mean dependent	-0.181052	-0.02789	-1.57105	0.11421
S.D. dependent	4.67933	0.28108	15.22362	1.0447
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.10914			
Determinant resid covariance	0.003430			
Log likelihood	-53.92621			
Akaike information criterion	11.150128			
Schwarz criterion	13.73490			
Number of coefficients	52			